حقوق الإنسان تحت الحصار

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠١٦

حقوق الإنسان تحت الحصار
حالة حقوق الإنسان في العالم العربي
التقرير السنوي ٢٠١٦

سلسلة قضايا الإصلاح (٣٥)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العنوان: ٣٠ شارع بن شرف- حي الحدائق تونس
١٠٠٢ البليفدار- تونس
البريد الإلكتروني: info@cihrs.org
الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

مسئول النشر: مسعود رمضاني

إخراج فني: هشام السيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

المدير
بهي الدين حسن

نائب المدير
زياد عبر التواب

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية ودعوية، عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب ودوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سويا من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

حقوق الإنسان تحت الحصار

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي

التقرير السنوي ٢٠١٦

بدعم من

Sida

وهى غير مسئولة عن محتوى هذا التقرير

المحتويات

تقديم: الأزمة المركبة لحقوق الإنسان في العالم العربي ٧

موجز التقرير: الاتجاهات الرئيسية لحالة حقوق الإنسان في العالم العربي ١٣

الفصل الأول ٢٧

تحديات حقوق الإنسان في البلدان العربية

- مصر ٢٩

- تونس ٤٣

- سوريا ٥٥

- ليبيا ٦٧

- العراق ٨١

- السودان ٩٧

- اليمن ١١٥

- السعودية ١٣٣

- البحرين ١٤٧

- المغرب ١٥٩

- الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٧٣

الفصل الثاني ١٨٧

خذلان الشعوب: تقويض دور الأمم المتحدة في مواجهة أزمات حقوق الإنسان

الفصل الثالث ٢٠٥

فهم أسباب اتساع التمرد والإرهاب في المنطقة العربية

المساهمون في التقرير

الباحث الرئيسي

د. معـتز الفجـيري

الباحثون ومعدو أوراق الخلفية

د. بـراء ميكائـيل

جـيرمي سـميث

خـلود حـــافظ

سيف نصراوي

فـداء الهمامي

كـــريم ســـالم

يـــارا جـلاجـل

محرر التقرير

بهي الدين حســن

تقديــم

الأزمة المركبة
لحقوق الإنسان فى العالم العربى

بهي الدين حســن

يعرض التقرير صورة غاية فى القتامة لوضعية حقوق الإنسان فى العالم العربى، ولكن الحقيقة هى –للأسف– أكثر قتامة ومأساوية وإيلامًا من أى تقرير. لا يقلل من هذه القتامة الاستثناء التونسى، أو الأمل بأن انتكاسة الإصلاح فى المغرب سيوضع لها حدٌ.

يزعم حكام دول المنطقة أنهم مضطرون لتقييد الحقوق والحريات لأن مكافحة الارهاب لها الأولوية، باعتباره الخطر الأعظم على رفاهية شعوب المنطقة والعالم. ولكن حقيقة الأمر أن التصدى للإرهاب لا يشكل أولوية بالذات للحكومات التى تسوِّق لذلك ليل نهار، من أجل شراء صمت المجتمع الدولى على جرائم الحرب ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها هذه الحكومات كل يوم ضد مواطنيها أو شعوب دول أخرى فى المنطقة. إن مقارعة "التمدد الايرانى فى المنطقة" –خاصة في سوريا ولبنان والعراق واليمن– والتصدى للمذهب الشيعى والتأكد من دفن "الربيع العربى"، هى أولويات المملكة العربية السعودية وبعض إمارات منطقة

الخليج العربى، وليس القاعدة أو داعش. أولويات سوريا هى تصفية المعارضة "المعتدلة"، لا المتطرفة أو "داعش". أولويات العراق هى استمرار تأمين هيمنة الطائفة الشيعية على السلطة والثروة على حساب السنة والأكراد. أولويات الحكومة المصرية هو قطع الطريق أمام احتمالات اندلاع موجة ليبرالية جديدة "للربيع العربى"، وليس "داعش" التى صارت تسيطر تقريبا على شمالى سيناء. كل حكام المنطقة يراهنون على أن دول "الغرب" ستتدخل فى اللحظة المناسبة لمنع تحقيق الإرهاب لانتصار حاسم. ولكنهم لا يتوقعون تدخلاً مماثلاً من الغرب فى مواجهة خصمهم "الاستراتيجى" –أى القوى الساعية لإقامة نظمًا ديموقراطية عصرية– إذا حانت الساعة. لقد صار استمرار وجود "داعش" كعامل تهديدى مؤثر هو ضرورة حيوية لإضفاء مشروعية زائفة على حكومات بعض الدول العربية، ولتقليل ضغوط شعوب المنطقة والمجتمع الدولى على تلك الحكومات من أجل الإصلاح السياسى والاقتصادى واحترام التزامات حقوق الإنسان. لا تشذ إسرائيل عن هذا "التوافق الإقليمى"، بل هى كالمعتاد أكثر صراحة فى الإفصاح عن أهدافها الحقيقية. فقد صرح عدد من أبرز مسئوليها أن الاختفاء المحتمل لـ"داعش" يشكل أكبر خطر على الأمن القومى لإسرائيل فى المدى المنظور.

من أبرز العوامل السلبية هذا العام التى أسهمت فى المزيد من تدهور وضعية حقوق الإنسان فى المنطقة، هو تفاقم التأثير النوعى للتوتر السنى/الشيعى وللصراع السعودى الإيراني وللمال النفطى. لقد كان للمال النفطى إسهامات تاريخية متواصلة عبر عدة عقود فى صعود التطرف الدينى والجماعات الإرهابية فى المنطقة، وبالتالى الإسهام فى تدهور حقوق الإنسان بشكل عام على الصعيدين الإقليمي والعالمى. ولكن إسهام المال النفطى فى هذا التدهور شهد طفرة نوعية فى أعقاب انطلاق الموجات الأولى "للربيع العربى" فى يناير ٢٠١١. إذ لم يعد هذا الدعم مقتصرا على رجال أعمال أثرياء وأفراد فى الأسر المالكة فى بعض إمارات منطقة الخليج، وإنما امتد إلى دوائر صنع القرار فى المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وقطر، وربما فى غيرها. قد تختلف حكومات هذه الدول مع بعضها فى عدد من القضايا الإقليمية المهمة، ولكنها تتفق فى النظر والتعامل مع "الربيع العربى" باعتباره خطرًا – بمعانٍ مختلفة– على مصالحها الحيوية، وربما بقاء بعضها فى السلطة على المدى البعيد. ورغم الانخفاض الكبير فى أسعار النفط وموارده، إلا أن تأثير الدور النوعى السلبى للمال

النفطى تفاقم هذا العام بدرجة أكبر، نظرًا لأن الأمر يعود لقرار سياسى مركزى لتلك الحكومات. وانعكس ذلك بصورة أسوأ فى دول اليمن وسوريا ومصر وليبيا، حيث يجرى دعم غير مشروط لقوى الثورة المضادة، ولارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون أدنى حساب، وتخريب الخطط المتواضعة للمجتمع الدولى فى الإغاثة ومكافحة الإرهاب، وفى إنقاذ ما تبقى من بعض دول.

لم يكن ذلك الصعود للدور التخريبى للمال النفطى وتفاقم تأثيره السلبى على وضعية حقوق الإنسان فى العالم العربى ممكنا بهذه الدرجة، لولا أن تراجعًا موازيًا جرى على صعيد الإرادة السياسية للمجتمع الدولى فى مساندة قضايا حقوق الإنسان. إلى جانب تراجعًا آخر فى عدة دول فى شرق أوروبا كانت قد أنجزت تحولًا ديموقراطيًا، جنبًا إلى جنب صعود نفوذ اليمين المتطرف فى عدد من دول أوروبا الغربية.

فى هذا السياق يمكن إدراك كيف أمكن للمملكة العربية السعودية أن "تؤمم" قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بخصوص اليمن لصالحها خلال اجتماع المجلس فى سبتمبر ٢٠١٥، وأن تجبر فى ٢٠١٦ الأمين العام للأمم المتحدة على إزالة اسمها من قائمة أكثر الدول انتهاكًا لحقوق الطفل فى العالم بعد إعلانها. لقد تزايد تأثير النشاط التخريبى المنهجى الرامى إلى إضعاف المعايير والآليات الدولية فى هيئات الأمم المتحدة ومنتديات دولية أخرى، بواسطة أطراف "النادى" الذى يضم عددًا من أكثر دول العالم عداءً لقيم ومبادىء حقوق الإنسان، بينها مصر والسعودية والجزائر من الدول العربية. وامتد التأثير التخريبى للمال النفطى ليهدد فاعلية أهم مؤسسات صنع القرار الدولى فى مجال حقوق الإنسان، وصار يشكل تحديًا لكل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لقد أسهم صمت الدول الأعضاء أمام ابتزاز مشابه من أعضاء آخرين فى مناسبات أخرى، إلى "تطبيع" مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية فى التعامل مع الأمم المتحدة، الأمر الذى يهدد بتقويض شامل لفاعليتها ومصداقيتها. إن التراجع الملحوظ فى تقديم الدعم السياسى والأدبى المناسب من كبريات الدول الديموقراطية فى العالم إلى الأمم المتحدة وسكرتيرها العام والمفوض السامى لحقوق الإنسان فى مواجهة الدور التخريبى المنهجى لهذا "النادى" يهدد أيضا بتقويض دور المؤسسة الدولية فى حماية حقوق الإنسان، وخاصة فى المنطقة الأكثر تدهورًا ومعاناة، أى العالم العربى. هذا

التراجع لم يبدأ أو ينحصر بتراجع المجتمع الدولى عن محاسبة ومعاقبة الرئيس السورى بشار الأسد على استخدامه الأسلحة الكيماوية وأخرى محرمة دوليًا ضد المدنيين العزَّل. إنها لم تكن خطوة منعزلة فى فراغ، إن التراجع يبدو أوسع نطاقًا. برغم أن نطاق الآثار السلبية لهذا التراجع لا تنحصر بمنطقة واحدة، ويدلل عليها طوفان ملايين اللاجئين السوريين فى أوروبا، وقوافل مئات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط، وامتداد هجمات "داعش" الدموية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وشرق آسيا وتركيا.

إن قضية احترام حقوق الإنسان تقع فى قلب الصراع بين قوى الحداثة والتخلف فى العالم العربى. ورغم أن المؤشرات المتوافرة تدل على أن هذا الصراع لم يتوقف فى سياق انتكاسة "الربيع العربى" إلا أن الثمن قد يكون باهظًا وداميًا، ما لم تجر "اختراقات" إصلاحية. فى هذا السياق تبدو مهام المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان فى العالم العربى أكثر جسامة. فهى من ناحية تواجه عدة حكومات عربية تجاوزت بشكل جماعى فى جرائمها الحقوقية السقف التقليدى لجرائم حقوق الإنسان فى العالم العربى. ومن ناحية أخرى تآكل متزايد ميدانيًا فى المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وفى قوة الدفع الدولى لإعمال الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتراجع التضامن العالمى مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة فى منطقة يُنظر إليها باعتبارها تصدر الإرهاب وملايين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، الحاملين لثقافات دينية وتقاليد محلية "غريبة"، غير مرحب بها من قطاعات متزايدة من الشعوب المستقبلة. الأمر الذى يغذى حجج جماعات التطرف اليمينى الانغلاقى فى أوروبا وأمريكا المعادية للعولمة، ويعزز نفوذها السياسى، وحملات الكراهية الدينية والعنصرية ضد العرب والمسلمين بشكل عام. ورغم ذلك تنظر بعض الحكومات العربية لهذا التيار باعتباره حليفًا موضوعيًا. إذ تعتقد أن وصوله للحكم فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سيزيد من حساسية الشعوب العربية تجاه "الخطر الخارجى"، ويدفعها للنظر إلى حكامها كمنقذين لا كجلادين فاسدين، والتخلى بذلك عن كثير من طموحاتها فى الحرية والرفاهية الاقتصادية. من ناحية أخرى تنظر بعض رموز التيار اليمينى المتطرف فى الغرب بإعجاب للحكام العرب "الأقوياء" القادرين على إبقاء/"سجن" شعوبهم داخل الحدود الوطنية، وقمعهم باعتبارهم –مثلما يزعم بعض الحكام العرب– غير مؤهلين لاستيعاب المفاهيم "الغربية" لحقوق الإنسان. وهذه نقطة التقاء محورية أخرى بين

اليمين المتطرف فى الغرب، وبعض النخب الحاكمة فى العالم العربى. كلاهما يعتقد أن "العرب" أقل جدارة بالتمتع بالمساواة والحرية فى بلادهم أو خارجها، ويصنفونهم فى مرتبة أدنى من بقية شعوب وأجناس العالم.

فى إطار التفاوتات المعروفة فى البيئة السياسية والاجتماعية فى الدول العربية، وانعكاساتها على أولويات منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى، ربما كان من المناسب منح اهتمام خاص فى هذه المرحلة لبعض المهام. على الصعيد الوطنى هناك أهمية خاصة لتعزيز التشاور والتفاهم والتنسيق والعمل المشترك مع النخب الإصلاحية العابرة للأيديولوجيات والأديان، بما فى ذلك العناصر القريبة من نخب الحكم، وذوى الخلفية العسكرية والأمنية منها، حيثما يكون ذلك ممكنا. رغم الفشل الكبير لعدد من أبرز جماعات الاسلام السياسى فى العالم العربى فى سياق "الربيع العربى"، إلا أن قضايا الإسلام وحقوق الإنسان من منظور حقوق الإنسان ما زالت تحتفظ بأهميتها الحيوية، خاصة فى ضوء صعود الخطاب الدينى المتطرف والعنيف، وفى ضوء المقاربة العصرية التى قدمتها مؤخرًا حركة "النهضة" فى تونس فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة.

على الصعيد الإقليمى، من الضرورى أكثر من أى وقت مضى، تعزيز التشاور والتنسيق بين منظمات حقوق الإنسان المستقلة حول هذه القضايا وغيرها من الهموم والأولويات المشتركة.

فى النطاق الدولى هناك أهمية خاصة للتشاور والتنسيق بعيد المدى مع التيارين الليبرالى واليسارى الديموقراطي والحركات الاجتماعية، وخاصة تلك المدافعة عن حقوق المهاجرين. فى هذا السياق من المناسب منح اهتمام أكبر للخطاب الشارح للحقائق الكبرى فى البلد العربى المعنى والمنطقة، على حساب الخطاب التعبوى الداعى للتضامن. قد يكون مهمًا البحث عن حلفاء جدد فى الدول الصناعية الديموقراطية الصاعدة فى الجنوب، وخاصة فى أمريكا اللاتينية. فى كل الأحوال من الضرورى إيلاء عناية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة فى مجال حماية حقوق الإنسان، والتصدى للهجمة الضارية عليها من تحالف الحكومات التسلطية فى المنطقة والعالم، الهادف إلى تقويض المعايير وآليات المحاسبة

والحماية الدولية لحقوق الإنسان. من المحتمل أن تنتهى الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة فى بعض الدول العربية إلى ظهور دول جديدة على أنقاضها. من الضرورى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسى فى إعادة بناء الدول "الجديدة"، سواء ظلت فى حدودها الحالية أم جرى رسم حدود جديدة لها، وضمان التعايش السلمى بين طوائف وأعراق وقبائل انزلقت فى مواجهات دامية لسنوات وفى عمليات تطهير جماعى. مهام الأمم المتحدة فى هذا السياق تشمل أيضا "دولة فلسطين المستقلة"، فى حال أمكن للجهود الدولية انتزاع هذا المطلب الذى يحظى بشبه إجماع دولى. إن تعزيز المسئولية الجماعية لأطراف المجتمع الدولى، تبدو أكثر أهمية من أى وقت مضى، من أجل وضع إطار لمعالجة شاملة وبعيدة المدى لأزمات هيكلية مزمنة، أنتجت كوارث إنسانية فادحة وغير مسبوقة، وانعكست سلبًا على الأمن والسلم الدوليين، وعلى ضمانات حقوق الإنسان فى العالم.

موجز التقرير

الاتجاهات الرئيسية
لحالة حقوق الإنسان في البلدان العربية

يرصد ويحلل التقرير السنوي لهذا العام اتجاهات تطور وضعية حقوق الإنسان في إحدى عشرة دولة عربية هم: السعودية والبحرين وسوريا والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصر والسودان واليمن وتونس والمغرب. ويقدم التقرير تحليلاً لكيفية تناول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لأزمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأدوار التي لعبتها الحكومات العربية داخل المجلس. كما يتضمن تقرير هذا العام فصلاً موضوعياً حول جذور وأسباب تفشي ظاهرة العنف، والإرهاب في المنطقة العربية، وفهم هذه الظاهرة في سياقاتها الإقليمية والدولية. تسعى هذه المقدمة الموجزة إلى عرض وتلخيص الاستنتاجات الرئيسية لتقرير هذا العام.

ملامح أزمات حقوق الإنسان في العالم العربي:

تسير التحولات السياسية في المنطقة العربية منذ اندلاع الثورات و الانتفاضات الشعبية في عدد من بلدان المنطقة عام 2011 في اتجاهات متناقضة ودرامية. ففي مصر يسعى نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى دعم منظومة حكم سلطوية وإقصائية مستخدماً في ذلك كافة الأدوات الأمنية والتشريعية والقضائية، ومستغلاً حالة القلق من الفوضى والعنف التي تسود قطاعات واسعة من الرأي العام، لكن المؤشرات الحالية في مصر تشير أيضاً إلى تصاعد الغضب وعدم الرضا عن أداء النخبة الحاكمة والأجهزة الأمنية في مصر، مع تزايد تخوفات العديد من السياسيين والمثقفين من أن غلق المجال العام في مصر، والتوسع في انتهاكات حقوق الإنسان بهذا الشكل المتلاحق والمنهجي ينتج عنه مخاطر على كيان الدولة المصرية، بل ويفاقم من التطرف والإرهاب في المجتمع. استمرار نظام بشار الأسد في الحكم في سوريا، مستخدماً جيش وسلاح الدولة في مواجهه شعبه، وإخفاق النخب المحلية في إدارة التحول السياسي في كلاً من اليمن وليبيا والعراق، والتدخلات الإقليمية والدولية العسكرية والسياسية في هذه البلدان جميعاً أدى إلى تأجيج الاستقطابات الطائفية والسياسية، وتصاعد نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة، وعسكرة متزايدة في مختلف مكونات هذه المجتمعات. إلا أن ما آلت إليه أوضاع هذه البلدان في السنوات الخمسة الأخيرة كشفت أيضاً عن التدمير المنهجي الذي مارسته الأنظمة السلطوية على مدار عقود طويلة في بنيان الدول الوطنية ومؤسساتها، وتماسك نسيج هذه المجتمعات.

داخلياً اتخذت المملكة العربية السعودية كافة التدابير الأمنية لمواجهة أي حراك شعبي، وعلى الصعيد الإقليمي وظفت المملكة أدواتها السياسية والمالية لضمان تأثيرها على مخرجات التحول السياسي في مصر وسوريا، ولجات إلى آلتها العسكرية لمساندة حلفائها في منطقة الخليج، وضمان استمرارا هيمنتها على التطورات السياسية في اليمن، تلك الدولة الفقيرة التي يعاني شعبها حالياً من كارثة إنسانية عميقة. ولم ينفصل تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين والسودان عن الحالة السياسية العامة التي تسود بلدان المنطقة. فقد عمدت السلطات الحاكمة في كلتا الدولتين إلى المواجهة الحازمة مع المعارضين، والقوى المتطلعة للإصلاح السياسي. تجاهلت البحرين توصيات تقرير لجنة لتقصي الحقائق حول جرائم وانتهاكات حقوق

الإنسان التي ارتكبت خلال المواجهات الدامية بين الدولة والمطالبين بالإصلاح السياسي عام ٢٠١١، والتي استدعت فيها السلطات البحرينية قوة عسكرية سعودية تولت القمع الدموي للمتظاهرين والمحتجين.

لم تنأي المغرب بنفسها عن موجة القمع السائدة في معظم بلدان المنطقة، فعلى الرغم من استمرار حيوية الناقشات العامة في المغرب حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبشكل خاص حقوق المرأة، إلا أن التضيق على المجتمع المدني المستقل، والإعلام النقدي في تزايد وبشكل مقلق خلال الثلاثة سنوات الأخيرة. كما تستمر السلطات المغربية في الاضطهاد المنهجي للمطالبين بالحق في تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية، وتضع كثيراً من العراقيل أمام تسوية هذا النزاع بشكل عادل. أما تجربة التحول الديمقراطي في تونس فلازلت تتسم بالهشاشة، وتواجها العديد من التحديات متمثلة في انقسامات النخبة السياسية الحاكمة و والمعارضة، وتزايد الأنشطة الإرهابية لجماعات العنف الديني، وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والبطء في تبني إصلاحات تشريعية و مؤسسية ضرورية لضمان استمرارية المسار الديمقراطي. تسود أيضاً حالة من الإحباط المتزايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة استمرار حالة الحصار التي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، مع استمرار جرائم الأله العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام والاستقطاب السياسي بين الحركات والفصائل الفلسطينية.

يمكن النظر إلى تفشي العنف والإرهاب في المنطقة العربية في سياق مجموعة من العوامل من أهمها انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، والفشل في مواجهة جادة مع الخطاب الديني العنيف والإقصائي الذي تتبناه العديد من حكومات المنطقة، والمتغلغل في المؤسسات الدينية والتعليمية الرسمية. وقد استفادت التنظيمات العنيفة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها قطاعات واسعة من الشعوب العربية، والتهميش السياسي في تزايد قدراتها على تجنيد مقاتلين وأعضاء جدد في هذه التنظيمات، خاصة من فئة الشباب. انتشار العنف الداخلي لا ينفصل عن الخلل البنيوي الموجود في الترابط الوطني والوحدة الإقليمية للعديد من بلدان المنطقة مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية. علاوة على أن انتشار الميلشيات المسلحة في هذه البلدان، ووجود دعم سياسي وإقليمي لمختلف

الفصائل المتحاربة زاد من تعقد وتداخل الصراعات الراهنة في المنطقة. وقد فاقم من العنف الاستقطاب السني الشيعي والتوظيف السياسي له من جانب أطراف إقليمية ودولية.

لم ينتج عن مجمل هذا المشهد السياسي والأمني في المنطقة العربية سوى تدهور متسارع في وضعية حقوق الإنسان، ونشوب أزمات وكوارث إنسانية غير مسبوقة في التاريخ الحديث لهذه المنطقة، والتي نستعرض ملامحها في النقاط التالية:

استهداف المدنيين والقتل خارج نطاق القانون:

أصبح استهداف وقتل المدنيين واقع يومي في أتون الصراعات المسلحة التي تشهدها سوريا وليبيا واليمن والسودان. تستمر الكارثة الإنسانية في **سوريا** للعام الخامس، بما أسفرت عنه من قتل نحو ربع مليون إنسان، وأصبح ما يقرب من نصف السكان المدنيين السوريين (أي ٥) مليون إما مشردين في الداخل أو لاجئين خارج البلد. وقد صعدت الأطراف المتحاربة خلال عام ٢٠١٥ من الأعمال العسكرية، بما في ذلك في المناطق المدنية مما تسبب في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وأعداد كبيرة من النازحين في صفوف المدنيين. وعلى جانب قوى النظام، تسبب التكتيك المروع لاستخدام البراميل المتفجرة فوق المنشآت المدنية، بما في ذلك الأسواق والمدارس والمستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا. كما ارتكبت الجماعات المسلحة المختلفة هي الأخرى جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك الهجمات العشوائية في المناطق الآهلة بالسكان المدنيين والقتل على أساس عرقي. وفي **اليمن** تتفاقم معاناة المدنيين في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، حيث يواجه المدنيون قصف غارات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية أو نيران قوات الحوثيين، ويعانون من التهجير القسري وسوء التغذية وانهيار الخدمات الأساسية في التعليم والصحة. وقد امتد الصراع إلى ٢٠ من أصل ٢٢ محافظة في البلاد، وقالت الأمم المتحدة إن الصراع الذي بدأ في ٢٦ مارس ٢٠١٥ قد أودى بحياة نحو ٦ آلاف شخص نصفهم تقريبا من المدنيين، من بينهم نحو ٦٠٠ طفل وجرح نحو ٩٠٠ آخرون وهي زيادة بمقدار خمسة أمثال عدد الضحايا في ٢٠١٤. كما أن نحو ٢١.٢ مليون شخص – أي

بنسبة ٨٢ في المائة من السكان – هم حالياً بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الضرورية أو حماية حقوقهم الأساسية. وأعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن نحو ٢.٣ مليون شخص قد أُجبروا على الفرار من ديارهم (نازحين)، وأن ١٢٠ ألف شخص آخرين قد فروا من البلاد.

وفي ليبيا واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف هجماتها المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والبنية الأساسية المدنية، وعمليات القتل غير المشروع. ووفقاً للأرقام الأخيرة التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مازال ١,٩ مليون مواطن ليبي في حاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية، في حين يواجه ١,٢ مليون مواطن صعوبات في الحصول على الغذاء الضروري. ويوجد في الوقت الراهن عدد يربو على ٥٠٠,٠٠٠ نازح داخل ليبيا. وقد أخفقت الدولة في ضمان العودة الآمنة لهؤلاء النازحين، وفي توفير السكن الملائم لهم ومنع الغارات العنيفة على مخيمات النازحين. وتعرضت البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية، لهجومين شهرياً في المتوسط ضد مخيمات النازحين في ليبيا. .ومنذ مايو عام ٢٠١٥، سقطت مدينة سرت التي تبعد بضعة مئات من الكيلومترات عن أوروبا تحت السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة الإسلامية الذي نصّب نفسه حاكماً على المدينة واستخدمها باعتبارها مركزه الرئيسي في ليبيا. وأطلق دعاة تنظيم الدولة الإسلامية والموالين له حملة من الترويع ضد سكان المدينة، حيث قوبلت المحاولات التي جرت مؤخراً للتحرر من قبضة الجماعة المتطرفة بأعمال عنف ساحقة، أفضى آخرها إلى قتل عشرات الأشخاص في منتصف شهر أغسطس ٢٠١٥. وسرت هي أيضاً المدينة نفسها التي نفذ فيها تنظيم الدولة الإسلامية عمليات الإعدام العلنية لعدد كبير من المسيحيين الأجانب عام ٢٠١٥.

وفي السودان كثفت حكومة الرئيس عمر البشير من عملياتها العسكرية في مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وارتفعت موجة النزوح الجماعي خلال عام ٢٠١٥ حيث يوجد حالي نحو ١.٧مليون نازح داخلياً في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأكثر من ٢.٥ مليون نازح في دارفور. وقد اتسمت النزاعات بشن هجمات مباشرة وعشوائية على أهداف مدنية، وبأعمال قتل وعنف جنسي، وبتدمير الممتلكات، وفقدان سبل العيش. وأودت الغارات الجوية والهجمات الأرضية العشوائية التي شنتها القوات الحكومية في دارفور وجنوب

كردفان والنيل الأزرق، بآلاف النساء والأطفال إلى المخيمات المكتظة في دارفور وفي دولة تشاد المجاورة وإلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا. وقد قام أفراد القوات الحكومية فضلاً عن المتمردين ورجال مسلحين آخرين باغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن في ظل إفلات شبه كامل من العقاب عبر مناطق نزاع عديدة في المنطقة. وقد تم تسجيل حوالي٤٠٠.٠٠٠ نازح جديد داخل البلاد في الفترة من يناير وحتى أغسطس من عام ٢٠١٤. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، يوجد في السودان ٦.٩ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وفي العراق قدر عدد القتلى المدنيين الذين وقعوا نتيجة المواجهات المسلحة ما بين الحكومة العراقية والميليشيات المتحالفة معها وتنظيم داعش، ما بين ٧٥٠٠ وأكثر من ١٧٠٠ ألف قتيل، وضعفهم على الأقل من الجرحى، مما يجعل سنة ٢٠١٥تحتل المرتبة الرابعة لأكثر الأعوام دموية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. واستمرت معاناة أكثر من ٣.٢ مليون نازح داخلي عراقي اضطروا إلى مغادرة منازلهم بعد توسع تنظيم الدولة الإسلامية ما بين يونيو ٢٠١٤ ومايو ٢٠١٥ في المحافظات ذات الأغلبية السنية في العراق، ولا يبدو أنه وارد العودة إلى منازلهم في المدن والبلدات والقرى التي حررت في ٢٠١٥، بسبب الدمار الهائل الذي لحق بها من ناحية، والخشية من انتقام الميليشيات الشيعية خاصة في محافظة ديالى المختلطة طائفيا وعرقيا، أو بقايا تنظيم داعش أو خلاياه في الأنبار، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي تواجه الحكومة العراقية لإعادة إعمار المناطق المنكوبة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يشكل نحو ٩٠% من عائدات الحكومة العراقية.أعتمد أيضاً القتل خارج نطاق القانون كسياسية لتصفية الخصوم السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان من جانب الحكومات والميليشات والفصائل المسلحة والتنظيمات الجهادية في كلاً من سوريا وليبيا واليمن والعراق.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٥ بقتل أكثر من مئة فلسطيني بعضهم من الأطفال وجرح المئات في قطاع غزة والضفة الغربية بعد استهدافهم في مظاهرات مناوئة للاحتلال أو نتيجة قصف جوي أو القيام بتصفية فورية لمن يشتبه في أنه بصدد تنفيذ اعتداء على مواطنين إسرائيليين. وفي مصر تم رصد العديد من

حالات القتل خارج نطاق القانون في مصر لمنتمين لتيارات سياسية معارضة للنظام الحاكم. وتفرض السلطات الحاكمة حالة من التعتيم على العمليات العسكرية التي تقوم بها في شبه جزيرة سيناء في مواجهة التنظيمات الجهادية، ويتعرض الصحفيون الذين يحاولن نشر أخبار عن هذه العمليات للاعتقال والمحاكمات العسكرية. لكن هناك العديد من المؤشرات والشهادات الحيه التي تدل على استهداف المدنيين من سكان سيناء، وممتلكاتهم في إطار هذه العمليات العسكرية. وقد قام الجيش بطرد نحو ٣٠٠٠ أسرة على الأقل وهدم آلاف المنازل خلال عملياته للقضاء على التهديدات الآتية من أنفاق التهريب. ولم تقدم الحكومة التعويض المناسب للمتضررين.

القاسم المشترك في جميع هذه البلدان أن مرتكبي هذه الجرائم يفلتون بأفعالهم من المحاسبة والعقاب. المؤسسات القضائية في هذه البلدان إما غير قادرة، نتيجة الصراعات المسلحة وانهيار مؤسسات الدولة، أو تفتقد للنزاهة والاستقلالية المطلوبة لمحاسبة أفزاد الأجهزة الأمنية والعسكرية. من ناحية أخرى لا يضع المجتمع الدولي المحاسبة والعدالة في أولوياته في التعامل مع قضايا هذه المنطقة، بل أن كثير من الأسلحة التي تستخدم من جانب منتهكي حقوق الإنسان مثل السعودية ومصر والبحرين تستورد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وفي الحالة المصرية وعلى الرغم من أن المجلس الأوروبي للشئون الخارجية كان قد أصدر توصية في أغسطس عام ٢٠١٣ بحظر تصدير الأسلحة التي قد تستخدم في انتهاك حقوق الإنسان إلى السلطات المصرية، إلا أن كثير من دول أوروبا لم تلتزم بهذه التوصية، وتم عقد صفقات سلاح مع الجانب المصري خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب:

التوسع في استخدام الاعتقالات التعسفية دون سند أو مبرر قانوني مشروع، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ظاهرة متكررة في مصر والبحرين والسعودية والسودان، تتم معظم هذه الاعتقالات في مواجهة المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني،

والإعلاميين، وبعض هذه الاعتقالات تتم تحت إطار قوانين مكافحة الإرهاب أو قوانين حماية أمن الدولة، والتي تتسم موادها بالغموض، وتتسع لإمكانية تجريم النشاط السياسي السلمي. وفي مصر اضحي توظيف الحبس الاحتياطي طويل المدة بمثابة عقوبة في حد ذاته، فبحسب تقرير حديث للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية "يوجد في مصر نحو ١٤٦٤ محبوساً احتياطياً على الأقل لأكثر من عامين".* الاعتقالات التعسفية هي سلاح أيضاً تستخدمه الأطراف والفصائل المتحاربة ضد خصومها في سوريا وليبيا واليمن، وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تنفيذ اعتقالات إدارية في حق مئات من النشطاء الفلسطينيين، الكثير منهم منخرط في مقاومة الاحتلال بصور سلمية. وفي إطار التناحر السياسي بين الفصائل الفلسطينية، تم رصد عشرات الحالات لاعتقالات تعسفية تتم للنشطاء السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصل السلطات المغربية اعتقال ومحاكمة نشطاء من إقليم الصحراء الغربية عقاباً على نشاطاتهم المدافعة عن حق تقرير المصير للإقليم. تستمر أيضاً ظاهرة الاختفاء القسري بصورة واسعة النطاق في سوريا وليبيا، وبشكل متكرر في مصر. ممارسات التعذيب وسوء معاملة المحتجزين والمعتقلين تتم بشكل منهجي في السجون السورية، وفي مصر والبحرين. لازالت تتبع الأجهزة الأمنية في تونس التعذيب خاصة في إطار مكافحة الإرهاب، وقد تم الإعلان مؤخراً عن تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمكافحة التعذيب لعلها تضطلع بأدوار ملموسة لاتباع إصلاحات تشريعية ومؤسسية لازمة لمواجهة هذه الظاهرة. وتستمر السودان والسعودية في تبني عقوبات جسدية قاسية و مهينة في عدد من الجرائم مثل الجلد والرجم وبتر الأطراف، وبعض هذه العقوبات يطبق بالفعل بعضها على جرائم سياسية أو أفعال تتصل بحرية الرأي والتعبير كما هو الحال في السعودية، تقوم أيضاً التنظيمات الجهادية في تطبيق مثل هذه العقوبات في المناطق الخاضعة لسيطرتها في سوريا والعراق وليبيا.

* انظر: http://www.eipr.org/pressrelease/2016/05/10/2599

مؤسسات العدالة في خدمة الحكام:

تحولت مؤسسات العدالة في مصر والسودان والبحرين والسعودية وبشكل منهجي خلال العامين المنصرمين إلى منابر لتصفية الحسابات مع المعارضين السياسيين، ونشطاء حقوق الإنسان وقيادات الحركات المطلبية. ومعظم هذه المحاكمات افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة، وبعضها أفضى إلى أحكام بالسجن المؤبد أو الإعدام كما هو الحال في مصر والسعودية والبحرين. وقد قامت السلطات السعودية في مستهل عام ٢٠١٦ بتنفيذ واحدة من أكبر عمليات الإعدام الجماعي في البلاد بحق ٤٧ شخصاً، لم ينالوا محاكمات عادلة، استنادًا إلى اتهامات ذات صلة بالإرهاب، بالإضافة إلى عدد آخر من الشيعة يبلغ عددهم 4 على الأقل، بينهم رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر الذي "أدانته محكمة سعودية بمجموعة اتهامات غامضة تستند إلى حد كبير، فيما يبدو، إلى انتقاده السلمي للمسؤولين السعوديين". تلجأ أيضاً حكومات هذه البلدان إلى توظيف المحاكمات العسكرية أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم المختصة بجرائم الإرهاب، وهي محاكم تفتقد للحياد وضمانات الدفاع، لنظر قضايا سياسية أو قضايا رأي. وقد شهدت المغرب أيضاً خلال عام ٢٠١٥ استمراراً في محاكمة وتلفيق الاتهامات لعدد من الإعلامين ونشطاء المجتمع المدني المعروفين بانتقاداتهم لأدوار المؤسسة الملكية، أو انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، أو الدفاع عن حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.

محاصرة المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير:

تصادر حكومات كلاً من البحرين والسعودية بشكل كامل حرية واستقلال المجتمع المدني، وإمكانية نمو وتطور إعلام مستقل. وهناك العشرات من النشطاء الحقوقيين والصحفيين في السجون في كلتا البلدتين نتيجة ممارستهم لعملهم. ففي البحرين يواجه عدد من النشطاء البارزين في مجال حقوق الإنسان مثل عبد الهادي الخواجة وعائلته ونبيل رجب وناجي فتيل وغادة جمشير وعبد الجليل السنكيس أحكاماً مشددة بالسجن، عنف سوء معاملة، ومحاكمات ومنع من السفر. كما تم اعتقال ابرز قيادات الجمعيات السياسية في البحرين الليبرالية

والشيعية. وفي السعودية يستمر سجن الناشط الحقوقي وليد ابو الخير ورائف بدوي وغيرهم في اتهامات تتعلق بممارسة الرأي والتعبير والحق في التنظيم. وفي مصر بدأت السلطات الحاكمة في شن حملة غير مسبوقة ضد منظمات حقوق الإنسان المستقلة تمثلت في إحالة نحو ٤١ منظمة حقوقية إلى التحقيق القضائي في اتهامات تتعلق بتلقي تمويل أجنبي وممارسة انشطه دون ترخيص، وهناك العشرات من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الذي صدرت في حقهم قرارات بالمنع من السفر تجاوز تطبيق بعضها لأكثر من عام ونصف. كما أفدمت السلطات المصرية على اتخاذ إجراءات قضائية للتحفظ على أموال وممتلكات عدد من قيادات والعاملين ببعض هذه المنظمات الحقوقية. وتفرض السلطات السودانية حصاراً حديداً على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فعلى مدار عام ٢٠١٥ تمت مداهمة مقرات بعض ابرز هذه المنظمات، والقبض على أعضائها، وتمت مصادرة أعداداً من صحف سودانية، وفرض رقابة على ما ينشر فيها. شهدت المغرب أيضاً استمراراً في الإجراءات التعسفية ضد قطاع من منظمات المجتمع المدني المعروفة بمواقفها النقدية من السلطة الحاكمة، فتم منع العشرات من الأنشطة الحقوقية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشكل تعسفي، واستمرار رفض تسجيل بعض الفروع المحلية للجمعية المغربية والرابطة المغربية لحقوق الإنسان، ورفض تأسيس جمعية الحرية الآن المختصة بالدافع عن حرية الصحافة، وجمعية الحقوق الرقمية، والجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية. ومن اكثر التطورات إثارة للقلق في المغرب هو إحالة سبعة من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين البارزين لمحاكمة جنائية بتهم تتعلق "بتلقي تمويلاً أجنبياً من شأنه المساس بأمن البلاد". هناك أيضاً تغليظ للرقابة على وتتبع ممارسة حرية الزاي والتعبير ووسائل الإعلام على شبكة الإنترنت في البحرين والسعودية ومصر وتوجه في هذا الاتجاه أيضاً في المغرب.

حقوق المرأة :

تستمر صور العنف والاستغلال الجنسي للمرأة في مناطق الصراعات في سوريا والعراق والسودان، وبشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات الجهادية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. وفي السودان لا يزال تفسير وتنفيذ القانون الجنائي وقانون النظام العام وقانون الأحوال الشخصية يفرض صور تمييزية صارخة ضد المرأة. وكثيرا ما تُعتقل النساء والفتيات وتتعرضن للجلد إذا ارتكبن أفعالاً تعتبرها السلطات "فاضحة" أو "مخلة بالآداب العامة" بموجب المادة ١٥٢ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ المعنونة "الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة". وقد سمح السودان لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارة البلاد في مايو عام ٢٠١٥. وقد أشارت المقررة الخاصة إلى أن عدداً كبيراً من السيدات والفتيات يعشن في سياقات من عدم المساواة العميقة والتخلف والفقر والنزاع. ويتفاقم الوضع بسبب العنف في المجالين العام والخاص، المرتكب على أيدي الجهات الحكومية أو غير الحكومية على حد سواء. وفي مصر حدث تطور في لغة الخطاب الإنشائي الرسمي لمؤسسات الدولة فيما يتعلق بحقوق المرأة ولكن في الواقع الفعلي استمر العنف الجنسي ضد النساء في الأماكن العامة على الرغم من إعلان إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في مايو ٢٠١٥. والمواد المتعلقة بجرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش في قانون العقوبات ليست كافية، ولا تعالج عددا من القضايا، من بينها على سبيل المثال لا الحصر حقوق الناجين وحمايتهم عند تقديم البلاغات. ولعل ابرز التطورات الإيجابية على صعيد حقوق المزاه في المنطقة العربية هو النقلة النوعية التي شهدها الجدل العام حول المساواة بين الرجل والمرأة في المغرب وذلك بفضل التقرير الذي اصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول سبل تعزيز المناصفة بين الجنسين في المغرب. وقد طالب التقرير بتحقيق المساواة الكاملة للرجل والمرأة في مجالات الإرث وقوانين الأحوال الشخصية. وقد قوبلت هذه التوصيات برفض وادانه من جانب الأحزاب الإسلامية والمحافظة في المغرب، ولم تعلن بعد المؤسسة الملكية موقفها من هذه التوصيات. لكن التقرير بشكل عام أحدث حيوية غير مسبوقة في العالم الإسلامي في تناول قضايا تجديد الخطاب الديني، وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

معاناة الأقليات الدينية:

تعيش الأقليات الدينية في المنطقة العربية أزمة وجودية عميقة. ورغم أن جذور هذه الأزمة قديم في المنطقة إلا أنها تفاقمت بشكل غير مسبوق مع انتشار الصراعات المسلحة، وتصاعد نفوذ الجماعات الدينية المتشددة، واحتدام الاستقطاب الطائفي بين السنة والشيعية في منطقة الخليج والمشرق العربي. ففي العراق تواصلت في عام ٢٠١٥ عمليات استهداف وقتل وترحيل أو التضييق على حرية حركة أفراد من الأقليات الدينية والعرقية في العراق نتيجة نشاطات تنظيم داعش بالأساس وميليشيات الحشد الشعبي والقوات الكردية، وما يرافقها من هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الأمن المناط بها حماية هذه الأقليات. وواصل تنظيم داعش استهداف أفراد من الأقليات الإيزيدية والمسيحية والتركمانية في المناطق القابعة لسيطرته وخاصة في محافظة نينوى. وتنوعت ممارسات تنظيم داعش بين القتل والخطف وفرض الجزية والتهجير القسري وإجبار غير المسلمين على التحول إلى الإسلام، بالإضافة إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي وهدم دور العبادة. وتزايدت القيود المفروضة على الحريات الدينية في السودان، والتحرش الأمني والقضائي بأعضاء من الكنائس المسيحية في السودان.وفي السعودية يتم التعامل مع الأقلية الشيعية باعتبار أن أعضائها هم عملاء محتملون لإيران، ناهيك عن الموقف الديني المتشدد والتكفيري، السائد في السعودية، إزاء أتباع المذهب الشيعي. وتمارس السلطات السعودية تمييزًا منهجيا ضد المواطنين الشيعة، الذي يشكلون من ١٠ إلى ١٥% من السكان. ويعاني شيعة السعودية من عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والوظائف الحكومية. ويعانون من التمييز وفق النظام القضائي، وتقمع الحكومة حريتهم في مُمارسة شعائرهم الدينية، ويعد السماح للمواطنين الشيعة ببناء المساجد أمرا نادراً. وفي مصر واصلت السلطات إتباع منهج الدعوة إلى ''جلسات الصلح'' العرفية بدلا من محاسبة المسؤولين عن أحداث العنف الطائفي. وقد تعرضت منازل وأماكن عبادة المسيحيين والطوائف الدينية الأخرى للهجوم، وبخاصة في صعيد مصر، في حين لم تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لمحاسبة الجناة.

تلجيم مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة:

لم تكن ردود فعل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مستوى واقع أزمات وكوارث حقوق الإنسان التي تمر بها كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط تصاعد قدرة الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم في إضعاف المجلس وألياته، بل وحماية أنفسهم وحلفائهم من المساءلة السياسية داخل المجلس. المثال الأبرز على ذلك خلال عام ٢٠١٥ هو فشل المجلس في مواجهة كارثة حقوق الإنسان في اليمن. ببعد ضغوط سياسية قامت بها السعودية، تراجع المجلس عن تبني قراراً حول الجرائم المرتبكة في إطار الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن. وقد ساندت عدد من البلدان الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمعروف عنهم دعم السياسي والعسكري الواسع للسعودية، سحب هذا القرار. وعلى مدار العامين الماضيين، أصبحت المملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما من البلدان المعروفة بعدائها لحقوق الانسان، أكثر جرأة فيما تبذله من جهود ترمي إلى توظيف المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة لإضعاف النظام الدولي لحقوق الإنسان. وذلك من خلال محاولة تقويض استقلال وقدرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان، وتحدى عالمية معايير حقوق الإنسان بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير، وفرض نموذج للنظام الدولي تُستخدم فيه مصطلحات مثل ''السيادة'' و''مكافحة الإرهاب''، بصورة فضفاضة وغير منضبطة، لجعل أي جهد تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لضمان التزام بلدان معينة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تقريبا يبدو كما لو كان ''تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية'' و''تهديدا للأمن القومي''. على مستوى أخر لعب وفد فلسطين في المجلس دوراً قيادياً في المجلس في مارس ٢٠١٦ لكي يتضمن قرار المجلس فقرة حول طلب تحديد قائمة بأسماء الشركات الدولية التي تعمل وتجني أرباحاً في المستوطنات الإسرائيلية في الراضي المحتلة الفلسطينية بالمخالفة للقانون الدولي. وقد أبدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معارضة لمسودة القرار.

الفصل الأول

تحديات حقوق الإنسان
في البلدان العربية

مصـــر

استمر تدهور حقوق الإنسان في مصر بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. فقد اتخذ نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي سلسلة من التدابير التشريعية، والمواجهات الأمنية للقضاء على الأصوات المعارضة، وتقييد حرية التعبير، وملاحقة الإعلاميين، وقمع الحركات العمالية المستقلة. وتتعرض الحقوق والحريات، من قبيل الحق في الحياة والحق في محاكمة حرة ونزيهة، وكذلك حرية التجمع وتكوين الجمعيات، للانتهاك المنهجي. إلا أنه من الملاحظ أن ما يتمتع به نظام السيسي من شعبية ودعم بدأ في الانخفاض. ففي أوائل عهده، كان القطاع الأكبر من الشعب المصري يتعامل مع الرئيس السيسي باعتباره المنقذ الذي سيتصدى للتحديات السياسية والاقتصادي والأمنية المعقدة التي تواجهها مصر، وسيحقق الاستقرار للدولة، حيث صوَّت أكثر من ٢٠ مليون مصري لصالحه خوفا من وقوع مصر في مستنقع التفكك مثل بلدان أخرى في المنطقة.[1] غير أن حكومة السيسي أخفقت في معالجة الوضع

1-DailynewsEgypt, "Al-Sisi's popularity, from an active mass to a static one", 9 November 2015,
(http://www.dailynewsegypt.com/2015/11/09/al-sisis-popularity-from-an-active-mass-to-a-static-one/)

الاقتصادي المتردي في البلاد، وتحسين الخدمات العامة، وتحقيق الأمن والاستقرار خاصة في مناطق المواجهات العسكرية مع الجماعات الإسلامية المسلحة في شبه جزيرة سيناء.

الانتخابات البرلمانية:

بعد أكثر من عامين دون هيئة تشريعية، أجريت الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠١٥ باعتبارها الخطوة الأخيرة في "خريطة الطريق التي وضعها الجيش للتحول السياسي"، والتي أعلنت في يوليو ٢٠١٣. شهدت الانتخابات البرلمانية إقبالا ضعيفا من الناخبين، حيث بلغت نسبة الإقبال على التصويت ٢٦.٥٦- إذا كانت الأرقام غير مبالغ فيها- في المائة فقط في ١٤ محافظة في جولتي المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية. واكتسحت القائمة الانتخابية الموالية للحكومة، التي تحمل اسم "في حب مصر"، صناديق الاقتراع في الجولة الأولى من الانتخابات.[٢] وكانت حكومة السيسي قد عمدت إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية لبعض الوقت، خوفا من أن تسفر عن برلمان معارض تصعب السيطرة عليه. ولذلك، راحت السلطات المدعومة من أجهزة الأمن تروج للقوائم الانتخابية التي تضم مرشحين موالين للرئيس، مما يثير القلق الشديد إزاء استقلالية البرلمان وقدرته على القيام بأدواره الرقابية.[٣]

ومن المرجح أن يواجه البرلمان العديد من التحديات المعقدة فيما يتصل بممارسة سلطاته التشريعية والرقابية، وسط موجة متصاعدة من الإرهاب والعنف السياسي، فضلا عن التدهور الواضح في أوضاع حقوق الإنسان. وتعين على البرلمان مراجعة أكثر من ٣٠٠ مرسوم بقانون[٤] -يتعارض بعضها مع نص وروح الدستور، وينتهك الكثير منها الحقوق الأساسية

2-Madamasr, "Pro-Sisi list tops polls with first round voter turnout of 26.56%", 21 October 2015،
(http://www.madamasr.com/news/pro-sisi-list-tops-polls-first-round-voter-turnout-2656)
3-EUspring, Ragab Saad, " Did Egypt's Parliamentary Election just trump citizens' rights?", November 2015,
(http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/irs/euspring/publicationsnew/arabcitizenshipreviews1/arab_citizenship_review_n.12.pdf)
4- Madamasr, "Parliament starts reviewing laws passed in its absence", 13 January 2016.
(http://www.madamasr.com/news/parliament-starts-reviewing-laws-passed-its-absence)

للمواطنين– كان قد أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور، ومن بعده السيسي، وذلك خلال ١٥ يوما.[٥] وقوبلت بالتجاهل دعوات المجتمع المدني لترتيب أولويات عدد من القضايا خلال عملية المراجعة،[٦] لاستعادة ودعم أسس سيادة القانون والالتزام بالأحكام الدستورية.

الحرب على الإرهاب:

استخدمت السلطات المصرية الحرب على الإرهاب كغطاء لجرائم حقوق الإنسان، وتسري حالة طوارئ غير معلنة بدعم من القضاء المسيَّس بشدة. وفي حين تستخدم الحكومة المصرية خطاب مكافحة الإرهاب، فإنها لم تنجح إلا في إغلاق المجالات العامة والمعارضة السلمية؛ بينما تخفق، في الوقت نفسه، في السيطرة على حالة التمرد في سيناء. ورغم أن مصر لا تفتقر إلى الأحكام القانونية الجزائية للتصدي لجرائم العنف المسلح من جانب الجماعات والمنظمات المتطرفة، فقد مررت قانونين لمكافحة "الإرهاب" يتعارضا بشدة مع الدستور، ومع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر.

أصدر الرئيس قانون الكيانات الإرهابية رقم ٨ لعام ٢٠١٥ في ١٧ فبراير ٢٠١٥ على الرغم من الانتقادات الواسعة من جانب المنظمات الحقوقية.[٧] ويعتمد القانون على تعريف مبهم فضفاض للأفعال التي يمكن على أساسها اعتبار الأفراد أو الجماعات إرهابيين. وتحت هذا التعريف، يمكن وصف المدافعين عن حقوق الإنسان أو الأحزاب السياسية أو الجمعيات التنموية بسهولة بأنها كيانات إرهابية، وبأن أعضائها إرهابيون. وتتضمن المادة الأولى من القانون بنودا غير محددة، من بينها "الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، وتعطيل أحكام الدستور أو القوانين، أو منع إحدى مؤسسات الدولة

٥- الدستور المصري (٢٠١٤)، المادة ١٥٦.

٦- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''من المنظمات الحقوقية لمجلس النواب في أولى جلساته، تسعة ملفات على أجندة البرلمان من أجل إرساء قواعد الديمقراطية وحكم القانون''، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، (http://www.cihrs.org/?p=17871&lang=en).

٧- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''قانون الكيانات الإرهابية يسهل وصم المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية بالإرهاب''، 28 شباط/فبراير ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=11031&lang=en).

أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي".

ولا يقتصر القانون على استخدام عبارات فضفاضة لاعتبار الكيانات أو الأفراد كإرهابيين؛ بل يسمح أيضا باعتبارهم كذلك إذا شاركوا في أعمال تنطوي على استخدام العنف أو القوة المسلحة، وإن لم يحدد "وسائل" ذلك. وعلى هذا النحو، يمكن أن يشمل القانون البيانات أو التقارير أو الاحتجاجات أو المقالات الصحفية إذا رُئي أنها تشكل "إخلالا بالنظام العام أو إضرارا بالسلام الاجتماعي". وقد جاء تعريف الكيانات الإرهابية والإرهابيين في القانون جاء أوسع حتى من تعريف الإرهاب في المادة ٨٦ من قانون العقوبات، وهو التعريف الذي كانت الجماعات الحقوقية قد أدانته أيضا للغته الفضفاضة للغاية.

وفي ١٥ أغسطس ٢٠١٥، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القانون ٩٤ لعام ٢٠١٥ بشأن مكافحة الإرهاب بموجب مرسوم رئاسي.[٨] ويجيز القانون للرئيس أو لمن ينوب عنه رسميا رسميا اتخاذ أية تدابير، بما في ذلك فرض حظر التجول ، "للحفاظ على الأمن والنظام العام" في حال وجود أي خطر إرهابي. وتتؤسس هذه الإجراءات لحالة طوارئ غير معلنة لا تخضع لأحكام الحماية الدستورية. ويجوز للرئيس إعلان حالة الطوارئ المقنعة هذه لمواجهة المخاطر المترتبة على الجرائم الإرهابية أو الكوارث البيئية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى بموافقة أغلبية البرلمان.

ويوسع القانون نطاق تعريف الأعمال الإرهابية بصورة مقلقة باستخدامه لغة غير دقيقة أو بتضمينه أفعالا غير محددة. كما يستند إلى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات، التي كانت تنص فيما مضى على المسؤولية الجنائية لرؤساء تحرير الصحف عن المواد المنشورة في الصحيفة التي يُعاقب عليها بموجب قانون العقوبات. وفي المادة ٣٥، ينص القانون على المسؤولية الجنائية للشخصية الاعتبارية للمنابر الإعلامية عن الأخبار والمعلومات المنشورة التي تخالف

٨- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''قانون مكافحة الإرهاب الأخير يشجع القتل خارج نطاق القانون ويعزز الإفلات من العقاب''، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=17219&lang=en).

البيانات الرسمية لوزارة الدفاع. والأخطر من ذلك، كما هو الحال في ظل قانون الطوارئ وعلى الرغم من أحكام المحكمة الدستورية العليا التي تقضي بعدم دستورية الاعتقال التعسفي، فإن المادة ٤٠ من القانون الجديد تسمح باعتقال الأشخاص الذين يُضبطون في عمل إجرامي دون أمر قضائي، بأن تسمي الاعتقال "تحفظا".

الحق في الحياة:

أخفقت الأجهزة الأمنية المصرية في الالتزام بالمعايير الدولية الأساسية في تعاملها مع الاحتجاجات والمسائل المتعلقة بالنظام العام، سواء مع الخصوم السياسيين من مختلف الجماعات أو مع مشجعي كرة القدم. وفي ٢٤ يناير ٢٠١٥، لقيت شيماء الصباغ المدافعة عن حقوق الإنسان مصرعها رميًا بالرصاص على يد قوات الأمن أثناء تفريق مسيرة احتجاجية سلمية تطالب بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية، وتحمل الزهور لإحياء ذكرى شهداء ثورة كانون الثاني/يناير. وفي اليوم التالي، استخدمت قوات الأمن القوة المميتة ضد المتظاهرين في أماكن مختلفة من القاهرة والإسكندرية، مما أوقع العشرات من المتظاهرين والمواطنين العاديين بين قتيل وجريح.[٩] وفي ٧ فبراير، لم تلتزم الشرطة بالمعايير الأساسية لاستخدام القوة، وأطلقت الغاز المسيل للدموع مباشرة في منطقة مغلقة حيث كان الآلاف من الناس يحاولون دخول استاد رياضي لحضور مباراة لكرة القدم، مما أسفر عن مصرع ٢٢ شخصا.[١٠] وفي ١ يوليو ٢٠١٥، قُتل تسعة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين برصاص قوات الأمن المصرية أثناء تجمعهم في شقة في حي ٦ أكتوبر – فيما يمكن وصفه بأنه عملية قتل خارج نطاق القضاء.[١١]

٩- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''بعد عامين من إقراره: على رئيس الجمهورية إلغاء قانون التظاهر الجائر والإفراج الفوري عن آلاف الأبرياء''، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=17651&lang=en).

١٠- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''المذبحة الثانية لمشجعي كرة القدم: متى يُرفع الغطاء السياسي عن جرائم الشرطة؟ 18 منظمة حقوقية تحذر: جرائم وزارة الداخلية تدفع بالبلاد إلى انتشار العنف المضاد والإرهاب''، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=10866&lang=en).

١١- منظمة هيومان رايتس ووتش: ''مصر – شكوك حول رواية الشرطة عن مقتل أعضاء الإخوان''، ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٥، (https://www.hrw.org/news/2015/07/31/egypt-police-account-deadly-raid-question).

ووفقا للمجلس القومي لحقوق الإنسان، أسفرت أعمال العنف، في الفترة بين يونيه ٢٠١٣و ديسمبر ٢٠١٤، عن سقوط ٢٦٠٠ قتيلا، بينهم ٧٠٠ من أفراد الأمن، و١٢٥٠ من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، و٥٥٠ مدنيين آخرين.[١٢] وباستثناء قضية مقتل شيماء الصباغ، لم تتم محاسبة أي ضابط رفيع المستوى؛ وانتهت الحالات القليلة التي خضعت للتحقيق أو المحاكمة بتبرئة ساحتهم.

الحق في المحاكمة الحرة والنزيهة واستقلال القضاء:

شكلت انتهاكات الحق في المحاكمة الحرة والنزيهة ما يصفه خبراء الأمم المتحدة بأنه نظام "الاستهزاء بالعدالة" في مصر.[١٣] فقد جرى احتجاز أو اتهام أو الحكم على ٤١٠٠٠ شخصا على الأقل في الفترة ما بين يوليو ٢٠١٣ ومايو ٢٠١٤. ورغم إقرار السيسي بأن هناك شبابا أبرياء في السجون، وأنه سيعمل على إطلاق سراحهم،[١٤] لم يصدر السيسي قرارات عفو إلا عن عدد محدود جدا منهم، على العكس مما فعله الرئيس السابق مرسي، ومن قبله المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ولم تُبذل أية جهود لمعالجة الخلل في النظام القضائي المصري ووقف تسييسه، الذي أدى إلى سجن آلاف الناس، وحرمان الكثيرين منهم من حريتهم لفترات طويلة في الحبس الاحتياطي دون إحالتهم إلى المحاكمة. وشمل ذلك المصور الصحفي محمود أبو زيد، المعروف أيضا باسم شوكان، المحبوس احتياطيا منذ ١٤ أغسطس ٢٠١٣ لقيامه بالتقاط الصور كجزء مشروع من عمله كصحفي. وبعد حملات الاحتجاج والاستنكار المحلية والدولية، بدأت محاكمته في

١٢- المجلس القومي لحقوق الإنسان، ''تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان العاشر، ٢٠١٣- ٢٠١٤''، (http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-22-57/2010-02-07-16-23-32/1586-annual-report-10.html).

13- OHCHR, "Egypt: Mass death sentences – a mockery of justice" (statement by 8 experts following death sentence given to 529 defendants), 31 March 2014, http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14457&LangID=E .

١٤- مقابلة تليفزيونية، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، (https://www.youtube.com/watch?v=AsfuTbE5Cfk).

١٢ ديسمبر ٢٠١٥، بعد مرور أكثر من عامين على احتجازه. وفي أكتوبر ٢٠١٥، ذكرت وزارة الداخلية أنه تم اعتقال ١١٨٧٧ شخصا بتهم تتعلق بالإرهاب في عام ٢٠١٥ وحده.[١٥]

وتأجلت محاكمات عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يطيل مدة اعتقالهم دون مبرر، أو تم سجنهم بتهم ملفقة. ومن بين هؤلاء محامية حقوق الإنسان السيدة ماهينور المصري، التي اعتقلت منذ ١١ أيار/مايو ٢٠١٥. ويتصل سجن ماهينور المصري باعتصام جرى تنظيمه في قسم شرطة الرمل أول للمطالبة بتنفيذ قرار النيابة العامة بالإفراج عن عدد من النشطاء المحتجزين في قسم الشرطة. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، حُكم على ماهينور ونشطاء آخرين بالسجن لمدة سنة واحدة، وخُفض الحكم إلى ثلاثة أشهر في محكمة الاستئناف.

ووصلت أحكام الإعدام إلى مستويات مروعة. ففي ٢ فبراير ٢٠١٥، أصدرت محكمة جنايات الجيزة أحكاما بالإعدام على ١٨٣ متهما، جميعهم متهمون بقتل أحد عشر من رجال الشرطة واثنين من المدنيين في هجوم على مركز شرطة كرداسة في أغسطس ٢٠١٣.[١٦] وقد صدرت أحكام الإعدام الجماعية هذه بعد محاكمات هزلية لم تتوفر خلالها ابسط الحقوق الأساسية للمتهمين. وتزامنت أحكام الإعدام الجماعية مع حكم مثير للجدل بتبرئة الرئيس السابق مبارك ووزير داخليته وستة من مساعديه، من تهم قتل المتظاهرين خلال ثورة ٢٥ يناير.

وفي ١٤ مارس ٢٠١٥، أُحيل ٤١ قاضيا إلى التقاعد الإجباري بسبب إصدارهم بيانا في ٦ يوليو ٢٠١٣ للتعبير عن موقفهم من انتفاضة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وعزل الرئيس السابق محمد مرسي.[١٧] وفي أبريل ٢٠١٥، أُحيل اثنان من القضاة المستقلين البارزين إلى مجلس تأديبي

١٥- مدى مصر، الداخلية تكشف للمرة الأولى: القبض على ١١٨٧٧ متهما في قضايا ''الإرهاب'' منذ بداية العام، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، (http://www.madamasr.com/news/almost-12000-people-arrested-terrorism-2015-interior-ministry).

١٦- أصوات مصرية، محكمة تقضي بإعدام ١٨٣ متهما في قضية أحداث كرداسة، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، (http://en.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=2146631f-d510-4705-8753-d8872a099fa5).

١٧- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''منظمات حقوقية تستنكر إحالة ٤١ قاضيا للمعاش بسبب آرائهم السياسية''، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=14650&lang=en).

لمشاركتهم في مؤتمر حول مكافحة التعذيب في مصر نظمته المجموعة المتحدة، وهي مؤسسة للمحاماة.[١٨] وهذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها قضاة مصريون للتحقيق، وربما لتوقيع جزاءات عليهم، لمشاركتهم في مؤتمر لحقوق الإنسان تعقده منظمة قائمة من منظمات حقوق الإنسان، وصفتها سلطات التحقيق بأنها كيان غير شرعي.

استمرار التعذيب وتوسع تجاوزات جهاز الشرطة:

شهدت السجون والمنشآت الأمنية المصرية موجة واسعة النطاق من التعذيب والعقاب الجماعي. وخلال أقل من عام، تم الإبلاغ عن ٢٨٩ حالة تعذيب، و٢٧ حالة تعذيب جماعي، و٩٧ حالة للإهمال الطبي، و١٦ من حالات الاعتداءات الجنسية، وثلاث حالات تم فيها احتجاز أفراد أسر المعتقلين أثناء زيارات للمعتقلين.[١٩] ووفقا لناصر أمين، مدير مكتب شكاوى المجلس القومي لحقوق الإنسان، فإن العدد الفعلي لحالات التعذيب التي تحدث يتجاوز بكثير الحالات الموثقة أو التي تتداولها وسائل الإعلام، واصفا التعذيب بأنه نمط منتظم.[٢٠] وأفاد المجلس القومي أن نسبة التكدس بلغت ١٦٠ في المائة في السجون، و٣٠٠ في المائة في أقسام الشرطة.[٢١]

وفي ٢٣ فبراير، تعرض المحامي كريم حمدي للتعذيب حتى الموت في قسم شرطة المطرية. فقد اقتيد حمدي، الذي كان محاميا لبعض الإسلاميين المصريين، من منزله،

١٨- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''بعد ٣ جلسات للتحقيق – منظمات حقوقية: استجواب نجاد البرعي يؤكد أن حرية العمل متاحة فقط للقانونيين والقضاة الذين يغضون النظر عن التعذيب''، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥،
(http://www.cihrs.org/?p=15114&lang=en).

١٩- مركز النديم، كشف حساب، حزيران/يونيه ٢٠١٤ - حزيران/يونيه ٢٠١٥،
(https://drive.google.com/file/d/0B2-QqOchi4gFdEgtNFJIam1ONlU/view).

٢٠- ناصر أمين، مدير مكتب شكاوى المجلس القومي لحقوق الإنسان، مقابلة مع صحيفة ''المصري اليوم'': ''الأمم المتحدة اعتمدت ١٣ حالة اختفاء قسري تتصل بـ ٢٥ يناير''، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
(http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=489056).

٢١- المجلس القومي لحقوق الإنسان، ''تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان العاشر، 2013-2014''،
(http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-22-57/2010-02-07-16-23-32/1586-annual-report-10.html).

وتعرض للتعذيب لساعات حتى وفاته، وفقا للشهود. وبضغط من نقابة المحاميين، فتح النائب العام تحقيقا في الوفاة، وأمر بحظر نشر أي أخبار عن التحقيقات مع عدم إعلان سبب محدد لذلك. وفي ٢٨ آذار/مارس، أُطلق سراح الضباط المتهمين بتعذيب حمدي حتى الموت بكفالة. وفي مارس ٢٠١٥، وثقت جماعات حقوقية حالات تعذيب وسوء معاملة في الليمان الثاني (العنبر باء) من مجمع سجون أبو زعبل. وأخذت قوات السجن ١٥ سجينا من زنازينهم، وقامت بتعذيبهم لمدة ثلاث ساعات أمام بقية السجناء، حيث تم تجريدهم من ملابسهم، وإجبارهم على سباب أنفسهم؛ ثم نُقلوا إلى زنازين التأديب في الحبس الانفرادي.[٢٢] وفي سياق متصل، ازدادت ممارسة الاختفاء القسري بصورة كبيرة. ففي الفترة ما بين أغسطس ونوفمبر ٢٠١٥، وثقت جماعات حقوقية ما لا يقل عن ٣٤٠ حالة من حالات الاختفاء القسري.[٢٣] وتحقق المجلس القومي لحقوق الإنسان من ٩ حالات للاختفاء القسري، وقال إنه سيراجع ٥٥ حالة أخرى.[٢٤]

حرية التعبير والحريات الإعلامية:

ارتفع عدد الصحفيين المحتجزين وراء القضبان في مصر بشكل كبير في عام ٢٠١٥ على الرغم من ادعاءات السيسي أن "مصر تتمتع بحرية تعبير غير مسبوقة"، وأنه "لم يُحاكم في مصر أحد لتعبيره عن وجهات نظره أثناء رئاسته".[٢٥][٢٦] وفي تقرير صادر عن لجنة حماية

٢٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''أوقفوا التعذيب في السجون المصرية: منظمات حقوقية تبدي انزعاجها بخصوص شهادات تفيد تعذيب سجناء في سجن أبو زعبل، وتطالب بالتحقيق الفوري، وتكرر مطالبها بالسماح لهم بزيارة السجون ومقابلة السجناء''، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=14727&lang=en).

٢٣- المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تقارير: الاختفاء القسري في انتظار إنصاف العدالة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، (http://www.ec-rf.org/?p=1194).

٢٤ منظمة هيومان رايتس ووتش، مصر – احتجاز العشرات سرا، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، (https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/20/279473).

25- Ahramonline, "Egypt's Sisi to CNN: Egypt enjoys unprecedented freedom of expression", 28 September 2015
http://english.ahram.org.eg/newscontent/1/64/148600/egypt/politics-/egypts-sisi-to-cnn-egypt-enjoys-unprecedented-free.aspx.

الصحفيين، جاءت مصر في المركز الثاني كأسوأ بلد يسجن الصحفيين، حيث يقبع ٢٣ صحفيا على الأقل خلف القضبان.[٢٦]

وفي ٨ نوفمبر ٢٠١٥، تعرض حسام بهجت، وهو كاتب صحفي استقصائي ومؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، للاحتجاز بصورة تعسفية بتهم تتعلق فحسب بكتاباته كصحفي، منها "تعمد إذاعة أخبار كاذبة بغرض الإضرار بالسلم العام أو المصلحة العامة" و"سوء النية في نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالسلم العام".[٢٧] وقد استدعى بهجت في البداية لاستجوابه من قبل المخابرات العسكرية فيما يتصل بتقرير استقصائي كتبه لموقع مدى مصر، وهو صحيفة تُنشر على شبكة الانترنت، في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥. ورغم إطلاق سراح بهجت بعد انتقادات دولية، وبعد إعراب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه،[٢٨] فليس من المؤكد ما إذا كانت الاتهامات الموجهة له ما تزال قائمة.

وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥، احتجز الباحث والصحفي إسماعيل الإسكندراني، الذي يكتب عن الحركات الإسلامية والتطورات في شبه جزيرة سيناء، في مطار الغردقة لدى عودته إلى مصر من ألمانيا. وعُرض الإسكندراني على نيابة أمن الدولة، وتم استجوابه في وجود محامين لأكثر من ثماني ساعات. ثم أعيد حبسه على ذمة التحقيق.[٢٩]

وجرى تشديد الخناق على الشخصيات العامة التي تنتقد النظام؛ فتم منعهم من الظهور في البرامج الحوارية التلفزيونية، وإلقاء الأحاديث العامة، ونشر أعمالهم في الصحف. وفي ١٠ ديسمبر، حُظرت الندوة الشهرية للروائي علاء الأسواني لاعتراضات أمنية حول محتوى الندوة.

---

٢٦ - لجنة حماية الصحفيين، الصين ومصر تسجنان أعدادا قياسية من الصحفيين، ١ كانون الأول/ديسمبر 2015، (https://cpj.org/ar/2015/12/026225.php).

٢٧- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''حسام بهجت محتجز في مكان مجهول''، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، (http://www.cihrs.org/?p=17551&lang=en).

28 -UN, "HIGHLIGHTS OF THE NOON BRIEFING BY STÉPHANE DUJARRIC, SPOKESMAN FOR THE SECRETARY-GENERAL", 9 November 2015، http://www.un.org/sg/spokesperson/highlights/index.asp?HighD=11/9/2015 .

٢٩- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''أطلقوا سراح إسماعيل الإسكندراني وجميع سجناء الرأي؛ المجتمعات تُبنى بالحرية''، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=17674&lang=en).

وكان الأسواني قد مُنع قبل ذلك من الظهور على شاشة التلفزيون المملوك للدولة، واضطر للتوقف عن نشر مقاله الأسبوعي في صحيفة "المصري اليوم" بعد تعرضه لحملة تشهير.[٣٠]

وازدادت بشكل كبير القيود التي تعطل جوهر حرية العمل الثقافي وحرية الإبداع. فقد شنت السلطات حملة غير مسبوقة ضد المؤسسات الثقافية، باقتحام بعضها، وتفتيش متعلقاتها، وإغلاق أبوابها. فقد داهمت قوات الأمن اثنتين من هذه المؤسسات؛ ففي آب/أغسطس، داهمت شركة زيرو للإنتاج Zero Production، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحمت مركز الصورة المعاصرة CIC. وفي الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر وحده، داهمت قوات الأمن ثلاث مؤسسات فنية، هي قاعة تاون هاوس جاليري، ومسرح روابط، ودار ميريت للنشر.[٣١]

القيود المفروضة على المجتمع المدني:

تتخذ الحكومة خطوات جادة نحو القضاء علي حركة حقوق الإنسان والمدافعين عنها.[٣٢] وبعد إنذار العاشر من نوفمبر ٢٠١٤، عندما أعلنت الحكومة موعدا نهائيا لكي تسجل المنظمات غير الحكومية نفسها بموجب قانون قمعي للجمعيات، سارعت السلطات المصرية بالتحرك، بحظر سفر أربعة من دعاة الديمقراطية التابعين للأكاديمية الديمقراطية المصرية من مصر،[٣٣] بناء على التحقيقات في القضية المسماة إعلامياً بقضية التمويل الأجنبي.

30- dailynewsegypt, "Alaa Al-Aswany's monthly seminar banned by security forces", 8 December 2015،
http://www.dailynewsegypt.com/2015/12/08/alaa-al-aswanys-monthly-seminar-banned-by-security-forces .

٣١- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''الحرب على الإبداع: غلق جاليري تاون هاوس ومسرح روابط خطوة أخرى لغلق المجال العام في مصر''، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، (http://www.cihrs.org/?p=17847).

٣٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''من تضييق إلى غلق المجال العام في مصر: الحكومة المصرية تحاصر المنظمات الحقوقية وتسعى إلى تصفيتها''، ٤ أيار/مايو ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=14940&lang=en).

٣٣- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''القرارات الأخيرة بالمنع من السفر وسيلة للتنكيل بالمدافعين والمدافعات عن الديمقراطية وانتهاك جسيم للدستور''، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=10572&lang=en).

ويجري خنق المنظمات القائمة من حيث العمل الذي يمكنها القيام به، ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان مضايقات قضائية وأمنية. وفي ٤ أبريل ٢٠١٥، اقتحمت قوة من قسم شرطة السيدة زينب ومباحث المصنفات الفنية مقر راديو حريتنا في شارع قصر العيني، وألقت القبض على أحمد سميح المدافع عن حقوق الإنسان، وأحالته إلى نيابة السيدة زينب في نفس اليوم. وتم إخلاء سبيل سميح بكفالة قدرها ٥٠٠٠ جنيه؛ وتضمنت التهم الخمس الموجهة إليه بث محتوى مرئي ومسموع دون تصريح من الجهات المختصة، وإدارة منشأة دون الحصول على ترخيص.[٣٤]

وقد اضطرت الإجراءات القمعية وخلق بيئة معادية بعض منظمات حقوق الإنسان المستقلة إلى تقليص عملها أو نقل جزء من أنشطتها خارج مصر. وأحيل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للتحقيق في ٩ يونيه ٢٠١٥، عندما أوفد قاضي التحقيق في "قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية" لجنة من وزارة التضامن الاجتماعي لزيارة مكاتب مركز القاهرة في القاهرة والتفتيش في أنشطته، وفحص ما إذا كان مركز القاهرة يشارك في أنشطة الجمعيات المدنية وفقا لأحكام القانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢. كما قام ضباط أمن المطار بمصادرة جوازات سفر ما لا يقل عن ٣٢ من النشطاء السياسيين والعاملين في المنظمات غير الحكومية.[٣٥]

حقوق العمل:

في ١٨ أبريل ٢٠١٥، أيدت المحكمة الإدارية العليا حكم محكمة يحاصر ويجرِّم الحق في الإضراب. ويعتبر الحكم الإضراب "جريمة" موجبة للعقاب بإجراءات تأديبية، من بينها التقاعد المبكر الإجباري أو تأخير الترقيات. ويخنق هذا الحكم التحرك الاحتجاجي الاجتماعي الأخير

٣٤- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ''استمرار استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والتضييق على عملهم: اقتحام مقر راديو حريتنا واحتجاز مديره محاولة جديدة لإرهاب العاملين في المجال الحقوقي''، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، (http://www.cihrs.org/?p=14815).

٣٥- منظمة هيومان رايتس ووتش، المصريون يواجهون منعا واسعا من السفر، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،
(https://www.hrw.org/news/2015/11/01/egypt-scores-barred-traveling).

الذي لم يفقد زخمه بعد.[٣٦] غير أنه رغم صدور هذا الحكم، يستمر العمال في الإضراب. وفي ديسمبر، نُظمت إضرابات في عدة محافظات من قبل عمال يعملون في سبع شركات تتعاقد من الباطن مع هيئة قناة السويس المملوكة للدولة، وكذلك عمال شركة أسمنت أسيوط، واثنين من مصانع الغزل والنسيج تمت خصخصتهما: شركة النيل لحليج الأقطان وشركة شبين الكوم للغزل والنسيج. ويطالب العمال بزيادة الأجور والمساواة في بيئة العمل، وإعادة العمال المفصولين، وصرف المكافآت المتأخرة وأرباح الأسهم.[٣٧]

حقوق المرأة:

حدث تطور في لغة الخطاب الإنشائي الرسمي لمؤسسات الدولة فيما يتعلق بحقوق المرأة ولكن في الواقع الفعلي استمر العنف الجنسي ضد النساء في الأماكن العامة على الرغم من إعلان إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في أيار/مايو الماضي. والمواد المتعلقة بجرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش في قانون العقوبات ليست كافية، ولا تعالج عددا من القضايا، من بينها على سبيل المثال لا الحصر حقوق الناجين وحمايتهم عند تقديم البلاغات.[٣٨] ولا تزال المرأة بعيدة عن التمثيل العادل لها في مواقع صنع القرار. غير أن تمثيل المرأة في البرلمان تحسن في هذه السنة. فالعدد الإجمالي للنساء في انتخابات عام ٢٠١٥ بلغ ٨٧ مرشحة بنسبة ١٥.٣ %، مقارنة بحوالي ٢ % في برلمان عام ٢٠١٢. وتم انتخاب ٧٣ امرأة –وهو رقم يقول المجلس القومي للمرأة إنه غير مسبوق– وذلك بالإضافة إلى ١٤ امرأة عينهن السيسي في البرلمان. وجدير بالذكر أن قانون الانتخابات البرلمانية ينص على حصة

36- Legal Agenda, "Egypt's Supreme Administrative Court Says Labor Strikes Are a Crime", 6 July 2015،
http://www.english.legal-agenda.com/article.php?id=715&folder=articles&lang=en

37- Madamasr, "New wave of labor strikes across Suez Canal, Nile Delta, Assiut", 10 December 2015،
http://www.madamasr.com/news/new-wave-labor-strikes-across-suez-canal-nile-delta-assiut.

38- Euspring, Mozn Hassan, "Women's Rights in the Aftermath of Egypt's Revolution ."

للمرأة في القوائم الانتخابية، حيث يلزم الأحزاب والائتلافات بإدراج سبع نساء في القوائم المؤلفة من ١٥ مقعدا و ٢١ امرأة في القوائم المؤلفة من ٤٥ مقعدا.[٣٩] ومع ذلك، فإن دمج المرأة من خلال نظام الحصص إنما يعكس غياب النقاش حول أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية بين القوى السياسية.

حقوق الأقليات:

حدث تطور كبير أيضاً في لغة الخطاب الإنشائي لمؤسسات الدولة فيما يتعلق بالتعامل مع المسألة القبطية ولكن ذلك لم ينعكس فعلياً علي تخفيف التمييز ضد الأقباط في مصر علي صعيد التشريع أو الممارسة. فقد واصلت السلطات اتباع نهج عهد مبارك بالدعوة إلى "جلسات الصلح" العرفية بدلا من محاسبة المسؤولين عن أحداث العنف الطائفي. وقد تعرضت منازل وأماكن عبادة المسيحيين والطوائف الدينية الأخرى للهجوم، وبخاصة في صعيد مصر، في حين لم تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لمحاسبة الجناة بينما استمر التحريض السياسي والديني من خلال مؤسسات الدولة الدينية والإعلامية ضد الشيعة.

وعلي صعيد آخر، تأثرت حياة البدو في سيناء –الذين عانوا طويلا التهميش السياسي والاقتصادي– تأثرا شديدا بالقتال الدائر بين الجيش المصري والجماعات الجهادية المسلحة. وقام الجيش المصري بطرد ٣٠٠٠ أسرة على الأقل وهدم آلاف المنازل خلال عملياته للقضاء على التهديدات الآتية من أنفاق التهريب. وفي الوقت نفسه، أخفقت الحكومة في تقديم التعويض المناسب لذلك.[٤٠]

39- Madamasr, "Sisi makes his parliamentary appointments, parliament to convene Jan 10", 31 December 2015,
(http://www.madamasr.com/sections/politics/sisi-makes-his-parliamentary-appointments-parliament-convene-jan-10 .)

٤٠- منظمة هيومان رايتس ووتش، مصر – تهجير الآلاف في عمليات الهدم في سيناء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،
(https://www.hrw.org/news/2015/09/22/egypt-thousands-evicted-sinai-demolitions).

تـونس

تطرح تونس النموذج الأنجح في المنطقة العربية للتحول الديمقراطي، وإدارة التنوع السياسي والأيديولوجي بشكل سلمي وتوافقي. وقد جاء حصول الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي المكون من تحالف يضم منظمات مجتمع مدني حقوقي ونقابات مهنية وعمالية ورجال أعمال على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٥ تتويجاً للدور الذي تقوم به مكونات المجتمع المدني في تونس في إدارة التحول السياسي، ولعب أدوار الوساطة أوقات تصاعد الاستقطاب بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد. إن التقدير ربما جاء أيضاً توبيخًا لبلدان عربية أخرى آثرت تصفية المجتمع المدني والسياسي لحماية أنظمة سياسية مستبدة ومترهلة، على حساب تحقيق تنمية متكاملة مستدامة تقود لمزيد من التقدم والرفاهية. لكن لازالت تعاني الدولة التونسية من تحديات كبرى وتركة ثقيلة من الإشكاليات الاقتصادية، وتحديات أمنية جمة مرتبطة بالوضع الإنساني المتدهور بالجارة الحدودية ليبيا، وتصاعد الإرهاب الديني. من ناحية أخرى فإن نضج وتماسك التجربة الديمقراطية في تونس مرهون بالمضي قدماً في تبني إصلاحات مؤسسية وتشريعية ضرورية لحماية حقوق الإنسان، والتوازن بين السلطات، ومواجهة الإفلات من العقاب، وإقرار توازن دقيق بين مواجهة الدولة لخطر الإرهاب وحماية التعددية السياسية، الحريات العامة.

السياق السياسي لمرحلة ما بعد انتخابات ٢٠١٤:

أجريت في نهاية عام ٢٠١٤ ثاني عملية انتخابية حرة وديمقراطية تشهدها البلاد منذ انتفاضة عام ٢٠١١. اتسمت المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بمنافسة سياسية شرسة بين ثنائي حزب النهضة الإسلامي وحزب نداء تونس. وقد تشكل نداء تونس عام ٢٠١٢ وروج لنفسه على أنه البديل لتهديد الحكم الديني، حيث جمع بين عدد من الشخصيات المتنافسة من أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي الذي أسسه الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، ورجال أعمال محسوبين على النظام القديم، ونقابيين ومستقلين يساريين كانوا في صفوف المعارضة قبل الثورة. ويدّعي نداء تونس أنه يشكل امتداداً للمرجعية الحداثية للرئيس السابق الحبيب بورقيبية وقد بدأ الحزب في تحقيق مكانة وتقدم سياسي ابتداءً من صيف عام ٢٠١٣، من خلال قيادته لتحالف المعارضة غير الإسلامية تحت لواء جبهة الإنقاذ الوطني، ومارس ضغوطاً على حزب النهضة أجبرته على الاستقالة من الحكومة بعد ثلاث سنوات تميزت بتراكم المشكلات الاقتصادية، و التطرف العنيف، الذي تجلى لا سيما في اغتيال زعيمين من الزعماء اليساريين، هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وبتأخُّر عملية صياغة الدستور الجديد لتونس. وقد شاركت الأحزاب المؤسسة لجبهة الإنقاذ الوطني[1] في الحوار الوطني الذي أطلقه الرباعي الراعي للحوار الفائز بجائزة نوبل للسلام والذي قاد عملية أفضت إلى الاتفاق على خارطة طريق وجدول زمني توج بإجراء انتخابات بعد إقرار الدستور.

١- الاعلان عن تأسيس جبهة للانقاذ الوطني في تونس،
http://nawaat.org/portail/2013/07/26/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81/
في إشارة إلى أول رئيس لتونس الحبيب بورقيبة (١٩٥٧-١٩٨٧) الذي يُعزى إليه الفضل بشكل كبير في قيادة عملية بناء الجمهورية الأولى التي تميزت بدافع قوي نحو الحداثة تمثل في صياغة قانون الأحوال الشخصية التونسي الذي دخل حيز التنفيذ بعد ان حصلت البلاد على استقلالها من فرنسا في عام ١٩٥٧، حيث منح هذا القانون المرأة حقوقا تقدمية للغاية بالنسبة للمنطقة العربية في ذلك الوقت وركز على التعليم وبناء الدولة الحديثة.

وقد تميزت الفترة التي سبقت انتخابات أكتوبر ٢٠١٤ عقب مداولات حوار الوفاق الوطني في أكتوبر ٢٠١٣ واستقالة حزب النهضة، التحالف الحاكم الرئيسي، وتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية، باستقطاب حاد بين أجندتين سياسيتين متناقضتين هما: النهضة ونداء تونس[٢].

واجهت الحكومات المتعاقبة بعد يناير ٢٠١١ والحزب الذي حكم البلاد فيما بعد تحديات متعددة المستويات، وما زالت تلك التحديات تشكل أولويات رئيسية للنخبة السياسية والمجتمع المدني في البلاد. حيث استمرت المطالب الملحة المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتي شكّلت وقود الانتفاضة، لا سيما قضية البطالة، كما هي دون حل ولم تُفلح الحكومات المختلفة حتى الآن في وضع استراتيجيات واضحة للعمل وتوفير الوظائف، وصارعت من أجل التعامل مع الاحتجاجات المتزايدة التي قادتها الحركات الاجتماعية وأفضت في بعض الأحيان إلى أزمات بين نقابات العمال والحكومة في ضوء تزايد معدلات البطالة التي بلغت ١٥,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٥. ومازال هناك العديد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المطلوبة لوضع أساس سليم للحكم الديمقراطي يكفل الحماية والاحترام الواجبين للحقوق الأساسية ويضمن كذلك متطلبات العدالة الانتقالية، ويأخذ على عاتقه مسؤولية محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أثناء حكم الأنظمة السابقة وإرساء الضمانات اللازمة لعدم تكرار تلك الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة والبرلمان، الذي جاء إلى السلطة بعد انتخابات عام ٢٠١٤، هما اللذان يقع على عاتقهما مسؤولية احترام الدستور والالتزام به من خلال سن قوانين تأسيسية ووضعها حيز التنفيذ ودعم تنفيذ القيم التي تتضمنها وحماية الحقوق الواردة فيها. وباتت المسؤوليات المعقدة المذكورة آنفا والتي ينبغي أن تشكل لُب أي نقاش سياسي في البلاد وأن تأتي على رأس جدول أعمال الحكومة ومجلس النواب اللذين جاءا إلى السلطة عقب فترة انتقالية شاقة ودقيقة وأزمة سياسية حادة أقصت حكومة الترويكا بقيادة حزب النهضة من

2-http://www.publicprivatedialogue.org/workshop%202015/2015%20-%20Public%20Private%20Dialogue%20in%20Tunisia3.pdf

السلطة في عام ٢٠١٣ [٣]، لا تمثل سوى جانباً واحداً من المشهد السياسي مع تصاعد تهديد الإرهاب.

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤، بات من الواضح أن أياً من الطرفين لن يكون قادراً بمفرده على تشكيل حكومة أغلبية. وقد تصدر نداء تونس، القوة السياسية الرئيسية المناهضة للإسلاميين، الانتخابات ولكنه حصل على ٨٥ مقعداً فقط من جملة ٢١٧ مقعداً في مجلس النواب. ورغم فوز مرشح الحزب للرئاسة الباجي قائد السبسي، اضطر الحزب لتشكيل تحالف قوي في مجلس النواب. وبينما كانت الحملة الانتخابية لنداء تونس قائمة على معارضته لحزب النهضة ورغم الرسائل القوية التي أطلقها ضد سياساته ومرجعيته الدينية، فقد تبنى عقب الانتخابات مباشرة لغة توافقية، حيث أشار زعيم الحزب الباجي قائد السبسي في مقابلة أجرتها معه قناة الحوار التونسي الخاصة يوم ٢٧ أكتوبر إلى ما يلي: "نحن [نداء تونس] اتخذنا قراراً قبل [الانتخابات] أننا حتى في حالة حصولنا على أغلبية مطلقة، لن نحكم بمفردنا. فيجب أن نحكم بالتعاون مع الآخرين، لمصلحة نداء تونس ومصلحة البلاد"، وتابع قائلاً: "سنشكل تحالفاً مع أقرب الناس إلينا، "الأسرة الديمقراطية" بين علامتي تنصيص".

وسرعان ما ثبت سوء فهم هذا التصريح الذي فُسر على أنه يعني استبعاد حزب النهضة من الائتلاف المحتمل استناداً إلى ما يُفترض أنه اختلاف وجودي بين الطرفين على مستوى

٣- للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: الاستثناء التونسي: نجاح التوافق وعوائقه، https://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/b037-l-exception-tunisienne-succes-et-limites-du-consensus.aspx

وفقاً لما ذكره المعهد الوطني للإحصاء- تونس: http://www.ins.nat.tn/indexar.php
وفقاً لما أورده المرصد الاجتماعي التونسي، بلغ إجمالي عدد الحركات الاحتجاجية في أكتوبر ٢٠١٥ ، ٩١٠ حركة ما يشكل زيادة مفرطة عن عددها في أغسطس ٢٠١٥ البالغ ٢٧٥ حركة.
-١B%٨D%A٨%٩D%١B%٨D%٨٢%٩D%AA%٨D%/١١/٢٠١٥/ar/tne.ftdes//:http
-١B%٨D%٨A%٨D%٨٨%٩D%AA%٨D%٨٣%٩D%٧A%٨D%-١B%٨D%٨٧%٩D%٤B%٨D%
-٨٤%٩D%٨٨%٩D%AD%٨D%
A%٨D%AC%٨D%٧A%٨D%AC%٨D%AA%٨D%AD%٨D%٧A%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨D%
/AA%٨D%AC%٨D%٧A%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨D%-AA%٨D%٧

الأيديولوجية على أقل تقدير، حيث وجد نداء تونس نفسه مضطراً للتحالف مع المجموعة البرلمانية للنهضة التي تضم ٦٩ نائباً. وحدث ما لم يتوقعه الناخبون ولا تنبأ به المحللون السياسيون وهو أن التحالف الذي تأسّس بين المجموعتين الرئيسيتين في مجلس النواب وحزبين آخرين صغيرين أصبح هو السلطة الحاكمة للبلاد لمدة خمس سنوات، وأنه تقاسم المسؤولية السياسية عن توزيع مكتسبات الفترة الانتقالية المتمثلة بامتياز في صياغة وإقرار الدستور وإطلاق القوة السياسية الحيوية المفتوحة التي اتسمت بمشاركة وازدهار مجتمع مدني قوي. وسوف يواجه هذا التحالف من ناحية أخرى تحديات جديدة تتعلق بوضع حد لتصاعد التطرف العنيف، ومراعاة مقتضيات الأمن القومي دون كبح التقدم المحرز في مجال الحقوق والحريات أو وضع استراتيجيات الأمن ومكافحة الإرهاب على رأس الأولويات على حساب العدالة الانتقالية وقمع الاحتجاجات الاجتماعية بدلاً من وضع استراتيجيات اجتماعية واقتصادية للاستجابة لاحتياجات الشعب ومطالبه الملحة. وأُثيرت شكوك كبرى منذ البداية في قدرة هذا الائتلاف الحكومي على التصدي لهذه القضايا بطريقة استراتيجية وشاملة وفي الوقت المناسب ليس لأن البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب لم تضع تصوراً لمعالجة تلك القضايا فحسب، ولكن أيضاً لأن التحالف نفسه بُني على أرضية غير مستقرة للغاية. ويصعب من جهة تصديق إمكانية استدامة الحكم المشترك بين نداء تونس والنهضة نظراً للاختلافات الأيديولوجية الجوهرية بينهما والشك في قدرتهما على التوصل إلى حلول وسط للقضايا الإشكالية المتعلقة بالحقوق والحريات. ومن جهة أخرى، أدى الشقاق داخل نداء تونس نتيجة للتنافس الكبير الذي لا يمكن إنكاره بين أعضائه والتفاوت الكبير في خلفياتهم إلى أزمة داخلية يمكن أن تضع نهاية لهذه الحكومة الائتلافية في وقت تحتاج فيه البلاد إلى استقرار سياسي متين على نطاق واسع كي تتمكن من مواجهة التهديدات الأمنية، وحيث تلوح أمارات على التراجع في حماية حقوق الإنسان تحت مسمى حماية الأمن والاستقرار[٤].

٤- للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تحليل: أزمة الهوية داخل الحزب الحاكم في تونس مع ازدياد الصراعات الداخلية التي تستحوذ على قيادة نداء تونس، هل تواجه الديمقراطية التونسية الوليدة خطر الانهيار؟
http://www.aljazeera.com/news/2015/11/analysis-identity-crisis-tunisia-ruling-party-151107080841744.html

عقب إقرار الدستور، كان لابد للبرلمان من اعتماد العديد من القوانين الأساسية وفقاً لذلك. وشكّل النقاش حول القانون المنظّم للمجلس الأعلى للقضاء مَعلماً مهماً في هذه العملية. وطعنت عدة جهات فاعلة في المجتمع المدني على المسودة الأولى للقانون، أهمها جمعية القضاة التونسيين، نظراً لعدم امتثاله للمعايير الدولية[٥] واحتوائه على بعض الأحكام غير الدستورية، وذلك في معركة من أجل ضمان أن القانون يكفل الاستقلال الأمثل للقضاء. وتمكن معارضو هذا المشروع من عرضه على الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، التي اعتبرت في الواقع بعض أحكامه غير دستورية، وطلبت من مجلس نواب الشعب تعديله وفقاً لذلك، ما يُعدّ انتصاراً للمجتمع المدني. بيد أن القانون لا يزال محل نقاش، حيث طُلب من اللجنة ومن جمعية القضاة إدخال مزيد من التنقيح عليه.[٦] وقد أثار قانون المحكمة الدستورية أيضاً مخاوف كثيرة بين الحقوقيين ونواب الشعب لعدم امتثاله للمعايير الدولية في ما يخص استقلال القضاء، حيث أن استقلال المحكمة الدستورية سيكون ضمانة لحماية حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور وحجر الزاوية لسيادة القانون[٧]. وقد ظهر التعذيب على الساحة مرة أخرى،

٥- تونس: ينبغي تعديل مشروع القانون الخاص بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء بحيث يمتثل للمعايير الدولية.
http://www.icj.org/tunisia-amend-draft-law-on-the-high-judicial-council-to-comply-with-international-standards/
http://www.assabahnews.tn/article/111496/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1
http://www.ejustice.tn/fileadmin/fichiers_site_arabe/actualites/projet_loi_csm.pdf

٦- جدول عدم دستورية قانون إحداث المجلس الأعلى للقضاء في صيغته المعدلة:
FkcR٨A/gl.goo//:http

٧- تونس: ينبغي مراجعة مشروع القانون لضمان استقلال المحكمة الدستورية وقدرتها على حماية الحقوق.
http://www.icj.org/tunisia-revise-draft-law-to-ensure-the-constitutional-court-is-independent-and-able-to-protect-rights/

حيث تكرر حدوث حالات تعذيب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة ولا سيما في مرافق الاحتجاز[٨].

٩مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان:

أطلقت الحكومة مبادرات تشريعية مختلفة لمواجهة الإرهاب في أعقاب هجمات متعددة وُجهت ضد قوات الأمن وأفراد الجيش منذ عام ٢٠١١ وبعد الهجوم الذي تعرض له متحف باردو في ١٨ مارس عام ٢٠١٥ وأسفر عن وقوع ٢٣ ضحية معظمهم من السياح الأجانب. أثارت هذه التشريعات قلقاً على مسار احترام حقوق الإنسان في البلاد. فقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان المختلفة مشروع قانون "زجر الاعتداء على القوات المسلحة" الذي طرح في أبريل ٢٠١٥ عقب الهجوم الذي استهدف متحف باردو. وفي حين كان الغرض المعلن لمشروع القانون هو تعزيز حماية القوات المسلحة، إلا أنه تضمن أحكاماً تعيق عدداً من الحقوق الأساسية بصورة مباشرة، علاوة على أنه كان يتنافى مع التزامات تونس بحماية حقوق الإنسان شاملة حرية التعبير والحصول على المعلومات، وكفالة الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة. ويُجرّم مشروع القانون أيضاً "تحقير" الشرطة وقوات الأمن الأخرى. ويعفي مشروع القانون أيضاً أفراد قوات الأمن من المسؤولية الجنائية في حالة استخدامهم القوة المميتة في غير حالات الضرورة القصوى مثل وقوع هجمات على منازلهم ومعداتهم ومركباتهم إذا اعتُبر هذا الاستخدام ضرورياً ومتناسباً[٩] . وقد تراجعت الحكومة عن تبني هذا المشروع القانون مع تصاعد الضغوط والانتقادات الداخلية والدولية.

---

8 - tunisia-case-tests-political-will-end-torture,
https://www.hrw.org/news/2015/08/13/

٩- المرجع نفسه.

- لمزيد من المعلومات عن مشروع القانون انظر: على تونس إلغاء أو تعديل مشروع القانون الأمني: البنود الخاصة بأسرار الدولة و"تحقير" قوات الأمن تقوض حرية التعبير
https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/13/269896

- الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد ١٤ يناير
https://inkyfada.com/maps/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/

لكن تجدد النقاش مرة أخرى مع عرض قانون مكافحة الإرهاب وردع غسل الأموال للمناقشة في البرلمان قبل اعتماده على عجل في أعقاب الهجوم على الفندق السياحي في منتجع سوسة يوم ٢٦ يونيو وإعلان الرئيس حالة الطوارئ لمدة ٣٠ يوماً. واعتُبرت عملية اعتماد قانون مكافحة الإرهاب أولوية قصوى ملحة من قبل المشرعين والحكومة ولكنها أثارت جدلاً في أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث أعربوا عن قلقهم إزاء بعض أحكام القانون التي تنتهك الحريات المدنية ولا تحترم حقوق الإنسان. وقد شارك في التصويت على هذا القانون ١٧٤ نائباً من أصل ٢١٧ من نواب الشعب، في حين امتنع ١٠ نواب عن التصويت. ولعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تشويه كل صوت ينتقد القانون، وسخرت من حجج حقوق الإنسان مقابل الحاجة الماسة إلى رد فعل أمني قوي وصارم. وأطلقت صحف مثل صحيفة لابريس المملوكة للدولة حملة تشويه ضد نواب الشعب العشرة الذين لم يصوتوا لصالح مشروع القانون. وتعرضت أيضاً منظمات حقوق الإنسان التي أعربت عن قلقها إزاء بعض بنود القانون لهجمات شعواء من وسائل الإعلام اتهمتها فيها بدعم الارهاب[١٠].

وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان القانون الجديد بشدة نظراً لعدم امتثاله للمعايير الدولية وادعى المحللون أنه قد يمهد الطريق لعودة الاستبداد تحت شعار مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، اعتُبر التشريع في حد ذاته غير فعال ولا ناجع وقصير النظر حيث أنه لم يقترن باستراتيجية وطنية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب وتأخذ في الاعتبار كافة جوانب الظاهرة وتحمي حقوق المواطنين وفقاً للدستور والالتزامات الدولية. على النقيض من ذلك يجرّم

١٠- انظر: هذه المنظمات غير الحكومية التي بدأت في إثارة الإزعاج
http://www.espacemanager.com/ces-ong-qui-commencent-agacer-reponse-du-collectif.html
- انظر المقالين في صحيفة لا بريس: هل ينبغي تقديم النواب الذين عارضوا قانون الإرهاب
http://www.lapressenews.tn/article/faut-il-attaquer-en-justice-les-deputes-contre-la-loi-anti-terroriste/94/3911
- ومتواطئون يتمتعون بالحصانة:
http://lapresse.tn/28072015/102209/des-complices-intouchables.html
- هجوم مميت على فندق سياحي في منتجع سوسة بتونس
http://www.theguardian.com/world/2015/jun/26/tunisia-tourist-hotel-reportedly-attacked

القانون الجديد الأعمال الإرهابية، لكنه لا ينص على تدابير لمنعها أو لمواجهة موجة تطرف الشباب التونسي الذي لا ينفّذ هجمات في تونس فحسب بل يشكّل أيضاً واحدة من أكبر مجموعات المقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم داعش[١١] . وفي حين اعترفت الحكومة بضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وأعلنت عن عقد مؤتمر وطني لمكافحة الإرهاب في سبتمبر تناقش في إطاره الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى القوى المحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة من أجل وضع استراتيجية شاملة، بدت الإرادة السياسية للقيام بذلك ضعيفة للغاية، حيث أن المؤتمر لم يُعقد على الإطلاق واستمرت الحكومة في تأجيله[١٢].

وفي أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة اثني عشر فرداً على الأقل من أفراد حرس الرئاسة في انفجار حافلة في قلب العاصمة يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، علن فيها رئيس الجمهورية حالة الطوارئ لمدة شهر كامل وفُرض خلالها حظر التجوال على المدينة بأكملها، وقامت قوات الشرطة بمداهمة عنيفة لأكثر من ٥٠ منزلاً في الضاحية الشمالية لمدينة تونس حيث اعتقلت واستجوبت عدداً من الشبان في انتهاك تام لحقوقهم المدنية.[١٣]

11- http://www.economist.com/#-and-how-westerners-go-fight-syria-and-iraq-it-aint-half-hot-here-mum

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن تلك الأحكام يُرجى الرجوع إلى: تونس: ينبغي مراجعة قانون مكافحة الإرهاب كي يمتثل للمعايير الدولية،

http://www.icj.org/tunisia-revise-counter-terrorism-law-to-conform-to-international-standards/

- تونس: أوجه قصور في تعديلات مشروع قانون مكافحة الإرهاب، ينبغي تقوية ضمانات الاحتجاز وإلغاء عقوبة الإعدام،

https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/07/278970

١٢- المؤتمر الوطني لمكافحة الإرهاب سيُعقد في موعده، يقول الحبيب الصيد،

http://www.tap.info.tn/en/index.php/politics2/29971

13http://www.jawharafm.net/ar/articles/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-/6/

https://www.washingtonpost.com/world/tunisian-bus-blast-strikes-presidential-guard-in-the-heart-of-the-capital/2015/11/24/5463cf6a-92da-11e5-8aa0-5d0946560a97_story.html

استمرار التحديات التي تواجه عملية العدالة الانتقالية:

اتَّخذَت الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠١١ خطوات مترددة نحو تعزيز عملية العدالة الانتقالية، رغم أنها شكّلت أولوية بالنسبة للعديد من المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان في البلاد. ولكن العملية التي أفضت في نهاية الفترة الانتقالية إلى اعتماد الدستور الجديد وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية عام ٢٠١٤ مثلت بداية ما كان يُعتقد أنه الفرصة الأخيرة لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت في ظل الأنظمة السابقة. ورسخ الدستور أسس قانون العدالة الانتقالية ووُضعت آلية وطنية لتنفيذه من خلال تأسيس هيئة الحقيقة المسؤولة عن تقديم تعويضات للضحايا والاعتراف بارتكاب الدولة انتهاكات لحقوق الإنسان في السابق؛ ثم بدأ السباق لصياغة ومناقشة واعتماد تشريعات من شأنها إحداث الإصلاحات المؤسسية اللازمة وضمان أساس قوي للديمقراطية وسيادة القانون القائمة على الحقوق، وضرورة ضمان عدم تكرار الانتهاكات.[١٤]

كانت الملاحقة الجنائية للأفراد المشتبه في تورطهم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من مختلف الأجهزة الأمنية وقت حكم بن علي محدودة للغاية، حيث مَثَّل للمحاكمة ثلاثة وعشرون شخصاً فقط من مجموع المشتبه بهم وحُوكموا على أعمال العنف التي زُعم بارتكابها بين ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ و ١٤ يناير ٢٠١١ (وقت أحداث الانتفاضة). وعلاوة على ذلك، اتسمت الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية بقصر مدة العقوبة وقوبلت بانتقادات شديدة من مناصري المساءلة والعدالة. وكانت الأحكام الصادرة بحق أعضاء رفيعي المستوى في النظام، من بينهم وزير الداخلية الأسبق رفيق الحاج قاسم والرئيس السابق للحرس الرئاسي لبن علي علي السرياطي، هدفاً للانتقاد بصفة خاصة. وحُكم على المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة التسبب في وفاة وإصابة المتظاهرين أثناء الانتفاضة في مدن تالة والقصرين وصفاقس وتونس الكبرى. وكانت الأحكام تعني الإفراج عنهما في غضون شهرين من صدور الحكم نظراً للمدة التي قضياها في السجن انتظاراً للمحاكمة. وصدرت ضد بن علي نفسه أحكام طويلة بتهمة اختلاس الأموال العامة وقتل المتظاهرين أثناء الانتفاضة. وقد نما الإحباط بين الأسر

١٤- قانون أساسي يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها،
http://legislation-securite.tn/ar/node/32960

والمجتمعات المحلية لضحايا عنف الدولة ضد المتظاهرين السلميين خلال أحداث الانتفاضة وتلاشت معه الثقة في البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا[١٥].

وقد قدّم رئيس الجمهورية مشروع قانون في يوليو ٢٠١٥ أُطلق عليه مشروع قانون المصالحة ألقى مزيداً من الشكوك على غياب الإرادة السياسية لتحقيق العدالة الانتقالية. يدعو مشروع القانون الذي قُدّم دون أي مشاورات مسبقة مع المجتمع المدني أو مناقشة مع هيئة الحقيقة والكرامة، إلى اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة الفساد الذي وقع في ظل النظام السابق، وبالعفو عن موظفي الحكومة السابقين والحاليين الذين اتُّهموا بجرائم مالية من بينها الاختلاس. وتنص المادة الأولى من مشروع القانون على أن الغرض منه هو "دعم أجهزة العدالة الانتقالية، لضمان وجود بيئة مواتية للاستثمار وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة". وبينما توضح النظرة الفاحصة لمشروع القانون أنه يمنح عفواً وحصانة من توجيه أي تهم بالفساد لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بشرط وحيد هو إعادة الأموال التي اختلسوها، ومن ثم يكرس الإفلات من العقاب وليس العدالة الانتقالية في بلد انتفض عام ٢٠١٠ ضد ممارسات الفساد واسعة النطاق التي ارتكبها النظام السابق. ويرتبط أحد الأسباب الرئيسية الأخرى وراء الغضب الذي تسبب فيه مشروع القانون بإعاقته عمل هيئة الحقيقة والكرامة، حيث تنص المادة ١٢ من مشروع القانون على إنشاء لجنة لدراسة طلبات التعويض المقدمة من الموظفين السابقين ورجال الأعمال الذين سيُطبق عليهم القانون، ما أثار قلق منتقديه بشأن استقلالية هذه اللجنة ولا سيما أن هيئة الحقيقة والكرامة هي مؤسسة دستورية مستقلة، لديها ولاية مراجعة الاتهامات بالفساد فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان. [١٧]

وتقول منظمات المجتمع المدني المعترضة على قانون المصالحة أن هذا القانون يعرقل العدالة الانتقالية. وكان الجدل حول تلك المسألة معركة أخرى خاضها المجتمع المدني التونسي وعبر خلالها عن انتقاده الشديد، مجدداً تعهده بضمان عدالة انتقالية من شأنها مساءلة مرتكبي

١٥- المحاسبة المنقوصة: أوجه القصور في محاكمات جرائم القتل أثناء الثورة التونسية
https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/12/267955

16- http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/will-tunisia-s-economic-reconciliation-law-turn-the-page

الانتهاكات في ظل النظام القديم، وإجراء إصلاح جوهري وفعلي تضمن سيادة القانون في إطاره عدم تكرار الانتهاكات. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون قُدّم بالفعل للحكومة ولكنه لم يُناقش بعد في البرلمان.

سـوريا

يكشف الوضع في سورية عن شلل النظام الدولي الحالي في مواجهة الصراعات الداخلية، والأزمات الكبرى. كما يظهر الاستخفاف بالشواغل الإنسانية بالمقارنة بالحسابات والأهداف السياسية الضيقة. تستمر الكارثة الإنسانية في سوريا للعام الخامس، بما أسفر عنها من قتل نحو ربع مليون إنسان، وأصبح ما يقرب من نصف السكان المدنيين السوريين (أي ٥) مليون إما مشردين في الداخل أو لاجئين خارج البلد.[١] وقد صعدت الأطراف المتحاربة خلال عام ٢٠١٥ من الأعمال العسكرية، بما في ذلك في المناطق المدنية مما تسبب في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وأعداد كبيرة من النازحين في صفوف المدنيين. وعلى جانب قوى النظام، تسبب التكتيك المروع لاستخدام البراميل المتفجرة فوق المنشآت المدنية،[٢] بما في ذلك الأسواق

١- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، استعراض الأزمة السورية، متاح على الموقع:
http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis .

٢- انظر في هذا الصدد، على سبيل المثال،
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/05/syrias-circle-of-hell-barrel-bombs-in-aleppo ./

والمدارس والمستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا. وذلك بالإضافة إلى الاستخدام المكثف والواسع للاعتقال التعسفي،[٣] وحصار السكان المدنيين،[٤] وغير ذلك من أشكال الجرائم مثل العنف الجنسي.[٥]

كما ارتكبت الجماعات المسلحة المختلفة هي الأخرى جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك الهجمات العشوائية في المناطق الآهلة بالسكان المدنيين والعنف الجنسي والقتل على أساس عرقي.[٦] وباختصار، استمرت جميع الأطراف المتحاربة في معارك كسر للعظام، دون أن تبدو هناك نهاية في الأفق. وبحلول الصيف، كان معظم الأطراف المعنية، بما في ذلك مسؤولي الأمم المتحدة، متفقين على أنه لا يوجد بديل عن الحل السياسي في سوريا.[٧] وأصبح جلياً، في واقع الأمر، أنه ليس بمقدور أي طرف أن يسيطر تماما على الطرف الآخر، وأن يضع حدا للصراع عن طريق الحرب. وزاد تطرف جزء كبير من الجماعات المسلحة في سوريا وتوسع "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) من تعقيد الوضع في سوريا.

من ناحية أخرى بدأت جهود العملية السياسية التي تولاها ستيفن دي مستورا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة الذي عُين منذ يوليه ٢٠١٥، ولكن دون أي أمل حقيقي في التوصل إلى نتائج.[٨] فمختلف الاجتماعات الدبلوماسية بين الدول انتهت بلقاء بين دي ميستورا ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري ووزير خارجية النمسا لبدء جولة جديدة من المحادثات بين جميع الدول المعنية التي تجمعت تحت اسم مجموعة الدعم الدولية لسوريا دون أي تمثيل

٣- انظر، على سبيل المثال،
http://euromedrights.org/wpcontent/uploads/2015/06/EMHRN_Womenindetention_EN-FINAL.pdf .

٤- انظر، على سبيل المثال،
http://syriaundersiege.org ./

٥- انظر، على سبيل المثال، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، متاح على الموقع:
http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx.
6 -http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/countries/syrian-arab-republic ./

٧- انظر،
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41359#.Vp4ECfnhDIU .

٨-انظر صحيفة الغارديان:
http://www.theguardian.com/world/2015/jul/30/staffan-de-mistura-man-with-toughest-job-in-world-syria .

سوري في فيينا.[٩] وكان التغير الرئيسي الآخر الذي حدث في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ هو التدخل العسكري الروسي في سوريا. وأسفر إعلان الروس المفاجئ زيادة تدخلهم في الجبهة السورية عن درجة كبيرة من التكهنات والتعليقات.[١٠] وفي ٣٠ سبتمبر، دعا النظام السوري رسمياً الجيش الروسي إلى التدخل في سوريا. وزعمت الحكومة الروسية أن الغرض من هذا التدخل هو محاربة الإرهاب. غير أن ثمة اتهامات للجيش الروسي بتركيز أنشطته حول معاقل المعارضة المعتدلة التي تسعى إلى إسقاط النظام.[١١]

الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السوريون:

يواجه السوريون أوضاعا متدهورة بشكل خطير، سواء داخل البلد أو خارجه كلاجئين. ولا يدعي هذا التقرير أنه شامل لجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها السوريون، بل إنه يسلط الضوء على الأنماط الرئيسية في مناطق النظام، والمناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وبين اللاجئين.

المناطق الخاضعة لسيطرة النظام:

تظهر مجموعة الصور [التي كشفها السوري الهارب المعروف باسم] "القيصر" Ceasar مدى إجرام النظام السوري. فمنذ اندلاع الثورة السورية، مضى النظام بعيدا جدا في محاولة إخماد أي إمكانية للمعارضة السلمية لقبضتها الاستبدادية. فحدثت موجات واسعة النطاق من الاعتقالات والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء.[١٢] ويواصل النظام ملء سجونه بناشطي

٩- انظر، على سبيل المثال،
http://www.theguardian.com/world/2015/oct/30/syria-peace-talks-vienna-iran-saudi-arabia .

١٠- انظر، على سبيل المثال، http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=62207.

١١- انظر، على سبيل المثال،
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/russia-in-syria-us-and-turkey-claim-russian-warplanes-hitting-moderate-syrian-rebel-groups-a6685496.html .

١٢- انظر، على سبيل المثال،
https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syrias-detention-facilities .

المجتمع المدني. وتتردد مزاعم بأن الاعتقالات لا تقتصر على الناشطين وحدهم، بل تمتد أحيانا إلى عائلات بأكملها، بما في ذلك الأطفال، حيث يختفون ويُعتقلون قسرا في سجون النظام. وتواجه مناطق النظام هي الأخرى أوضاعا اقتصادية متدهورة،[١٣] بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم، واكتظاظ المدن بالمشردين داخليا الذين يتعذر استيعابهم نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى محدودية فرص الحصول على الطاقة، بما يزيد من صعوبة أوضاع الحياة يوما بعد يوم، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام التي كانت تحافظ على شيء من الحياة الطبيعية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة:

على المرء أن يذكِّر بأن معظم المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين تتألف من مجتمعات ريفية مهمشة سابقا، حيث لم تكن في أي وقت من الأوقات من المناطق ذات الأولوية للتنمية بالنسبة لنظام الأسد على مدار السنوات الأربعين الماضية.[١٤] وخلال كل سنوات الصراع، دأب النظام على معاقبة هذه المناطق المنشقة بعمليات الحصار للتجويع والقصف الجوي، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة وغير ذلك من أشكال الهجمات العشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة شكلا آخر من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان نظرا للطابع الديني المفرط للحكم. فهو ليس حكم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) فقط، بل أيضا معظم المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة والجماعات المعارضة الأخرى، بما في ذلك بعض من يُعتبرون "معتدلين"، مثلما في مناطق أحرار الشام وجيش الإسلام. ففي

١٣- انظر، على سبيل المثال،
https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/syrias-assad-regime-cuts-subsidies-focuses-ailing-economy-on-war-effort/2014/11/29/5f830894-719c-11e4-a2c2-478179fd0489_story.html .

١٤- انظر، على سبيل المثال،
http://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_eng.pdf

هذه المناطق، تحدث أعمال الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري لناشطي حقوق الإنسان والعنف الجنسي وغيره من أشكال الانتهاكات في غياب أي شكل من أشكال المساءلة.[١٥]

اللاجئون السوريون:

كانت صورة الطفل الكردي إيلان الملقى على شواطئ التركية واحدة من أبرز لحظات الاهتمام بالأزمة السورية في عام ٢٠١٥.[١٦] والعدد المتزايد من السكان السوريين المضطرين للفرار من البلد آخذ في الازدياد فقط بسبب أوضاع الحياة الفظيعة.[١٧] ووُجهت إلى كل بلدان الجوار التي التمس اللاجئون الأمان فيها في السنوات الأولى من الصراع انتقادات لتعرض السكان اللاجئين إليها لمختلف أشكال الانتهاكات.[١٨] غير أن العديد من الانتهاكات تتعلق بالعدد الكبير من المجتمعات التي تستضيفها البلدان، التي تدعي عدم قدرتها على استيعاب هذه الأعداد.[١٩] ودفع ذلك معظم المنظمات إلى الدعوة لدعم هذه الدول.[٢٠] ولكن حتى بعد التعهدات الواسعة من الدول لهؤلاء اللاجئين، يظل هناك الكثير من الانتقاد لسوء المعاملة.

١٥- انظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، أغسطس ٢٠١٥.

١٦- انظر، على سبيل المثال،
http://www.independent.co.uk/news/world/europe/aylan-kurdi-s-story-how-a-small-syrian-child-came-to-be-washed-up-on-a-beach-in-turkey-10484588.html .

١٧- انظر، على سبيل المثال،
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php#_ga=1.228172062.246526338.1453198143 .

١٨- بالنسبة لتركيا، انظر، على سبيل المثال،
http://www.theguardian.com/world/2015/nov/27/amnesty-international-turkey-syrian-refugees-human-rights-abuse ؛

وبالنسبة للبنان، انظر، على سبيل المثال،
https://www.hrw.org/news/2014/09/30/lebanon-rising-violence-targets-syrian-refugees

وبالنسبة للأردن، انظر، على سبيل المثال،
http://resourcecentre.savethechildren.se/library/gender-based-violence-and-child-protection-against-syrian-refugees-jordan-focus-early .

١٩-انظر، على سبيل المثال،
https://www.foreignaffairs.com/articles/jordan/2015-09-28/syrias-good-neighbors .

٢٠- انظر، على سبيل المثال،

وفي الآونة الأخيرة، قررت الكتلة الغربية قبول عدد معين من هؤلاء اللاجئين الذين يصلون إلى شواطئها، ومنحهم وضعا قانونيا. وقد بدأت هذه المبادرة في ألمانيا، ولكن لم يتبعها سوى عدد قليل من الدول، بما في ذلك خطة الاستجابة العامة للاتحاد الأوروبي.[٢١] ومؤخرا، استضافت كندا بعض اللاجئين.[٢٢] وتعهدت الحكومة الأمريكية أيضا باستضافة عدد معين من اللاجئين.[٢٣] غير أنه لوحظت بعض أشكال الانتهاكات اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٥. ففي هنغاريا، على سبيل المثال حيث تم استضافتهم، تعرض بعضهم للضرب والانتهاكات من جانب الشرطة.[٢٤] وبالإضافة إلى ذلك، أثارت الأنباء الواردة مؤخرا من الدانمرك عن الرغبة في مصادرة منقولاتهم القيِّمة شيئا من الدهشة.[٢٥] وبالإضافة إلى ذلك، تهدد المناقشات الدائرة في الولايات المتحدة حول اللاجئين السوريين وارتباطاتهم بالتطرف العنيف أيضا بوقف قرار الإدارة الأمريكية استضافة اللاجئين.[٢٦] وقد دفعت أزمة اللاجئين المجتمع الدولي بدرجة اكبر لمعالجة الأسباب الجذرية بما ينهي الصراع في سوريا.

أفاق الحل السياسي في سوريا:

تحول الصراع في سوريا من كونه صراعاً داخلياً إلى صراع يهم أطرافاً دولية وإقليمية رئيسية. ففي المنظور الدولي، وجدت روسيا في دعمها للنظام فرصة جيدة للهروب من أزماتها

---

https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/11/g20-must-pull-uturn-on-refugee-response ./

٢١- انظر أعداد اللاجئين الذين تعهدت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بقبولهم:
http://www.resettlement.eu/sites/all/modules/pledgemap/index.html .

٢٢- انظر، على سبيل المثال،
http://www.unhcr.org/566ad0029.html .

٢٣- انظر، على سبيل المثال،
http://www.theguardian.com/us-news/2015/nov/26/obama-americans-welcome-syrian-refugees-pilgrims .

٢٤- انظر، على سبيل المثال،
http://www.theguardian.com/world/2015/sep/07/syrian-refugees-hungary-camp-cold-hungry .

٢٥- انظر، على سبيل المثال،
http://www.independent.co.uk/news/world/europe/refugee-crisis-denmark-wants-to-seize-jewellery-and-cash-from-asylum-seekers-a6777146.html .

٢٦- انظر، على سبيل المثال،
https://www.rt.com/usa/322747-house-senate-syrian-refugees ./

الداخلية المتعلقة بالجزاءات الناتجة عن ضم شبه جزيرة القرم والهجوم العسكري على أوكرانيا. أما من وجهة نظر الكتلة الغربية، فيمثل تغيير النظام في سوريا فرصة جيدة لإضعاف التحالف المؤلف من إيران والعراق وسوريا، مرورا بحزب الله في جنوب لبنان، وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة. وعلى الصعيد الإقليمي، تقف سوريا اليوم في قلب الصراع الطائفي والمنافسة بين القوى الإقليمية. فتركيا والسعودية وقطر تسعى إلى قيام نظام موالٍ للسُنَّة، في حين تسعى إيران والعراق لإبقاء سوريا داخل منطقة النفوذ العلوية الشيعية.[٢٧]

وبالنسبة لكل هذه الأطراف، تمثل سوريا مصالح عليا ليست مستعدة للتخلي عنها. غير أنه يبدو أن الهجوم الذي قامت به داعش في باريس قد ولَّد ضغطاً إضافياً على الكتلة الغربية على الأقل، التي أصبحت تشعر بضرورة تنحية الخلافات مع روسيا لوضع حد للتهديد الإرهابي، وللسيطرة على انتشار المتطرفين الجهاديين وتدفق اللاجئين.[٢٨] الأمر الذي نتج عنه عقد جولات جديدة من المفاوضات لإيجاد حل سياسي، ولكن يتعين أن يتساءل المرء عن مدى جدية وجهات النظر المطروحة للخروج فعلا من المأزق الحالي، بالنظر إلى أن المصالح المختلفة لا تزال تغذي الصراع فيما يبدو.

وجاء القرار ٢٢٥٤ الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥ بتوافق الآراء بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر تتويجا لجولات مفاوضات مجموعة الدعم الدولية لسوريا التي بدأت في فيينا في ٣٠ أكتوبر.[٢٩] ويسلط القرار الضوء على ما تم الاتفاق عليه، بينما يلزم الصمت إزاء الملفات التي لا تزال محل خلاف. ويهدف القرار إلى العمل على خريطة طريق للانتقال السياسي في غضون ١٨ شهرا من اعتماد القرار وكفالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة.

٢٧- لفهم وضع سوريا كحرب بالوكالة بدرجة اكبر، انظر، على سبيل المثال،
https://www.middleeastmonitor.com/articles/middle-east/17515-syria-proxy-war-not-civil-war .

٢٨- انظر، على سبيل المثال،
http://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-1.686286 .

٢٩- انظر:
http://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.htm .

وكانت محادثات فيينا قد توصلت إلى توافق كبير على أرضية مشتركة بشأن ضرورة مكافحة داعش والجماعات الأخرى التابعة لتنظيم القاعدة، وبخاصة جبهة النصرة. وجرى التشديد على خطورة انتشار التنظيمات المتطرفة في سوريا في القرار ٢٢٥٣، الذي اتسم إلى حد كبير بطابع تقني، والذي اعتمد في نفس يوم القرار المتعلق ببناء السلام في سوريا.[٣٠] على الدقة مجلس الأمن الدولي. وكان قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٣ قرارًا غير مسبوق من حيث تطرقه للمسؤولية الواقعة على الدول الأخرى فيما يتعلق بدعم الجماعات والميليشات المسلحة، ومن حيث تضمنه قائمة بالتدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الشكل الأكثر إلزاما للقانون الدولي، بما في ذلك الامتناع عن تمويل الجماعات الإرهابية، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة، وتبادل القوائم والمعلومات بين الدول الأعضاء بشأن أعضاء وأنشطة تلك الجماعات.

كما مهدت جولة فيينا للمفاوضات حول سوريا الطريق لخطوتين تاليتين: أولا، مؤتمر الرياض الذي استضاف جماعات المعارضة بغية توفيق مواقفها للمشاركة في الجولة القادمة من المحادثات بين السوريين.[٣١] كما اتفق على عقد اجتماع لخبراء الأمن في العاصمة الأردنية يُكلف بمهمة تصنيف الجماعات المسلحة في سوريا، وتحديد من ينبغي اعتباره جماعة إرهابية.[٣٢] وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، طالب المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة بإنشاء آلية رصد لمراقبة التقدم المحرز في هذا الجانب، كما مارس ضغطا على جميع الأطراف لاستخدام نفوذها لدى الأطراف المتحاربة لكفالة امتثالها لوقف إطلاق النار.[٣٣]

وبغض النظر عن هذا التقدم، لا يزال الكثير من الشكوك يحيط بمدى جدية الرؤية التي تتطلع لإنهاء الأزمة السورية في المستقبل القريب. وكانت طريقة استقبال المعارضة السورية

٣٠- انظر:

http://www.un.org/press/en/2015/sc12168.doc.htm .

٣١- انظر، على سبيل المثال،

http://www.wsj.com/articles/syrian-opposition-groups-hold-talks-in-riyadh-1449683546 .

٣٢- انظر، على سبيل المثال،

http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-says-terror-list-be-out-right-time%E2%80%99 .

٣٣- ترد ولاية آلية الرصد هذه في القرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

للقرار كاشفة بشكل خاص لمدى هشاشة هذا التوافق الدولي الأولي وللتحديات التي سيواجهها تطبيقه.[٣٤] ويتمثل أشد انتقاد موجه للقرار في أنه لا يتناول على الإطلاق مستقبل النظام الحالي ورئيسه الأسد. وفي الحقيقة، فإن عملية فيينا لا تقطع شوطا بعيدا في تحديد الطريقة التي تؤدي بها الفترة الانتقالية إلى السلام والاستقرار في سوريا، وكيف ستُنفذ على أرض الواقع. ويبدو أن المجتمع الدولي لا يزال عالقا في نفس إطار بيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢، الذي كان يقوم على ثلاث نقاط رئيسية: وقف إطلاق النار، ووضع دستور وتشكيل حكومة انتقالية، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات حرة.[٣٥]

ويظل الشك الرئيسي يتمثل في التساؤل: إذا كانت هذه النقاط نفسها تدخل في إطار الاتفاق منذ عام ٢٠١٢، فما الذي يجعلها اليوم أكثر قابلية للتحقق مما كانت عليه من قبل. ففي واقع الأمر، يظل الانقسام بشأن مصير الأسد هو ما يشل أي تنفيذ لذلك الإطار. وقد يؤدي رفض رأس النظام التخلي عن السلطة، بدعم من حليفيه الرئيسيين إيران وروسيا، إلى انتهاء هذه العملية إلى نفس مصير جولات المحادثات التي سبقتها. وثمة شك آخر يحيط بهذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا، وهو عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أي الجماعات يمكن أو لا يمكن اعتبارها جماعات إرهابية على أرض الواقع في سوريا؟ ففي الحقيقة، كان مؤتمر الرياض يضم بين المشاركين فيه ما لا يقل عن اثنتين من الجماعات المثيرة للجدل للغاية التي يُدعى أنها ارتكبت جرائم دولية، والمعروفة بطبيعتها الدينية المتشددة والمعادية للديمقراطية بالقول والفعل على حد سواء.[٣٦] وهناك رابط مشترك يجمع بين العنصرين الغائبين في الاتفاق المبدئي: إحجام المجتمع الدولي عن الاعتراف بأنه بدون مساءلة، لا يمكن أن تكون هناك عدالة للسوريين، وبالتالي لا سلاما دائما.

٣٤- انظر، على سبيل المثال،
http://europe.newsweek.com/did-riyadh-conference-move-syria-towards-peace-408229?rm=eu .

٣٥- انظر، على سبيل المثال،
http://www.voltairenet.org/article189701.html .

٣٦- انظر، على سبيل المثال،
http://www.theglobeandmail.com/news/world/saudi-arabia-to-host-syrian-opposition-meeting-ahead-of-peace-talks/article27609462 ./

المحاسبة: البعد الغائب في التفاوض حول مستقبل سوريا:

يؤدي غياب التوافق بين الأطراف الرئيسية من المجتمع الدولي الفاعلة في سوريا إلي ترجيح عنصر التشاؤم فيما يتعلق بآ فاق حل الأزمة الإنسانية في سوريا ومعالجة مسبباتها الرئيسية. إذ أنه من الملحوظ بشكل خاص أن المجتمع الدولي يظهر استعداداً اكبر للاعتراف بالمسؤولية الكاملة للأطراف الثالثة عندما يتعلق الأمر بمجموعات توصف بأنها إرهابية، بينما لا توجد أي نية لممارسة أي شكل من أشكال الردع للأطراف المتحاربة الأخرى، أو وضع الجرائم المرتكبة بين يدي العدالة. ويبدو ذلك ملحوظا بدرجة اكبر إذا علمنا أن معظم الضحايا السوريين واستمرار تدفق اللاجئين والمشردين داخليا إنما يرجع إلى ممارسات نظام بشار الأسد.. فليس ثمة شك تقريبا في أن تنفيذ الاتفاق يستلزم تنحي الأسد إن عاجلا أو آجلا.

وبعيدا عن الاعتبارات العملية، فإن كفالة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر يدخل ضمن الالتزامات الدولية لكافة الدول. والتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومقاضاتها وتوفير سبل الانتصاف منها هو التزام رئيسي للدول في حالات الانتهاكات الخطيرة وفقا للمادة (١) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. وفي السياق السوري، يقع هذا الالتزام على عاتق المجتمع الدولي للدول الذي اخفق حتى الآن في اتخاذ إجراءات فعالة للمساءلة عن الفظائع الجماعية المرتكبة.

واستمرار الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية لا يقتصر فقط على تحريض الأطراف على مواصلة تجاهل معاناة الإنسان في سوريا. فتفعيل مختلف آليات المساءلة في الولايات القضائية المحلية والإقليمية والدولية، الموجهة ضد الأفراد والسلطات المتورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، من شأنه أن يخلق تأثيرا رادعا للأفراد والدول التي تسعى إلى التورط بالمشاركة في أعمال غير مشروعة دوليا . وينبغي أن تتعاون الدول لإنشاء شبكة لتبادل المعلومات تسمح بالتعاون الجنائي والقضائي في الجهود المبذولة لمحاكمة الأفراد المتورطين في أنشطة إجرامية في سوريا. كما يمكن أيضا تفعيل آليات التعاون القضائي التي أنشئت لمكافحة الإرهاب بموجب القرار ٢٢٥٣ لمتابعة كل الجناة المتورطين في القتال.

وبدلا من التركيز على ردع الأطراف المتحاربة، أصبح الوضع على الأرض أكثر تعقيدا في واقع الأمر، خاصة في ظل تكثيف التدخل العسكري الأجنبي في سوريا. وتتوفر اليوم أدلة محتملة كافية على ارتكاب القوات الروسية انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في سوريا، وتتردد اتهامات للجيش الروسي باستهداف مواقع المدنيين.[٣٧] وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا ادعاءات بارتكاب قوات التحالف انتهاكات للقانون الإنساني الدولي تستهدف المناطق التي تسيطر عليها داعش في شرق سوريا.[٣٨]

وقد بلغت الأزمة السورية درجة من الدموية والتدمير تفوق أي مكان آخر وصله الربيع العربي. غير أن الأسباب الجذرية التي أوصلت الوضع إلى هذا الحد من التدهور لا تختلف كثيرا عن أسباب الاضطرابات في الأماكن الأخرى. فقد أخفقت حقبة ما بعد الاستعمار في تحقيق دولة المواطنة الحقيقية، وهو ما بلغ ذروته بالتمييز وتشجيع الطائفية. وعلى مدار ٤٠ عاما، أسس نظام الأسد، في واقع الأمر، سلطته السياسية والاجتماعية والاقتصادية على قلة من الموالين له، وبخاصة من يشاركونه انتمائه الطائفي. وخلق ذلك غضبا بالغ العمق وإحساسا بالظلم على مدى السنوات، وبخاصة لدى الأغلبية السنية.

وأدى حجم عسكرة الصراع، بسبب قمع النظام المتصاعد للحركة المدنية، إلى خروج هذه الأحقاد الخفية القديمة إلى النور. ولم يسفر الدعم الذي تلقته الجماعات المسلحة من بعض الأطراف في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية وقطر وإيران، إلا عن تعميق الانقسام الطائفي. وأي حل يهدف إلى الحفاظ مستقبلا على تعايش دائم في بلد شديد التنوع مثل سوريا يجب أن يكفل أخذ تطلعات كل الفئات وتمثيلها العادل بعين الاعتبار. كما ينبغي اتخاذ تدابير لضمان عدم حدوث أعمال انتقامية من جانب الجماعات العرقية أو الدينية ضد بعضها البعض، بما في ذلك عن طريق نشر قوات دولية إذا ظلت هذه المخاطر قائمة. وبغض النظر

٣٧- انظر، على سبيل المثال،
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/amnesty-report-russia-directly-targets-civilians-in-syria-killing-at-least-200-in-possible-war-a6783271.html.

٣٨- انظر، على سبيل المثال،
http://www.aljazeera.com/news/2015/11/syrians-insane-nights-french-bombing-151117052945111.html .

عن الشكوك الكبيرة في إمكان النجاح في حل القضايا المعقدة العالقة، فإن الزخم الحالي للإرادة الدولية يوفر أملا طفيفا في أن العام المقبل سوف يقربنا قليلا من سوريا مستقرة وسلمية وديمقراطية في المستقبل.

ليبيا

واجهت ليبيا تحديات جمه في عام ٢٠١٥، يشهد عليها التوسع السريع لتنظيم داعش الذي سيطر على مساحة متزايدة من الأراضي، والانهيار التام لهياكل الدولة. مما صاعد من حالة الفراغ السياسي والانقسام في البلاد، وهدد بانزلاقها إلى سيناريوهات الفوضى، وتقسيمها إلى عدة دويلات. استمرت جميع الفصائل المسلحة عام ٢٠١٥ في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستهدفين المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة المدنية في ظل إفلات تام من العقاب. وشهد عام ٢٠١٥ أيضاً فشل مستمر لمحاولات الشروع في عملية سلام تهدف إلى إعادة توطيد مؤسسات الدولة وسيادة القانون خصوصاً وأن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية استمرت في إذكاء حالة النزاع السائدة في ليبيا من خلال تسليح طرف ضد الطرف الآخر ما شكّل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وأحبط أي أمل في نجاح عملية السلام.

السياق العام: انهيار مؤسسات الدولة وإعاقة عملية السلام:

حكم القذافي ليبيا لمدة ٤٢ عاماً حكماً ديكتاتورياً حظر خلاله تكوين الأحزاب السياسية وأي شكل من أشكال النشاط داخل المجتمع المدني أو من خلال أي كيان آخر، وفرض عقوبات قاسية وصارمة على كل من يمارسه. وقد نُفّذت عقب الثورة عمليات انتقامية ضد مؤيدي نظام القذافي؛ وانقسمت القوى الثورية إلى مجموعات مسلحة عديدة يدين معظمها بالولاء لمدنه الأصلية فحسب؛ كما كانت تلك المجموعات مدفوعة في أغلب الأحيان برغبة في "الانتقام" للانتهاكات والتجاوزات والممارسات القمعية في عهد القذافي. وقد تجرأت تلك الجماعات المسلحة على ارتكاب الجرائم في ظل إفلات تام من العقاب بسبب الانهيار التام للمؤسسات القانونية وللنظام والمؤسسات الأمنية الوطنية في البلاد. تنتشر عشرات الميليشيات والجماعات شبه العسكرية والمتطرفة في جميع أنحاء ليبيا[١]. ولم يُفلح المجلس الوطني الانتقالي ولا المؤتمر الوطني العام ولا مجلس النواب والحكومات المتعاقبة على مدار السنوات الأربع الماضية في إرساء سيادة القانون وبناء مؤسسات فاعلة للدولة، وبدلاً من ذلك أصبحت "مؤسسات الدولة" تابعة للميليشيات والجماعات شبه العسكرية.

ولم تُرسِ الحكومات المتعاقبة التي شُكّلت حتى الآن أية معايير من أجل إنشاء آلية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية في البلاد، وتم مُنح كل من الفصائل المسلحة وقادة الجماعات شبه العسكرية مناصب سيادية في وزارتي الدفاع والداخلية، مثل اللجنة الأمنية العليا للدفاع عن ليبيا وغرفة ثوار ليبيا والحرس الوطني وفجر ليبيا وعملية الكرامة. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين والقرارات التي اعتمدها المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام ومجلس النواب منذ عام ٢٠١١ شجّعت على إنشاء هياكل شبه عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة. وكان العفو الصادر عن الحكومة الليبية بالإضافة إلى ذلك دليلاً على غياب المساءلة، كما أن السلطات الليبية فشلت في إرساء أي آلية للعدالة الانتقالية، ما أفضى بالتالي إلى حرمان المواطنين الليبيين من سبل الانتصاف على الصعيد الوطني. وأدى عجز منظومة العدالة

١- خارطة توضح توزيع الفصائل في ليبيا:
http://www.ecfr.eu/mena/mappinglibya

الجنائية الليبية عن إجراء أية تحقيقات وطنية إلى ضعف مؤسسات الدولة وتعزيز الإفلات من العقاب بدلاً من ضمان المساءلة.

تُعارض الجماعات المسلحة وشبه العسكرية بصفة رئيسية الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة، لأنها تسعى للحفاظ على المناطق الخاضعة لسيطرتها، وللهروب من احتمال زوالها في حالة إجراء عملية تدقيق للمؤسسات الأمنية، كما تخشى من آليات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي ما فتئت ترتكبها في جميع أنحاء ليبيا. وأهم الجماعات المعروفة هي جماعة حفتر[٢] التي تقود عملية الكرامة في شرق البلاد، وجماعة صلاح بادي[٣] التي تقود عملية فجر ليبيا الثانية، و"جبهة الصمود" في الغرب. وهناك أيضاً القوات العسكرية في الزنتان[٤] التي رفضت حكومة الوفاق الوطني المقترحة وقائمة أسماء أعضاء مجلس الرئاسة الجديد وفقاً للنسخة الخامسة من اتفاق السلام التي عرضتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سبتمبر عام ٢٠١٥. ورغم التوقيع على أحدث اتفاق للسلام في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥[٥]، لا يقبل بعض الساسة من مجلس النواب والمجلس الوطني العام التنازل على المكاسب السياسية التي أحرزوها ويسعون لضمان نفوذهم وتقلدّهم مناصب رفيعة بالإضافة إلى ذلك، ومن ثم يدعمون الجماعات المسلحة لضمان حمايتهم والحفاظ على خططهم السياسية.

٢- تعهُد حفتر بالولاء لمجلس النواب – إلا في حالة قبوله الوفاق السياسي:
https://www.libyaherald.com/2015/10/18/hafter-pledges-loyalty-to-hor-unless-it-accepts-the-political-accord/

٣- جبهة الصمود ترفض حكومة ليون:
http://www.libyaobserver.ly/news/steadfastness-front-rejects-leon-government

٤-الزنتان ترفض حكومة ليون المقترحة وتكيل الهجوم والانتقادات لمجلس النواب:
http://libyaobserver.ly/news/zintan-rejects-leons-proposed-government-lashes-out-hor

٥- الأطراف الليبية توقع على اتفاق المصالحة والوفاق السياسي في الصخيرات بالمملكة المغربية، ١٧ ديسمبر ٢٠١٥:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3561&ctl=Details&mid=8549&ItemID=2099400&language=en-US

توسع نطاق الإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني:

اعتباراً من شهر مايو عام ٢٠١٥، سقطت مدينة سرت التي تبعد بضعة مئات من الكيلومترات عن أوروبا تحت السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة الإسلامية الذي نصّب نفسه حاكماً على المدينة واستخدمها باعتبارها مركزه الرئيسي في ليبيا. وأطلق دعاة تنظيم الدولة الإسلامية والموالين له حملة من الترويع ضد سكان المدينة، حيث قوبلت المحاولات التي جرت مؤخراً للتحرر من قبضة الجماعة المتطرفة بأعمال عنف ساحقة، أفضى آخرها إلى قتل عشرات الأشخاص في منتصف شهر أغسطس. وسرت هي أيضاً المدينة نفسها التي زُعم أن تنظيم الدولة الإسلامية استخدمها لتنفيذ عمليات الإعدام العلنية لعدد كبير من المسيحيين الأجانب في عام ٢٠١٥.

وبينما استمر كل من الخصوم السياسيون والجماعات المسلحة في مماطلاتهم التي تعرقل عملية إبرام اتفاق للسلام، منح الفراغ السياسي والأمني المتواصلين الدولة الإسلامية في ليبيا فرصة مثالية لبسط نفوذها بسرعة مطّردة في جميع أنحاء البلاد، ولكسب أقاليم إضافية في شرق سرت وغربها وتوطيد وجودها بشكل كبير بحيث تمكنت من شن عمليات داخل العديد من المدن الليبية وحولها، شاملة بنغازي ومصراتة ودرنة وطرابلس. وكان الاستثناء الأخير في يونيو ٢٠١٥ عندما تمكنت عناصر من جماعة أنصار الشريعة الموالية لتنظيم القاعدة من طرد مقاتلي الدولة الإسلامية من درنة بعد أسابيع من القتال المتبادل.

والسبب وراء هذا التوسع السريع واضح للعيان –ولا سيما للمجتمع الدولي الذي يبذل جهوداً للتوصل إلى حل للوضع في ليبيا– هو أن تنظيم داعش في ليبيا والجماعات المتطرفة التي على غراره لا يواجهون بقوة مضادة محلية يُعتد بها على الأرض يمكنها أن تحجّم توسع تلك التنظيمات وتحارب فكرها المتطرف. وقد أشار مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا في إحاطته أمام مجلس الأمن ما يلي: "إن الرسالة الموجّهة إلى قادة ليبيا واضحة: لا يوجد ببساطة بديل آخر عن العمل الموحد والجماعي إذا كان لليبيين أن يفلحوا في منع تكرار الزحف الكارثي لداعش في بلدان مثل سوريا والعراق". ولنقل ببساطة، إن الوضع الفعلي على

أرض الواقع أثبت أن الجهات الفاعلة في ليبيا تستثمر أكثر في الاقتتال فيما بينها على حساب توجيه اهتمامها إلى التصدي للتهديد الذي يثيره التطرف العنيف.

ويكمن جزء من السبب في لجوء الجماعات السياسية المختلفة بشكل متواصل للفصائل والميليشيات المسلحة، الأمر الذي أفضى إلى سلسلة متضاعفة من العنف المتصاعد، ومهد لخلق بيئة مواتية لتنظيم داعش ومهربي المهاجرين لمواصلة أفعالهم الإجرامية، في ظل حالة إفلات تام من العقاب. ويوجد عامل آخر مهم هو شعور أفراد المجتمع الليبي بالحيف والغبن؛ ويستمر الإفلات من العقاب في تأجيج دوامة العنف والانتقام. وحيث أن مرتكبي الانتهاكات التي ارتكبت خلال عهد القذافي وأثناء الثورة وبعدها، لم يتعرضوا للمساءلة، بل إن تلك الانتهاكات ازدادت وطأة، يتعين على الضحايا إيجاد قنوات فعالة لجبر الضرر الواقع عليهم. وبات من السهل على داعش أن تنشر دعوتها ودعايتها في جميع أرجاء مدن مثل سرت ودرنة نظراً للفوضى التي استشرت نتيجة لاستمرار القتال على الأرض، مدعوماً من الساسة ومقترناً بغياب المساءلة.

ولا يزال الشعب الليبي يرزح تحت نير هذه الهياكل الموازية التي ما فتئت ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ظل إفلات تام من العقاب، وتفرض قيوداً مشددة على الفضاء العام من خلال استهداف المبادرات التي يطلقها الفاعلون المدنيون والناشطون الحقوقيون. وتواصل الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اقتراف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، قد يصل بعضها إلى حد الجرائم الدولية، تشمل الهجمات المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والبنية الأساسية المدنية، وعمليات القتل غير المشروع والتعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز التي لا تخضع لسلطة القانون والاعتقالات التعسفية والاختطاف، وحالات الاختفاء القسري، والنزوح القسري. وعلاوة على ذلك، تقف ليبيا، هذه الدولة الغنية بالنفط، على شفا الانهيار الاقتصادي مع حالة الخلل الشديد التي تعاني منها بنيتها الأساسية، شاملة الرعاية الصحية والمرافق الحيوية الأخرى، فضلاً عن النقص المتضخم في الإمدادات الغذائية والكهرباء والضروريات الحيوية الأخرى في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في شرقها. ووفقاً للأرقام الأخيرة التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مازال ١,٩ مليون مواطن ليبي في حاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية، في حين يواجه ١,٢ مليون مواطن صعوبات في الحصول على

الغذاء الضروري. ويوجد في الوقت الراهن عدد يربو على ٥٠٠,٠٠٠ نازح داخل ليبيا. وقد أخفقت الدولة في ضمان العودة الآمنة لهؤلاء النازحين، وفي توفير السكن الملائم لهم ومنع الغارات العنيفة على مخيمات النازحين. وتعرضت البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية، لهجومين شهرياً في المتوسط ضد مخيمات النازحين في ليبيا[٦].

ويتعرض المدنيون ومؤسسات الدولة والأحزاب المشاركة في الحوار السياسي للتهديد ولهجمات نارية تعسفية تطلقها مئات الجماعات المسلحة عبر أرجاء البلاد، حيث أنها تمكنت من استقطاب أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل تدفع لهم أموالاً طائلة من الموارد المالية المركزية للدولة. ويستشري أيضاً العنف وتنتشر الاشتباكات المسلحة التي تستهدف المدنيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والنساء والأطفال والأقليات، فضلاً عن الهجمات العشوائية الخارجية والمستمرة على البنية الأساسية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية، كما تشهد بذلك الهجمات اليومية على المرافق الطبية والمطارات المستخدمة في الطيران المدني والمدارس وحقول النفط. وترتكب الجماعات المسلحة انتهاكات يومية جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في غرب ووسط وشرق البلاد في ظل إفلات تام من العقاب. وقد لقي ٢,٨٢٥ شخصاً مصرعهم على مدار عام ٢٠١٤، واضطر أكثر من ٣٩٤,٠٠٠ شخص لترك منازلهم والعيش في مخيمات النازحين عبر ٢٥ مدينة من المدن الليبية.

عجز نظام القضاء الجنائي الليبي في ظل حكم الجماعات المسلحة:

قُدّمت أمام المدعي العام خلال أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ مئات الحالات من الانتهاكات الجسيمة المزعومة، تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القضاء، واستخدام واسع النطاق للتعذيب والاعتقال التعسفي، ضد عدد من الجماعات المسلحة، ولكن لم تُتخذ حتى وقتنا هذا أي تدابير فعلية نحو محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم الوطنية الليبية غير قادرة على مقاضاة الجناة الذين يُزعم بارتكابهم جرائم خطيرة بسبب التهديدات المستمرة

٦- تقرير جمعية الرحمة للأعمال الخيرية ومساعدات الإغاثة الإنسانية المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل.

التي يتلقاها القضاة والمحامون وأعضاء النيابة العامة على يد الجماعات المسلحة. ولم يُحاسب حتى الآن أيُ جانٍ ممن ينتمون إلى أي من الجماعات المسلحة المنتشرة على الأرض على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا منذ عام ٢٠١١.

غلبة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة في ظل عدم وجود رؤية فعالة من شأنها تعزيز المؤسسات الأمنية في البلاد عزز من استمرار العنف[٧]. وما لم تُعالج هذه المسألة معالجة صحيحة وفعالة، فإن الحديث عن التعايش السلمي ومحاربة التطرف العنيف في بلد لا يؤسس على سيادة القانون سيبقى خالياً من أي مضمونٍ أو معنى. وتتحمّل الميليشيات والجماعات شبه العسكرية المسؤولية[٨] عن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في كافة أنحاء ليبيا، وقد تمكّن تنظيم داعش من الحصول على موطئ له في العديد من المدن الليبية نتيجة تلك الأفعال، التي تشمل "الهجمات العشوائية المستمرة ضد المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والأطفال والأقليات والأجانب، فضلاً عن الضربات الموجهة للبنية التحتية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية". وبدون إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتقديم مرتكبي انتهاكات الحقوق إلى العدالة، فإن أي محاولة لإحلال السلام في ليبيا لن تؤدي سوى إلى مزيد من التدهور. وإن لم يُحرز تقدم حقيقي على أرض الواقع في توطيد سيادة القانون والحكم الديمقراطي وضمان الحريات الأساسية، فإن فكرة التوصل إلى حل سلمي دائم للأزمة ستظل حلماً بعيد المنال".

وسعت الميليشيات والجماعات شبه العسكرية باستمرار إلى عرقلة عملية السلام في ليبيا. فقد مارست عمليات قتل وترويع للمتظاهرين[٩] في جميع أنحاء ليبيا، واغتيال للنشطاء وأعضاء السلطة القضائية ومسؤولي الدولة. وهي ترهب المدنيين وتشنّ هجمات على البنى التحتية

٧- مركز القاهرة يرى أن ضمان المساءلة وإعادة بناء المؤسسات الأمنية هما المساران الوحيدان لتحقيق السلام في ليبيا:

en=lang&١٧٢٠٥=p؟/org.cihrs.www//:http

٨- مركز القاهرة: دوامة العنف في ليبيا نتيجة طبيعية للإفلات من العقاب:

ar=lang&١٧٤٢٧=p؟/org.cihrs.www//:http :

٩- الناجون في بنغازي يحكون عن الصواريخ والفوضى أثناء الاحتجاج على خطة الأمم المتحدة

-missiles-tell-survivors-benghazi/news/net.middleeasteye.www//:http

dpuf.CQvCcUYo.thashs#٥٢٣٩٣٣٤١٧-plan-un-against-protest-chaos

المدنية والمطارات[١٠] بذريعة حماية ثورة فبراير أو مكافحة الإرهاب. وتمارس تلك الجماعات ضغوطاً على الساسة في المجلسين من أجل عدم قبول أي اتفاق للسلام ليس من شأنه تعزيز مواقفها والمناصب التي تقلدها أفرادها في المؤسسات الأمنية وضمانة حصانتهم من أي محاسبة.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تقرير مشترك لها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان صدر في ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٥[١١] عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مسلطة الضوء على الوضع المتردي داخل نظام القضاء الليبي الذي بات عاجزاً عن التصدي لتلك الجرائم[١٢]. وجاء في التقرير ما يلي: "استمر نظام العدالة في مواجهة صعوبات بالغة بسبب استمرار القتال وانعدام الأمن. فالمحاكم معطلة في سرت ودرنة وبنغازي منذ ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن القضاة والمدعين العامين في محكمة جنوب بنغازي قرروا في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٥ إعادة تفعيل عمل المحكمة، فإنه من غير الواضح ما إذا كان عملهم قد استؤنفت فعلا ... واستمر القضاة ووكلاء النيابة ومسؤولو إنفاذ القانون في مواجهة هجمات عنيفة وتهديدات".

وذكر التقرير أيضاً ما يلي: "بسبب انهيار منظومة العدالة الجنائية في أجزاء من البلاد، لم يعد هناك سوى وسائل محدودة متاحة أمام الضحايا للحصول على الحماية ووسائل التعويض في ظل الإفلات التام من العقاب. وحتى في الحالات النادرة التي تم فيها تقديم تقارير الشرطة، لم تُتخذ أي إجراءات لبدء تحقيقات سريعة ومسهبة وفعالة ومحايدة ومستقلة ولتقديم الجناة إلى

١٠- إسقاط مروحية ليبية، ما أسفر عن قتل ضباط كبار في طرابلس:
http://www.trust.org/item/٢٠١٥١٠٢٧٢٠٥٢٤٨-
snul٣/؟source=OtherNews&fi٢

١١- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 16 نوفمبر 2015:
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16757&LangID=A

١٢- مدافعو حقوق الإنسان الليبيين في دائرة الهجوم، 25 مارس 2015:
http://www.ohchr.org/ch/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15752&LangID=A

العدالة. وبحسب علم البعثة لم تتم إدانة أي من الجناة المنتمين لجماعة مسلحة منذ عام ٢٠١١".

ومنذ انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير المذكور، تدهورت بشكل مستمر قدرة المنظومة القضائية الليبية على إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والفعالية والملاحقة القضائية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني[١٣]، حيث باتت المحاكم في جميع أنحاء البلاد غير قادرة على بدء أو تنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة أو مقاضاة مرتكبي الجرائم بسبب التهديدات المباشرة التي يتعرض لها القضاة والمحامون وغيرهم من أعضاء المجتمع القانوني والهجمات الموجهة ضدهم. وشملت تلك الهجمات أيضاً مكاتب النيابة العامة وسراي المحاكم، مثلما حدث يوم ١٥ ديسمبر عندما تعرض مكتب المدعي العام في تاجوراء للتدمير خلال معارك نشبت بين مجموعتين مسلحتين.

ووفقاً لما ورد في تقرير جمعية القضاة الليبيين[١٤]، كان عام ٢٠١٤ واحداً من أسوأ الأعوام التي مرت على المجتمع القانوني في ليبيا بعد عام ٢٠١١، حيث استُهدفت الأوساط القانونية على يد جميع أطراف النزاع بما فيها الفصائل المسلحة في غرب البلاد والقوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً والجماعات المتطرفة. وتكثفت الهجمات منذ عام ٢٠١٤، حيث وردت عشرات الحالات الموثقة التي تعرض فيها وكلاء النيابة والقضاة للاغتيال والخطف والمعاملة اللاإنسانية، وغير ذلك من أشكال الترهيب والتهديدات، الأمر الذي أجبر عدداً كبيراً منهم على الفرار خارج البلاد. وأفادت جمعية القضاة الليبيين أيضاً أن ٨ من أعضاء السلطة القضائية و٣ محامين لقوا حتفهم خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥، كان من ضمنهم الناشطة في مجال حقوق الإنسان سلوى بوقعيقس[١٥]، التي كانت أيضاً من أبرز الأطراف الفاعلة في المبادرة الوطنية للمصالحة التي بدأت في أغسطس من عام ٢٠١٣ بالإضافة إلى

١٣- مقابلة مع مروان الطشاني، رئيس جمعية القضاة الليبيين في ١٨/ ١٢ / ٢٠١٥.

١٤- التقرير السنوي لجمعية القضاة الليبيين لعام ٢٠١٤، باللغة العربية، الملحق رقم ١.

١٥- يجب على ليبيا أن تكفل إجراء تحقيق مناسب عقب مقتل محامية بارزة رمياً بالرصاص:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/06/libya-must-ensure-proper-investigation-after-lawyer-salwa-bugaighis-shot-dead/

كونها عضواً في الهيئة التحضيرية المستقلة للحوار الوطني[١٦]. ووقع أحدث هجوم موثق يوم ١٣ ديسمبر عام ٢٠١٥، حيث اختُطف السيد خالد علي قويض[١٧]، عضو مكتب المدعي العام العام أثناء أدائه مهام وظيفته في مجمع النيابة العامة في طرابلس، على يد جماعات مسلحة تحفظت عليه لمدة أربع ساعات ثم أطلقت سراحه.

استمرار الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

مازال المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني[١٨] المحلية والعاملون في وسائل الإعلام[١٩] يواجهون تهديدات خطيرة تطال حياتهم وسلامتهم البدنية، وما برحوا يمنعون من القيام بعملهم. وهم محاصرون بين النفي والقتل أو التخلي عن أنشطتهم المهنية. وقد فر العديد منهم خارج البلاد حيث يعملون من دول مجاورة في ظل بيئة هشة للغاية وغير آمنة، ويواجهون العديد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتهديدات المستمرة حتى في المنفى ومن عدم القدرة المهنية على مواصلة العمل مع زملائهم الذين بقوا داخل البلاد يمارسون عملهم متجنبين لفت الأنظار إليهم.

ووفقاً لمركز القاهرة، "بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٥، أصدر رئيس الهيئة العامة للإعلام والثقافة، عمر القويري بياناً حثّ فيه الأجهزة الأمنية على "القبض على الجواسيس والخونة ومنع أي وسيلة إعلامية أو منظمة مجتمع مدني ممولة من الخارج أو لها ارتباطات خارجية." كما حثّ المواطن الليبي على "أخذ زمام المبادرة وإقفال دكاكين العمالة وأوكار الجوسسة وطردهم خارج

١٦- الهيئة التحضيرية للحوار الوطني: http://ndpc.ly/ar/

١٧- جمعية القضاة الليبيين: بيان صحفي بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، الملحق ٢.

١٨- ليبيا- النفي أو الموت: العنف وانهيار الدولة يتركان خيارات قليلة للمدافعين عن حقوق الإنسان: https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/libya/libya-death-or-exile-violence-and-collapsed-state-leave-human-rights-defenders-with-few-options

١٩- هيومن رايتس ووتش: الحرب على وسائل الإعلام – الصحفيون في دائرة الهجوم في ليبيا: https://www.hrw.org/report/2015/02/09/media-war-under-attack-journalists-libya

ليبيا." هذا وأصدرت وزارة الثقافة والمجتمع المدني بدورها بلاغاً بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ ينوّه على جميع المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني داخل ليبيا عدم حضور أي مؤتمرات واجتماعات وورش عمل خارج ليبيا إلا بعد إعلامها وأخذ الموافقة بذلك"[٢٠].

المساءلة باعتبارها آلية من آليات الردع لتحقيق السلام في ليبيا:

عجز النظام القضائي الليبي حتى وقتنا هذا عن ضمان المساءلة الفعالة على الصعيد الوطني في جميع أنحاء البلاد عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. ويعود ذلك بشكل كبير إلى توجيه الهجمات ضد القضاة والمحامين وغيرهم، فضلاً عن أشكال التدخل الأخرى التي تمارسها الجماعات المسلحة داخل المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية في البلاد. وقد جعل تصاعد النزاع المسلح في شرق البلاد خلال شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٤ وفي غرب البلاد خلال شهر يوليو من العام نفسه، واقترانه بضعف مؤسسات الدولة، احتمالات تفعيل عملية المحاسبة الوطنية هدفاً بعيد المنال في الوقت الحالي. وتقع على عاتق كل من الحكومة الليبية والمجتمع الدولي من ثم مسؤولية ضمان المساءلة وكذلك سيادة القانون فيما يخص الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا من خلال إجراء تحقيقات دولية وإعمال الإجراءات القانونية الواجبة.

بُذلت بعض المحاولات على الصعيد الدولي، وإن كانت غير شاملة ولا كافية للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات في ليبيا.

ففي يونيو ٢٠١٥، ناقش مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على زعماء الفصائل المسلحة والجماعات شبه العسكرية من طرفي النزاع، ثم تلاه الاتحاد الأوروبي في يوليو حيث هدّد بفرض عقوبات ضد من يفسدون عملية السلام في ليبيا. وسمحت تلك الخطوات للبلديات والجهات الفاعلة المحلية في غرب البلاد بالعمل معاً، حيث أُتاحت لها حيزاً لإبرام اتفاقات

٢٠- يعرب ائتلاف المنظمات الليبية لحقوق الإنسان عن تخوّفه من المحاولات المستجدّة لتقييد حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات على نحو غير مشروع:
http://www.libyanjustice.org/arabic-news/arabic-news/post/220

لوقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين. ونظراً للتهديد بالمساءلة الدولية أيضاً إلى حد كبير وخوفاً من العقوبات التي تستهدف الفصائل الكبرى من بين الجماعات المسلحة في مصراتة (التي تُعتبر إحدى الفصائل المسلحة الأكثر نفوذاً في تشكيل عملية فجر ليبيا التابعة للمؤتمر الوطني العام) توقفت تلك الفصائل عن معارضة جهود وقف إطلاق النار المحلية وأعلنت بدلاً من ذلك في تموز/يوليو ٢٠١٥ دعمها لاتفاقات وقف إطلاق النار المحلية ومحادثات السلام بوساطة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تُتّخذ أي خطوات حقيقية لمتابعة التنفيذ الفعلي لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي يجيز تجميد أصول الأفراد الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلاد ومنعهم من السفر.

وطلبت المحكمة الجنائية الدولية من مجلس الأمن الأممي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، خلال جلسة إحاطة مع أعضاء المجلس توفير الموارد اللازمة لمباشرة تحقيق في الانتهاكات استناداً إلى المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني ومعلومات أخرى جمعتها الأمم المتحدة. وذكر تقرير للمحكمة الجنائية الدولية أن مكتب المدعي العام "لا يزال ... يشعر بالقلق كذلك إزاء مواصلة الأطراف كافة، ومنهم الجيش الوطني الليبي وفجر ليبيا، والإسلاميين، وداعش، وحلفاء كل منهم، والفاعلين الدوليين شن هجمات تسفر عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، ويبدو أن بعضها يُرتكب بشكل عشوائي. ومن بين وسائل الهجوم الشائعة الضربات الجوية، ونيران أسلحة القناصة، والقصف". ومع ذلك، لا توجد أنشطة دولية كافية لجمع الأدلة ولم تُتخذ إجراءات قانونية رسمية ضد الأفراد الذين ارتكبوا أو مازالوا مستمرين في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في ليبيا.

ستستمر عدم فعالية عملية بناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية الليبية والتعاون التقني معها في الوقت الراهن إلى حد كبير إن لم تُتخذ تدابير كافية لضمان المساءلة الجنائية الدولية عن الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها أفراد بعينهم في ليبيا. ويُعتبر إجراء تحقيق دولي مستقل وفعال وشفاف أو تحقيقات متعددة في الانتهاكات السابقة والحالية مطلباً ملحاً للغاية من أجل توفير قاعدة لعملية مساءلة دولية فعالة. وينبغي لأي تحقيق من هذا القبيل التحقق من الوقائع، وتحديد الأفراد الذين ارتكبوا والجماعات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة، ورسم خطوط سلسلة واضحة للقيادة والمسؤولية الفردية عن هذه الجرائم. وتقوم بعثة التحقيق في الانتهاكات التي

ارتكبت في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٤، والتي تقودها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بدور حاسم في توفير المعلومات وتقديم توصيات حول كيفية استخدام هذه المعلومات على الوجه الأمثل من أجل ضمان اتخاذ المجتمع الدولي تدابير فعالة للمساءلة تتضمن متابعة إجراءات الأمم المتحدة والتحقيقات التي تباشرها المحكمة الجنائية الدولية، أو إحالة بعض من هذه القضايا إلى محاكم البلدان التي تطبق الاختصاص القضائي العالمي.

العـراق

ظلت المواجهات المسلحة التي تقودها الحكومة العراقية مدعومة بميليشيات شيعية وقوات كردية بالأساس، وعشائر سنية وفصائل تركمانية وإيزيدية ومسيحية أصغر، ومسنودة بغطاء جوي عسكري تحت مظلة الولايات المتحدة، ضد تنظيم "الدولة الإسلامية/داعش" ترسم ظلالاً قاتمة على أوضاع حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠١٥. فقد قدرت تقارير أممية وأخرى مستقلة عدد القتلى المدنيين الذين وقعوا نتيجة المواجهات المسلحة ما بين الحكومة العراقية والميليشيات المتحالفة معها وتنظيم داعش، ما بين ٧٥٠٠ وأكثر من ١٧٠٠٠ ألف قتيل، وضعفهم على الأقل من الجرحى، مما يجعل سنة ٢٠١٥ تحتل المرتبة الرابعة لأكثر الأعوام دموية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.[١]

١- حسب منظمة "أيراكي بودي كاونت"، فعامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧، لا يزالان الأكثر دموية حيث قتل خلالهما نحو نحو 55 ألف عراقي أثر أسوء موجات العنف الطائفي التي اندلعت بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في فبراير/شباط ٢٠٠٦. ويأتي عام ٢٠١٤ في المرتبة الثالثة بحجم قتلى يربو على العشرين ألفا وهو العام الذي شهد توسع تنظيم داعش الكبير في شمال وغرب العراق، بالإضافةإلى محافظة ديالى المحاذية للحدود الإيرانية في الشرق. أنظر بيانات المنظمة على (https://www.iraqbodycount.org/database/)

واستمرت معاناة أكثر من ٣.٢ مليون نازح داخلي عراقي اضطرواإلى مغادرة منازلهم بعد توسع تنظيم داعش الكبير ما بين يونيو ٢٠١٤ ومايو ٢٠١٥ في المحافظات ذات الأغلبية السنية في العراق، ولا يبدو أنه وارد العودة إلى منازلهم في المدن والبلدات والقرى التي حررت في ٢٠١٥، بسبب الدمار الهائل الذي لحق بها من ناحية، والخشية من انتقام الميليشيات الشيعية خاصة في محافظة ديالى المختلطة طائفيا وعرقيا، أو بقايا تنظيم داعش أو خلاياه النائمة في الأنبار، بالإضافةإلى الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي تواجه الحكومة العراقية لإعادة إعمار المناطق المنكوبة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يشكل نحو ٩٠% من عائدات الحكومة العراقية.

إلا أن المفارقة الأهم خلال عام ٢٠١٥ كانت تزامن النجاحات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتي أسفرت عن استعادة نحو ٤٠% من الأراضي التي سيطر عليها منذ احتلال مدينة الموصل في يونيو ٢٠١٤، مع استمرار تفكك سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على إدارة مؤسسات الدولة نتيجة عدة تطورات كبرى أهمها توسع سلطة الميليشيات الشيعية في المجال الأمني، وظهور مطالبات كردية أعلى صوتا تدعو للاستقلال، ومحدودية خطط الإصلاح ومحاربة الفساد إضافة إلى تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في البلاد.

وقد فاقمت هذه التطورات من الاختلالات الجسمية المترسخة في بنية الدولة العراقية قبل وبعد الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. ومن أبرزها عدم وضوح العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان وخاصة فيما يتعلق بسن قانون توزيع الثروة[٢] وترسيم حدود المناطق المتنازع عليها، بالإضافة إلى التنازع بين صلاحيات ومسؤوليات الحكومة الفيدرالية ومجالس المحافظات التسع عشر. وعلى الرغم من وعود رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي

٢- على الرغم من التفاؤل بتحسن العلاقات بين بغداد وكردستان بعد توقيع اتفاق النفط في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠٤ بعد سنوات من التوتر بين الطرفين، الا ان الاتفاق سرعان ما أنهار بعد نحو ستة شهور بسبب الاتهامات المتبادلة بين الجانبين عن عدم الالتزام ببنوده. لتفاصيل أكثر أنظر تقرير "نشرة نفط العراق" المترجم للعربية على موقع الحوار المتمدن:
(=http://m.ahewar.org/s.asp?aid=492298&r=0&cid=179&u=&i=0&q)

بمحاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة[٣]، إلا أن حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها في أغسطس ٢٠١٥[٤]، لم تنجح في إقناع قطاعات كبيرة من العراقيين، الذين استمروا بالتظاهر في بغداد ومحافظات شمالية وجنوبية، متهمين السلطة بعدم الجدية في مكافحة الفساد الذي لا يؤثر فقط على مجال الأعمال ولكن يشمل أيضا توفير الخدمات الأساسية التي تعاني تدهورا مستمرا وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة[٥]. لكن الفشل في مواجهة تفشي الفساد لا يقع على عاتق الحكومة وحدها، وإنما يرجع جزئيا أيضا إلى الاختلالات العميقة في بنية الدولة العراقية منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. فآليات الرقابة على الأداء الحكومي تفتقرإلى الفعالية سواء تعلق الأمر بالبرلمان أو الأجهزة الرقابية كهيئة "النزاهة" بسبب سياسات المحاصصة الطائفية في التعيينات[٦]، وطبيعة النظام الانتخابي التي تفرض تشكيل حكومات ائتلافية واسعة تحد عمليا من وجود معارضة برلمانية حقيقية، بالإضافةإلى الاستقلالية المنقوصة للسلطة القضائية[٧] وتبعيتها للجهاز التنفيذي.

٣- استمر العراق في تبوء مركز متقدم عالميا في استشراء معدلات الفساد، وصنفت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥، العراق ضمن قائمة الدول العشر الأكثر فسادا في العالم. أنظر تقرير المنظمة: (http://www.transparency.org/cpi2015)

٤- موقع قناة الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/8/10/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF(

٥- انظر موقع مجموعة الأزمات الدولية:
(http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx?CountryIDs=%7b18CB966A-0073-4264-B3F5-ED0472ED975C%7d#results)

٦- لنظرة معمقة على تشوهات النظام السياسي في العراق، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "اخفاق الرقابة: حكومة العراق بلا ضوابط"، على الرابط:
http://www.crisisgroup.org/ar/Browse%20by%20publication%20type/Media%20Releases/2011/mena/iraq-and-the-kurds-confronting-withdrawal-fears.aspx

٧ قدمت الحكومة ثلاثة مشروعات لإصلاح السلطة القضائية: مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا (فبراير/شباط ٢٠١٥)، ومشروعي قانون الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي (أبريل/نيسان ٢٠١٥)، الا إن مراقبين قالوا ان المشاريع الثلاثة لا تقدم شوى تحسينات شكلية. أنظر على سبيل المثال تحليل موقع العراق تايمز لمشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا ((http://aliraqtimes.com/ar/print/38803.html

تآكل مؤسسات الدولة واتساع المواجهات الطائفية:

على الرغم من التفاؤل الحذر الذي صاحب تولي العبادي رئاسة الحكومة العراقية خلفا لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي في أغسطس ٢٠١٤[٨]، والذي أتهمه خصومه من مختلف الطوائف العراقية بتركيز السلطات الشديد في يديه وسوء إدارة البلاد والمساهمة في تفشي الفساد وتهميش القوى السنية والكردية وصولاإلى عجزه عن بناء قدرات البلاد العسكرية والأمنية والتي أدت ألي انهيار سريع لقدرات الجيش العراقي واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية أجزاء واسعة من شمالي وغرب العراق في ٢٠١٤، إلا أن كشفاً دقيقاً لسياسات وقرارات فترة حكم العبادي تظهر أن بناء دولة عراقية ديموقراطية موحدة قائمة على التوافق الوطني واحترام حقوق الإنسان لايزال هدفا صعب المنال. وقد كانت أخطر التطورات التي شهدتها العراق تحت قيادة العبادي التوسع المتسارع في أنشطة الميليشيات المسلحة، وخاصة ما يعرف بميليشيا الحشد الشعبي[٩] واستمرار ضبابية الإطار الدستوري والقانوني المنظم لعملها، الأمر الذي نتج عنه عدم خضوع أفرادها لأي محاسبة قانونية جراء الجرائم الطائفية، والانتهاكات التي مارسوها

٨- تولي المالكي، والذي يشغل أيضا منصب الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية الشيعي، رئاسة الوزراء في العراق في أيار/مايو ٢٠٠٦. لتفاصيل أكثر حول سياسات المالكي وطريقة حكمه، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "هل رأينا كل هذا من قبل؟ الأزمة السياسية المتصاعدة في العراق"، يوليو/تموز٢٠١٢.
(http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Iraq%20Iran%20and%20the%20Gulf/Iraq/126-deja-vu-all-over-again-iraqs-escalating-political-crisis.aspx)

٩- تأسست مليشيا الحشد الشعبي في يونيو/حزيران ٢٠١٤ بعد فتوى "الجهاد الكفائي" التي أصدرها المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني لتأسيس قوات شبه عسكرية للدفاع عن بغداد بعد احتلال تنظيم داعش للموصل في نفس الشهر. وتقدر مصادر انه بنهاية عام ٢٠١٥، ضمت قوات الحشد ما بين ٦٠ و٩٠ ألف مقاتل ينتمون لنحو ٢٠ فصيل سياسي وعسكري شيعي. ويهيمن الشيعة على أفراد وقيادات المليشيات المنضوية في الحشد الشعبي، الا إنها تضم أيضا اعدادا من المسلمين السنة العرب، بالإضافةإلى المسيحيين والتركمان.
لتفاصيل أكثر، أنظر الحشد الشعبي على موقع ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A .
وانظر أيضاإلى تقرير معهد الشرق الأوسط "الحشد: إعادة رسم خارطة العراق السياسية والعسكرية"، أبريل ٢٠١٥،
http://www.mei.edu/content/article/hashd-redrawing-military-and-political-map-iraq

والتي قد ترقى بعضهاإلى جرائم حرب[١٠]. وبعد تزايد الاحتجاجات الداخلية في العراق والضغوط الإقليمية والدولية على الأعمال التي تقوم بها الميليشيات، أصدر مجلس الوزراء في ٧ أبريل ٢٠١٥، توجيهاًإلى "الوزارات ومؤسسات الدولة كافة عند تعاملها مع هيئة الحشد الشعبي التعامل معها على أنها هيئة رسمية ترتبط برئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة تتولى عمليات القيادة والسيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي". لكن هذا القرار لم ينجح في رفع شبهة "عدم دستورية"[١١] وضع ميليشيا الحشد، ولم يلحقه قانون يوضح تبعيتها المؤسسية سواء للمؤسسة العسكرية أو الأمنية، أو يحدد إطار عملها الداخلي وقواعد القيادة والتخطيط والسيطرة والتمويل لهياكلها المختلفة، مما يجعل أفرادها خارج إطار المحاسبة، سواء بالنسبة للقضاء العادي أو حتى العسكري.

وكان من نتيجة هذا الوضع القانوني المشوه، استمرار الانتهاكات الجسيمة لهذه الميليشيات وخاصة ضد أفراد الطائفة السنية في محافظات بغداد وديالى وصلاح الدين والأنبار وبابل والتي شملت القتل خارج إطار القانون والاختطاف وسرقة الممتلكات وحرق المنازل والمساجد والتهجير القسري.[١٢]

١٠- انظر على سبيل المثال بيان منظمة هيومن رايتس ووتش "العراق: جرائم حرب محتملة ارتكبتها ميليشيات شيعية" (https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/31/286402)

11- تنص الفقرة (ب) من المادة التاسعة من الدستور العراقي على "حظر تكوين مليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة". لمناقشة الإطار الدستوري والقانوني لوضع ميليشيا الحشد الشعبي، أنظر تقرير عبد القادر محمد "دستورية هيئة الحشد الشعبي الوطني" في أبريل ٢٠١٥ على موقع كتابات:
http://www.kitabat.com/ar/page/17/04/2015/49130/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89/1.html

١٢- على سبيل المثال، قام أفراد من ميليشيا الحشد الشعبي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ بعملية أعدام خارج القانون لأكثر من ٥٠ فردا من الطائفة السنية وهم مكبلي الأيادي بدعوى انتمائهم لتنظيم داعش في قرية بروانة في محافظة ديالى. أنظر الفصل الخاص بالعراق في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام ٢٠١٥ (https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq/)

ولا تقتصر خطورة عدم التنظيم القانوني لوضع ميليشيا الحشد الشعبي–محاولات دمجها في كيان قانوني جديد تحت مسمى الحرس الوطني باءت بالفشل[١٣]– على مجرد إفلات عناصرها من المحاسبة، ولكن مأسستها المستمرة تهدد بنية الدولة العراقية ذاتها في المستقبل، على نحو قد لا يقل خطورة عن تهديد تنظيم داعش الوجودي. فمن ناحية، استمرار تصرفات الميليشيا غير القانونية تهدد قدرة الدولة على كسب معركة العقول والقلوب داخل الطائفة السنية، لتحييد غالبية عناصرها من قوة نموذج داعش كممثل للصوت السني، سواء في المناطق التي حررت في ديالى وصلاح الدين والأنبار[١٤]، أو تلك التي لاتزال تحت سيطرة داعش في نينوى تحديدا. نجاح تنظيم داعش، يرجع جزئيا،إلى إحساس الطائفة السنية بالتهميش المتزايد منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، وخاصة فيما يتعلق بموقع أفرادها داخل مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية، او نصيبها من الثروة القومية، او القوانين التي تستهدف أفرادها كقانون اجتثاث البعث أو طبيعة القوى السياسية التي تعبر عنها، والتي يعتقد أفراد الطائفة انها غير "تمثيلية" لمصالحهم وتكونت نتيجة فساد بعض النخب السنية التي ارتضت موالاة بغداد لحسابات متعلقة بالمال والمناصب، أو تتبع أجندات دول إقليمية وخاصة تركيا والأردن وقطر والسعودية. ولهذا، فتعاظم دور الميليشيات الشيعية في تحديد الأجندة السياسية والأمنية، سوف لن يؤدي سوى إلا منع أي إمكانية لتحقيق مصالحة وطنية واسعة تهدفإلى نبذ العنف والإرهاب وإدماج

١٣- على الرغم من اصدار الحكومة العراقية "مشروع قانون الحرس الوطني" في فبراير/شباط ٢٠١٥، إلا أن المشروع واجه اعتراضات كبيرة خلال مناقشته في البرلمان الذي رفض التصديق عليه خلال عام ٢٠١٥. أنظر تقرير موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/9/13/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A

١٤- انظر على سبيل المثال، تقرير "الجحيم بعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الصادر عن موقع أتلانتك الأمريكي والذي يتناول مصير عائلة سنية من محافظة الأنبار تحت حكم تنظيم داعش هناك، وتجربتها في حي سكني ببغداد تحت سيطرة ميليشيا "عصائب أهل الحق"، احدى الميليشيات المنضوية في وحدات الحشد الشعبي:
http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/05/the-hell-after-isis/476391/?utm_source=SFFB

المكون السني في العملية السياسية وتهدد أيضا بتكرار تجربة تنظيم القاعدة في العراق –الأب الروحي لتنظيم داعش– والذي سبق أن دحر عسكريا وطرد من المدن التي احتلها ما بين ٢٠٠٥و٢٠٠٨، قبل أن يعود في شكله الجديد عام ٢٠١٤.[١٥]

تعاظم الدور العسكري لميليشيا الحشد الشعبي قد يهدد تماسك الأغلبية الشيعية نفسها، مما ينذر باشتعال الاقتتال الداخلي ليشمل البلاد برمتها. فمن ناحية، لمعظم هذه الميليشيات امتدادات سياسية ومناطقية، بعضها ممثل داخل البرلمان كالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عمار الحكيم أو التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، وهو الأمر الذي يهدد بإدخال "السلاح" كعنصر فعال في حسم أي خلاف سياسي في المستقبل بدلا من اللجوءإلى القنوات الدستورية التقليدية. كما تتمتع أغلبية هذه الميليشيات بعلاقات وثيقة مع إيران في مجالات التدريب والتمويل والتوجيه وهو الأمر الذي يمنحها "استقلالية كبيرة"، ليس فقط أمام الحكومة المركزية، ولكن أيضا بعلاقتها مع جمهورها وناخبيها في المحافظات الشيعية.[١٦] وأخيرا، فاستمرار الاعتماد عسكريا على تلك الميليشيات، أو التفكير بدمجها في القوات النظامية سوف يصعب من مهمة بناء قوات جيش وشرطة مهنية وعابرة للانتماءات الطائفية والعرقية، وهو ما يهدد بتكرار تجربة الجيش العراقي الذي انهار بشكل قياسي أمام تقدم تنظيم داعش في محافظات المثلث السني.

وخلافا للدور الإيراني القوي في العراق، فلاتزال البلاد مسرحا لصراع قوى إقليمية أخرى وخاصة تركيا والمملكة العربية السعودية والأردن وقطر، والتي تتمتع كل منها بعلاقات قوية، مالية وسياسية وعسكرية، مع أحزاب وحركات سنية وكردية. فتركيا على سبيل، والتي دفعت بقوات عسكرية صغيرة في ديسمبر ٢٠١٥إلى مدينة بعشيقة القريبة من الموصل، تتهم بدعم

١٥- لمناقشة أكثر تفصيلية عن وضع الطائفة السنية بعد عام ٢٠٠٣، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "سنة العراق والدولة: فرصة كبرى أم خسارة فادحة":
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Iraq%20Iran%20and%20the%20Gulf/Iraq/144-make-or-break-iraq-s-sunnis-and-the-state.aspx .

١٦- على سبيل المثال، لم تنجح حكومة بغداد أو الولايات المتحدة في منع مشاركة ميليشيا الحشد من حصار مدينة الفلوجة او تحرير بعض مدن صلاح الدين في ٢٠١٥ أو الاستعداد لعمليات تحرير مدينة الموصل المتوقعة في المنتصف الثاني من عام ٢٠١٦.

رئيس إقليم كردستان وزعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود برزاني ضد خصومه البقية وخاصة حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة جوران، الأقربإلى إيران. ولاقت الخطوة العسكرية التركية بالتوغل داخل شمال العراق، ترحيبا من بعض القوى والشخصيات السنية النافذة كأسامة النجيفي زعيم ائتلاف متحدون للإصلاح البرلماني، فيما عارضها ساسة سنة آخرون قريبين من إيران وقطر.[١٧]

وشهدت الأوضاع السياسية في إقليم كردستان الذي يتمتع باستقلالية واسعة خلال عام ٢٠١٥ أزمة مشتعلة بعد إصرار برزاني على التمسك برئاسته للإقليم على الرغم من انتهاء ولايته بشكل رسمي في ١٩ أغسطس من نفس العام. وشهدت الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة توترات واحتجاجات وإضرابات واسعة وأعمال عنف سقط فيها قتلى وجرحى، وخاصة في محافظة السليمانية التي لا يسيطر عليها الحزب الديموقراطي الكردستاني، مطالبة رئيس الإقليم بالتنحي ووضع دستور للإقليم يسمح بإنشاء قواعد مؤسسية وقانونية لتداول السلطة بشكل سلمي بدل اللجوءإلى الموائمات الحزبية كما جرت العادة وتحويل نظامه السياسي من رئاسيإلى برلماني.[١٨] وتلقي هذه الأزمة، وهي الأعنف داخل الإقليم منذ عام 2003، بظلالٍ كثيفة على قدرة اللاعبين الأساسيين هناك على الاحتفاظ بكردستان "كواحة للاستقرار" في العراق، وقد تهدد بإعادة أجواء التوترات العسكرية التي شهدها الإقليم في تسعينيات القرن المنصرم. وقد تفتح الأزمة الباب لتفكك وحدة العراق الترابية إذا ما لجأ برزانيإلى خيار المطالبة بانفصال الإقليم للهروب من أزمته الداخلية وتفتح الباب واسعا لتدخل عسكري أكبر من إيران وتركيا المعارضتين لأي دعوات انفصالية للأكراد.

١٧- انظر على سبيل المثال تقرير معهد كارنيجي للسلام الدولي "المأزق السني في العراق"، http://carnegieendowment.org/2016/03/03/ar-62955/iusr

١٨- تنظر تقرير موقع الجزيرة "أزمة رئاسة كردستان العراق تتفاقم ولا تسوية بالأفق"، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/13/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%82

استهداف وقتل المدنيين:

استمرت أعمال العنف والقتل العشوائي واستهداف المدنيين خلال عام ٢٠١٥ بنطاق واسع حيث سقط ١٧٠٧٨ مدني عراقي نتيجة التفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية والاغتيالات والإعدامات خارج نطاق القانون بالإضافةإلى العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، بانخفاض بنسبة ١٤% عن عام ٢٠١٤ والذي قتل خلاله ٢٠٠٣٥ مدني عراقي وهو العام الذي شهد توسع تنظيم داعش.[١٩]

وتماشيًا مع أنماط عام ٢٠١٤، فقد ساهمت تشكيلة متنوعة من الفاعلين في قتل المدنيين العراقيين في عام ٢٠١٥، وكان أبرزهم تنظيم داعش، وميليشيا الحشد الشعبي، والقوات العراقية، وقوات البيشمركة الكردية، وميليشيات مسيحية وإيزيدية صغيرة، بالإضافةإلى الضربات الجوية للتحالف الدولي المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة.

وتمركزت أعمال القتل خلال ٢٠١٥ في المحافظات الخمسة ذات الأغلبية السنية او تلك المختلطة طائفيا وعرقيا حيث شهدت سقوط نحو 85% من اجمالي عدد القتلى في العراق كله. وجاء ترتيب المحافظات حسب عدد القتلى كالتالي: نينوى (٤٠٨٩)، الأنبار (٣٩٣٠)، بغداد (٣٤٢٦)، صلاح الدين (١٧٤٥)، وديالى (١٣١٥).[٢٠]

وقدرت منظمة "إراكي بودي كاونت" ان تنظيم داعش مسؤول عن قتل نحو ٧١٠١ مدني عراقي عن طريق الإعدامات والاغتيالات في المناطق التي يسيطر عليها لأسباب متنوعة منها

١٩- أخذت هذه الأرقام من احصاءات منظمة "إراكي بودي كاونت"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة أنشئت بعد الحرب على العراق. وتتمتع تقارير المنظمة بمصداقية كبيرة بسبب منهجيتها في توثيق الضحايا. فالمنظمة تعتمد في تقاريرها على توثيق أعداد الضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا بالفعل وليست تلك التي يتم استنتاجها عن طريق أخذ عينة مسحية من العراقيين كما تفعل منظمات آخرى. وتستند إحصاءات المنظمة على مقارنة تقارير وزارات الدفاع والداخلية والصحة (الجهات المسئولة عن توثيق اعداد القتلى والمصابين)، ووسائل الاعلام المحلية والدولية لكل محافظات العراق. وتهتم المنظمة في تقاريرها بتحديد تاريخ ومكان وأسماء القتلى والمصابين والجهات المسؤولة عن قتلهم وطرق القتل أو الاستهداف إذا ما توافرت كل تلك المعطيات خاصة وان أسباب موت أو قتل الضحايا العراقيين احيانا ما تكون غير معروفة وخاصة عند العثور على الجثث الملقاة في الطرقات والشوارع، فلا يعرف على وجه التحديد ما اذا كانت مرتبطة بأسباب سياسية، أم أن لها دوافع جنائية. للاطلاع على المزيد أنظر موقع المنظمة (https://www.iraqbodycount.org/).

٢٠- تقرير منظمة إراكي بودي كاونت:
(https://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2015/)

استئصال التنظيمات والعشائر السنية المعارضة له، أو معاقبة المخالفين لتأويل التنظيم المتطرف للشريعة الإسلامية، أو استهداف الأقليات الشيعية والمسيحية والكردية والتركمانية والإيزيدية في مناطق سيطرته أو قتل أنصاره المنشقين او المشتبه بهم كجواسيس للحكومة العراقية.[٢١] وأشارت منظمة إراكي بودي كاونت أيضاإلى أنها وثقت مقتل ١٢٤٦ عراقي عن طريق الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء قامت بها "جهات غير معروفة" في مناطق خارجة عن سيطرة داعش، في إشارة ربماإلى أعمال انتقامية ضد عراقيين من العرب السنة. وقالت المنظمة ان الضربات الجوية التي قامت بها قوات التحالف الدولي والقوات العراقية مسؤولة عن قتل ١٢٩٥ عراقي خلال عام ٢٠١٥.[٢٢]

الحق في التجمع والتنظيم وحرية الرأي والتعبير:

شهدت أوضاع حريات الاحتجاج والتنظيم والرأي والتعبير، بما في ذلك الحريات الإعلامية، تباينا في درجات التحسن والتدهور خلال عام ٢٠١٥. ففي يناير أنشأ البرلمان "المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان" كهيئة للمشاورة بين المكونات السياسية والمنظمات الحقوقية حول التشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان، بيد ان المجلس لم يناقش أي تشريع مهم خلال العام.

وفي سبتمبر، صدقت رئاسة الجمهورية على القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية[٢٣]، والذي حظر على الأحزاب السياسية تشكيل أذرع مسلحة في خطوة قد تستخدم لاحقا في تفكيك الميليشيات المسلحة في العراق. إلا أن نص القانون في مادته الثامنة على حظر عضوية أي مواطن شارك "بالترويج لأفكار تتعارض مع أحكام الدستور"، قد يشكل

٢١- انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015. مصدر سابق.
٢٢- المصدر السابق.

http://www.iraq-lg-law.org/ar/content/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85-36-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015

مدخلا للتلاعب في النظام الحزبي خاصة وان الكثير من مواد الدستور العراقي لسنة ٢٠١٥ لازالت محل جدل كبير وخاصة تلك المتعلقة بالفيدرالية أو دور الدين أو اجتثاث حزب البعث الحاكم السابق للعراق قبل ٢٠٠٣.[٢٤] كما تضمن القانون نصا مثيرا للجدل وهي المادة ١٩ التي تؤسس "دائرة شؤون الأحزاب السياسية" وتتبع وزارة العدل وتختص بمراقبة التزام الأحزاب بالقانون فيما يتعلق بنظامها الأساسي ونشاطاتها السياسية. خطورة هذا النص في أن يجعل الوزارة، خصما ضد الأحزاب السياسية، وكان يمكن الاستعاضة عنه بتكليف القضاء بهذه المهمة. تحظر المادة ٤٥ من القانون حصول الأحزاب السياسية على تمويل أجنبي، بالإضافةإلى إجبارها على كشف موازناتها السنوية، ويفتح القانون مجالاً أمام الأحزاب الناشئة لتلقيها مساهمات مالية من الميزانية العامة للدولة كما جرى العرف في عدة نماذج ديموقراطية.

من ناحية أخرى استمرت السلطات العراقية في استخدام القوة المفرطة للتعامل مع التظاهرات السلمية. ففي يوليو وأغسطس، قتلت القوات العراقية ما لايقل عن خمسة أشخاص في مدينتي بغداد والبصرة خرجوا في تظاهرات منددة بالفساد واستمرار انقطاعات التيار الكهربائي وشح المياه.[٢٥]

وفي يونيو أقرت الحكومة قانون "شبكة الإعلام العراقي" رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥، والذي رحب بمعظم بنوده كثر من الإعلاميين والسياسيين، وخاصة تلك التي تنقل صلاحيات الإشراف والتعيين والتمويل للشبكة من رئاسة الحكومة إل لجنة الثقافة داخل مجلس النواب.[٢٦] إلا أن أوضاع الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام على الأرض في العراق خلال عام 2015 ظلت من الأكثر خطورة في العالم، نتيجة استهدافهم من قبل السلطات والميليشيات الشيعية والسلطات الكردية، بالإضافةإلى تنظيم داعش. فحسب التقرير السنوي لمنظمة

٢٤- انظر مثلا مقالة أحمد فاضل المعموري "قانون الأحزاب السياسية...رؤية نقدية" في جريدة المثقف (http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2015/901149.html)

٢٥- انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015. مصدر سابق.

٢٦- انظر تقرير موقع الجزيرة "جدل بالعراق بشأن قانون تنظيم شبكة الإعلام":
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/1/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85(

"مراسلون بلا حدود"، فقد احتل العراق المركز ١٥٨ لحريات الصحافة من بين ١٨٠ دولة[٢٧]، فيما جاء رابعا على مستوى العالم من حيث عدد الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للقتل أو الخطف.[٢٨] واحتلت مدينة الموصل قائمة أسوء المدن العراقية من حيث حريات الصحافة واستهداف الصحفيين، حيث قدرت منظمة مراسلون بلا حدود ان تنظيم داعش قام بخطف ٤٨ صحفيا في الفترة ما بين يونيو ٢٠١٤ وأكتوبر ٢٠١٥ ، وأعدم ١٣ منهم.[٢٩]

أزمة الأقليات الدينية والعرقية:

تواصلت في عام ٢٠١٥ عمليات استهداف وقتل وترحيل أو التضييق على حرية حركة أفراد من الأقليات الدينية والعرقية في العراق نتيجة نشاطات تنظيم داعش بالأساس وميليشيات الحشد الشعبي والقوات الكردية، وما يرافقها من هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الامن المناط بها حماية هذه الأقليات.

وواصل تنظيم داعش استهداف أفراد من الأقليات الإيزيدية والمسيحية والتركمانية في المناطق القابعة لسيطرته وخاصة في محافظة نينوى. وتنوعت ممارسات تنظيم داعش بين القتل والخطف وفرض الجزية والتهجير القسري وإجبار غير المسلمين على التحولإلى الإسلام، بالإضافةإلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي وهدم دور العبادة.[٣٠]

٢٧- تقرير منظمة مراسلون بلا حدود السنوي (http://rsf.org/en/iraq)
٢٨- تقرير لجنة حماية الصحفيين الدولية (/https://cpj.org/killed/2015)
٢٩- بيان مراسلون بلا حدود "الموصل: مقبرة حرية المعلومات"
(http://rsf.org/en/news/mosul-cemetery-freedom-information)
٣٠- وكالة الأنباء الألمانية:
http://www.youm7.com/story/2015/2/2/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%8A%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AB%D9%88%D8%B0%D9%88%D9%83%D8%B3-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84/2051407

أما على الصعيد التشريعي، فقد أثارت تعديلات على "قانون البطاقة الوطنية" والتي أقرها البرلمان العراقي في نوفمبر احتجاجات واسعة لدى ممثلي الأقليات الدينية داخل وخارج مجلس النواب، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون على السماح "لغير المسلمين" فقط بتبديل دينهم، فيما نصت الفقرة الثانية على أن "يتبع الأولاد القاصرين في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين".[٣١] وعلى الرغم من مخالفة الفقرة الأولى "الحق في الاعتقاد" الذي الذي نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فإن قراءة النص وفق الدستور العراقي تثير الارتباك كما هو الحال في بعض الدساتير العربية والإسلامية. فالدستور العراقي في مادته ٤٢، يكفل للأفراد حريات "الفكر والضمير والعقيدة"، بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية، إلا انه في المادة الثانية ينص على ان الإسلام "هو مصدر أساس للتشريع"، ويحظر "سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام". لكن ما أثار الجدل بصورة أكبر هو البند المتعلق بديانة الأطفال حيث استند ممثلو الأقليات الدينية في البرلمان على نص الفقرة ٢ من المادة الثانية من الدستور العراقي والتي تضمن حرية العقيدة للطوائف المسيحية واليزيدية والصابئة، بالإضافةإلى القانون المدني الذي يحدد سن الأهلية القانونية بـ ١٨ عاما.[٣٢]

وفي السياق العراقي الحالي، فهذه المادة تفرض تعقيدات قانونية كبيرة وخاصة على النساء المسيحيات والإيزيديات اللواتي حملن بعد تعرضهن للاغتصاب على يد أفراد تنظيم داعش. فمن ناحية، سيزيد القانون الجديد من معاناتهن إذ يلزم أطفالهن بتبني "الإسلام"، ومن ناحية أخرى، إذا ما تجاهلن القانون، فهناك احتمالية كبيرة لتعرض أطفالهن للمسائلة القانونية إذا ما قررن الاحتفاظ بديانة الأم في أوراق الإثبات الرسمية قبل أو بعد وصولهم لسن البلوغ.

٣١- انظر نص القانون على موقع مجلس النواب العراقي:
http://www.parliament.iq/details.aspx?LawN=%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%80%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D9%80%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%80%D8%A9

٣٢- انظر على سبيل المثال مقالة الكاتب وليم وردا "رؤية في المادة 26 من قانون البطاقة الموحدة وانتهاك حقوق المكونات العراقية غير المسلمة" (http://www.ishtartv.com/viewarticle,64399.html).

حقوق المرأة:

استمرت معاناة النساء العراقيات من مختلف الطوائف والأعراق بشدة خلال عام ٢٠١٥ وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش ويفرض فيها رؤيته المتشددة للشريعة الإسلامية. فقد وثقت تقارير حقوقية دولية ومحلية القيود "المنهجة" التي تتعرض لهن النساء والفتيات العراقيات والتي شملت فرض زي معين، والحد من حرية التنقل إلا مع الأقارب الرجال ومنعهن من العمل في بعض الوظائف، بالإضافةإلى تعرض النساء والفتيات الغير منتمياتإلى الطائفة السنية للقتل والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والإتجار فيهن بين عناصر التنظيم.

فعلى سبيل المثال، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المئات من النساء الإيزديات تعرضن ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥إلى الأسر، أحيانا لمدة سنة، وأجبرن على التحول إلى الإسلام والفصل عن أولادهن كما تم استخدامهن في الرق الجنسي وبيعهن وشراءهن في أسواق العبيد وتنقلهن بين عناصر داعش.[٣٣] وتابعت المنظمة أن النساء المسلمات وغيرهن تتعرضنإلى التقييد في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بسبب سياسات داعش التمييزية التي "تشمل قواعد تمنع الأطباء الذكور من ملامسة أو رؤية المريضات أو الانفراد بهن. وفي المناطق الريفية، منعت داعش الفتيات من ارتياد المدارس، كما يقوم مقاتلو داعش وعناصره النسائية من "شرطة الآداب" بضرب وعض ووخز النساء بعصي معدنية في الأماكن العامة، ما يؤدي لخوفهن من التماس الخدمات التي يحتجن إليها".[٣٤] ورصدت منظمة العفو الدولية في مارس قيام مسلحين من تنظيم داعش بقتل ما لايقل عن تسع نساء شيعيات ينتمينإلى الأقلية التركمانية لرفضهن الزواج من مقاتلي التنظيم عقب قيامهم بقتل أزواجهن.[٣٥]

٣٣- انظر تقرير المنظمة "معاناة النساء في العراق تحت حكم داعش":
(https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/06/288458).
٣٤- المصدر السابق.
٣٥- تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥. مصدر سابق.

حقوق اللاجئين والنازحين داخليا:

ظلت أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا واحدة من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في العراق. ووفقا للمعلومات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، وصل عدد النازحين داخلياً في العراق بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣.٢ مليون عراقي فر معظمهم من مناطق سيطرة تنظيم داعش في نينوى وصلاح الدين والأنبار وخاصةإلى إقليم كردستان، بالإضافةإلى نحو ٢٤٣ ألف لاجئ سوري. كما واجه مئات الآلاف من العراقيين وخاصة في مدن الموصل والرمادي والفلوجة مخاطر تهدد حياتهم بسبب حصار تنظيم داعش لهذه المدن ورفضه السماح لبعض سكانها بالهرب من القصف الجوي أو قلة الغذاء والرعاية الصحية.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إن أعدادا كبيرة من النازحين يقطنون في أماكن لا تتوافر فيها الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء بصورة وافية في كثير من الأحيان[٣٦]. ووثقت تقارير دولية ومحلية تعرض عدد كبير من النازحين داخليا وخاصة من السنة العربإلى صنوف شتى من المضايقات شملت القتل والخطف والاعتداء وخاصة في بغداد وإقليم كردستان للاشتباه بإن لهم صلات بتنظيم داعش أو تعرضوا للانتقام بناء على الهوية أعقاب هجمات انتحارية أو بالسيارات المفخخة لداعش.[٣٧]

٣٦- انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=167&Itemid=645&lang=ar .

٣٧- تقرير العفو الدولية لعام ٢٠١٥. مصدر سابق.

السـودان

يواصل الرئيس عمر البشير حكم السودان بقبضة من حديد لمدة ناهزت ٢٦ عاماً. واستمرت السلطات الحاكمة في استخدام أساليب وتشريعات قمعية لإسكات المعارضة السياسية وتضييق الخناق على المجتمع المدني. يمنح قانون الأمن الوطني الصادر عام ٢٠١٠ جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات واسعة النطاق لاعتقال الأفراد واحتجازهم لمدة قد تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر دون أي رقابة قضائية. وقد احتُجز المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان المعتقلون في معظم الأحيان في أماكن احتجاز تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني التي تقع خارج نطاق اختصاص قوانين السجون ولوائحها، حيث عانوا أيضاً ضروباً من سوء المعاملة والتعذيب. وبلغت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في مناطق النزاع الأهلي في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مستويات مروعة، حيث شنت الحكومة السودانية قصفاً جوياً عشوائياً استهدف المدنيين والممتلكات المدنية – وشمل القرى والمرافق الصحية والمدارس ودور العبادة– ما أفضى إلى حركة نزوح قسري ضخمة وواسعة النطاق. ويتعرض المدنيون في الأغلب الأعم لحملات اعتقال تعسفي وللحبس

الانفرادي والتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من صنوف سوء المعاملة، في خضم عرقلة متعمدة للمساعدات الإنسانية على يد السلطات. واستمر نظام البشير في تحدي لوائح الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحقها فيما يتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في دارفور، حيث استمر القصف العشوائي في استهداف المدن والقرى في حين شنت الميليشيات القبلية الموالية للنظام هجمات وحشية وارتكبت مجازر ضد المدنيين.

الانتخابات العامة:

كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت عام ٢٠١٥ أول انتخابات من نوعها تُعقد بعد انفصال الجنوب وتأسيس جمهورية جنوب السودان[١]. وقد وُجهت انتقادات كثيرة للانتخابات بالمقارنة مع نظيرتها لعام ٢٠١٠ والتي اتسمت بالتنافسية إلى حد ما –رغم افتقارها للنزاهة والحرية[٢]. قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وانضمت إليها بعض منظمات المجتمع المدني. وقد حثت حملة "ارحل" التي نظمتها المعارضة الشعب السوداني على عدم التصويت، كما خرجت مظاهرات احتجاجية بقيادة أحزاب المعارضة للتنديد بالتشديدات والقيود المفروضة عليها وعلى حرية الصحافة السودانية، وعلى النزاعات الدائرة في دارفور وجنوب كردفان ومنطقة النيل الأزرق[٣].

١- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٩٩٦ (لسنة ٢٠١١) المعتمد من مجلس الأمن إبان اجتماعه رقم ٦٥٧٦ في ٨ يوليو ٢٠١١، القرار S/RES/1996 (2011)،
http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unmis/documents/sres1996_2011.pdf

٢ - معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، "الانتخابات في أفريقيا: نصف الكوب الممتلئ أم الفارغ؟"، كريستينا باريوس، Issue Alert 29, June 2015,
< http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Alert_29_Africa_elections.pdf>

٣- صحيفة الجارديان، "انتخابات السودان لن تحقق نتائج إيجابية على الأرض" جيمس كوبنول، ١٣ أبريل ٢٠١٥،
<http://www.theguardian.com/global-development/2015/apr/13/sudan-election-omar-al-bashir-opposition-boycott>

ووعد البشير في يناير من عام ٢٠١٤ بإجراء حوار وطني شامل، وذلك في أعقاب عدم معالجة نتائج اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ واستقلال جنوب السودان عام ٢٠١١ فضلاً عن الاحتجاجات الضخمة التي اندلعت في سبتمبر عام ٢٠١٣ في الخرطوم ومدن أخرى في جميع أنحاء البلاد وقوبلت بقمع عنيف، ثم تلتها حملة عسكرية باهظة الكلّفة وغير ناجحة لم تحظَ بأي شعبية في جنوب كردفان[٤]. ومع ذلك، أُلقي القبض على العديد من قادة المعارضة وتكثّفت الإجراءات القمعية الصارمة ضد الصحافة؛ ولم يُجرَ الحوار الوطني على الإطلاق في الواقع. ودفع هذا الوضع المعارضة إلى التشكيك في إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل تلك الظروف[٥].

وقد تأكدت هذه المخاوف مجدداً في البيان الذي ألقته مسؤولة الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني نيابة عن الدول الأعضاء الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي، حيث ذكرت ما يلي: "في ظل تجاهل الحوار، واستبعاد الجماعات المعارضة وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية، لا يمكن للانتخابات القادمة أن تفرز نتيجة تتمتع بالمصداقية والشرعية في جميع أنحاء البلاد"[٦].

ووفقاً لما أوردته المفوضية القومية للانتخابات في السودان، فإن ما يقرب من ٦ ملايين ناخب من أصل ١٣ مليون ناخب مسجل شاركوا في الانتخابات بنسبة بلغت ٤٦.٤% [٧]. ومع ذلك، ذكرت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات السودانية[٨] أن "إقبال الناخبين على مراكز الاقتراع كان ضعيفاً بشكل عام" طوال أيام التصويت في كل من المناطق الريفية

٤- مجموعة الأزمات الدولية، السودان: آفاق "الحوار الوطني"، ١١ مارس ٢٠١٥، <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/b108-sudan-the-prospects-for-national-dialogue.aspx>

٥- الجارديان، "انتخابات السودان لن تحقق نتائج إيجابية على الأرض".

٦- بيان الممثلة العليا لشؤون الأمن والسياسة الخارجية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن عدم توفر مناخٍ مواتٍ للانتخابات المرتقبة في السودان، فريديريكا موغيريني، بروكسيل، ٩ أبريل ٢٠١٤. http://www.eeas.europa.eu/delegations/sudan/documents/press_corner/2015/20150409_en.pdf>

٧- اللجنة القومية للانتخابات، "إعلان نتائج وإحصائيات الانتخابات العامة"، أبريل ٢٠١٥ pdf.2015-نتائج-و-احصائيات-الانتخابات/nec.org.sd/wp-content/uploads/2015/04

٨- الاتحاد الأفريقي، التقرير المبدئي لبعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات العامة التي أجريت في جمهورية السودان في أبريل ٢٠١٥، ١٣ أبريل ٢٠١٥.

والحضرية. وأضاف التقرير أيضاً أن "معظم مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو الاتحاد الأفريقي كانت بها طوابير قصيرة"، وعزا انخفاض نسبة الاقبال إلى مقاطعة بعض أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني لها.

وأشارت بعض المصادر إلى أن انخفاض نسبة المشاركة في التصويت ليس مرتبطاً بحملة المقاطعة التي أطلقتها المعارضة، بل ترجع بالأحرى أن المواطنين آثروا عدم المشاركة السلبية لأنهم لا يرون أن العملية الانتخابية تعالج مشاكلهم أو تخدم مصالحهم، ما يؤكد أن تلك الانتخابات "كانت لصالح جانب واحد"[٩]. وسيطر حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يرأسه البشير على ٩٠% من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٥٠ مقعداً قبل فوزه الساحق في انتخابات أبريل ٢٠١٥ بنسبة ٩٤%[١٠].

الحريات الإعلامية:

رغم أن الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ يعترف بحرية الصحافة، فقد استمرت السلطات في إخضاع وسائل الإعلام للرقابة من خلال مصادرة الصحف واستهداف الصحفيين. ومارس المجلس القومي للصحافة المعين من الحكومة نشاطه منذ عام ٢٠٠٩ في ظل قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، حيث تمثلت مهمته في "الإشراف على الأداء العام للمؤسسات والشركات الصحفية"[١١]، واستمر من ثم في تقييد حرية التعبير والصحافة.

وكثف أعضاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني مداهماتهم[١٢] لمؤسسات النشر والطباعة وقاموا بمصادرة النسخ المطبوعة من الصحف التي اعتُبرت مخالفة لقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية. وأصدر جهاز الأمن والمخابرات الوطني تعليمات للمحررين

٩- الجارديان، "انتخابات السودان لن تؤدي إلى نتائج إيجابية على الأرض".

١٠- المعهد الديمقراطي الأفريقي، عمر البشير يحظى بسلطات غير محدودة في ظل دستور السودان
< http://www.african-di.org/omar-al-bashir-sudans-almighty-constitution/>

١١- المادة ٨ الفقرة (أ) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة ٢٠٠٩،
http://moj.gov.sd/content/lawsv4/12b/6.htm

١٢- مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، "النضال المرير للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في سياق الانتخابات في السودان وإثيوبيا وبوروندي وأوغندا"، سبتمبر ٢٠١٥.

والمؤسسات الإعلامية بعدم تخطي بعض "الخطوط الحمراء" في تغطيتهم لمواضيع معينة، ومن ذلك عدم نشر أي مقالات تعكس صورة سلبية للانتخابات أو تشير إلى الإقبال المنخفض للناخبين على الاقتراع حسبما ذكرت بعض المصادر، فضلاً عن عدم توجيه انتقادات للقوات المسلحة وللسياسة الاقتصادية، والوضع في دارفور والنزاعات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وزادت تلك الأنماط بشكل خاص قبل بضعة أشهر من إجراء الانتخابات العامة المقررة[١٣].

واستمر اعتقال الصحفيين وإعاقة عملهم. ففي ١٧ يناير ٢٠١٥ وجّه الوكيل الأعلى لنيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة إلى السيدة مديحة عبد الله، رئيسة تحرير جريدة الميدان، وصحفيين آخرَين تهماً تتعلق "بالتآمر الجنائي" و"نشر أخبار كاذبة". ويُعتقد أن التهم جاءت على خلفية مقالات نشرتها الجريدة عن الحالة الاقتصادية التي يواجهها أهل قاوة في غرب كردفان وحرق الحكومة أشجار النخيل لإخلاء الأراضي في شمال السودان[١٤]. واستدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني يوم ٢٨ يناير ٢٠١٥ السيدة ندى رمضان، وهي صحفية تعمل في صحيفة الجريدة إلى مقر الجهاز في منطقة الخرطوم ٢. وظلت في المكتب لمدة ثلاث ساعات قبل إطلاق سراحها. ولم تُستجوب أو تُعلم بسبب استدعائها، ولكن قيل لها أنها من المرجح أن تُستدعى مرة أخرى لإثبات حضورها. وفي ١١ فبراير ٢٠١٥ استدعى جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم السيدة إنعام آدم، وهي صحفية في جريدة الطيار، واستُجوبت عن مقال كتبته ونُشر في اليوم السابق عن حاويات المواد المشعة، ثم أُطلق سراحها في اليوم نفسه[١٥].

١٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "زيادة حادة في القيود المفروضة على الإعلام قبل ٥ أسابيع من الانتخابات العامة السودانية"، ٢٦ فبراير ٢٠١٥،
<http://www.acjps.org/sharp-increase-in-media-restrictions-5-weeks-before-sudanese-general-elections/>

١٤- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "زيادة حادة في القيود المفروضة..."

١٥- المرجع نفسه.

القيود المفروضة على المعارضة السياسية:

واصلت السلطات فرض قيود مشددة على الأحزاب السياسية وأعضائها. ورغم الوعود التي بذلها البشير في ٦ أبريل عام ٢٠١٤ بالإفراج عن جميع "المعتقلين السياسيين" وتخفيف القيود المفروضة على المعارضة، فقد أصدر المرسوم رقم ١٥٨ في ١٥ أبريل ٢٠١٤، الذي يحظر على الأحزاب السياسية عقد اجتماعات في مقراتها دون الحصول على موافقة مسبقة ويتطلب إذناً لعقد الاجتماعات العامة قبلها بـ ٤٨ ساعة[١٦].

واستمر جهاز الأمن والمخابرات الوطني في استهداف واعتقال قيادات بارزة من أحزاب المعارضة السياسية. وبينما احتُجز البعض منهم بمعزل عن العالم الخارجي وبدون أي تهمة في كثير من الأحيان، اتُهم آخرون بارتكاب جرائم جنائية خطيرة بسبب التعبير عن رأيهم ضد سياسة الحكومة. وخضع كل من المدافع البارز عن حقوق الإنسان أمين مكي مدني، وزعيم المعارضة السياسية فاروق أبو عيسى، والناشط السياسي الدكتور فرح إبراهيم العقار للاحتجاز لمدة أكثر من أربعة أشهر بعد عودتهم من أديس أبابا بعد جولة من المفاوضات السياسية[١٧]. وقد تم احتجازهم في ديسمبر ٢٠١٤ بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ١٥ يوماً قبل أن توجه إليهم تهمة "شن حرب ضد الدولة"، وهي تهمة عقوبتها الإعدام. وقد أُطلق سراحهم في ٩ أبريل ٢٠١٥ بعد أن قرر وزير العدل تجميد القضية ضدهم عملاً بسلطاته التقديرية[١٨].

واعتقلت السلطات بين شهري فبراير وأبريل عشرات الأشخاص واحتجزتهم قبل الانتخابات العامة وبعدها على حد سواء[١٩]. ففي يوم ١٢ أبريل وحده، عشية الانتخابات، أُلقي القبض على على 22 شخصاً على الأقل في جميع أنحاء السودان لأسباب تتعلق بوجهات نظرهم التي

١٦- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، " حظر مجلس شؤون الأحزاب السياسية في السودان الحزب الجمهوري وسط دعوات للحوار الوطني"،
<http://www.acjps.org/sudans-political-parties-affairs-council-bans-republican-party-amidst-calls-for-national-dialogue/>

١٧- "نداء السودان: بيان سياسي بشأن إنشاء دولة المواطنة والديمقراطية"، ٣ ديسمبر ٢٠١٤،
<http://www.sudantribune.com/spip.php?article53263>

١٨- فرونت لاين ديفندرز، "الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان أمين مكي مدني"، ١٠ أبريل ٢٠١٥،
https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28503

١٩-هيومن رايتس ووتش، "السودان: تصاعد عمليات الاحتجاز والاعتداء بالضرب يصحب الانتخابات"، ٢٨ أبريل ٢٠١٥.

عبروا عنها صراحة بشأن الانتخابات[٢٠]. وقد نظم طلاب جامعة الفاشر في شمال دارفور مظاهرة احتجاجية في ١٤ أبريل ٢٠١٥ دعوا فيها لمقاطعة الانتخابات الرئاسية وتغيير الحكومة. وألقت قوات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات القبض على 20 طالباً ووجهت إليهم تُهماً تتعلق بالمظاهرة. وبدا على هؤلاء الطلاب علامات الضرب المبرح وكانت ملابسهم ملطخة بالدماء في اليوم الأول من احتجازهم[٢١].

وأُلقى عناصر أمن سودانيين القبض على ١٧ شخصاً على الأقل من أعضاء أحزاب المعارضة واحتجزوهم واستجوبوهم منذ بداية شهر أغسطس. وكان معظم المعتقلين ينتمون إلى حزب المؤتمر السوداني الذي لديه جناح طلابي وشبابي ناشط ويقود تجمعات عامة حاشدة ويقوم بتنظيم بعض الفعاليات العامة. وتعرض العديد من المعتقلين حسب روايتهم للعنف ولأشكال أخرى من سوء المعاملة والانتهاكات شملت الضرب المبرح[٢٢].

حملة التضييق على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان:

ازداد التضييق على المجتمع المدني عقب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير يوم ٤ مارس ٢٠٠٩. واستمرت السلطات، بما فيها جهاز الأمن والمخابرات الوطني والهيئات الحكومية التنظيمية مثل وزارة الثقافة ولجنة الشؤون الإنسانية، في فرض قيود مشددة على عمل ومهام منظمات المجتمع المدني وأُغلق عدد منها عنوة.

وداهم أعضاء جهاز الأمن والمخابرات في أم درمان بولاية الخرطوم يوم ١٨ يناير مركز محمود محمد طه الثقافي خلال مراسم إحياء ذكرى محمود محمد طه. وكان هذا اليوم قد صادف الذكرى الثلاثين لإعدام محمود محمد طه مؤسس الحزب الجمهوري في السودان، الذي

٢٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، " الانتخابات السودانية فترة اتسمت بالاعتقالات والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وانعدام الأمن في دارفور"، ١٧ أبريل ٢٠١٥.

٢١- منظمة العفو الدولية، "الاعتداء على حرية التعبير بشأن الانتخابات تحت رعاية الدولة" (انظر الحاشية ٢٠).

٢٢- هيومن رايتس ووتش، "موجة اعتقالات في صفوف المعارضة"، 28 أغسطس 2015،
< https://www.hrw.org/news/2015/08/28/sudan-wave-opposition-arrests>

كان معارضاً للأصولية الإسلامية ومسانداً للعلمانية. وأبلغ جهاز الأمن والمخابرات الوطني رئيسة المركز بأن السلطات قررت إغلاق المركز بسبب عدم تجديد وزارة الثقافة في ولاية الخرطوم ترخيصه، وبأن المركز سيتسلم إشعاراً رسمياً بإغلاق المركز قريباً. وتلقى المركز يوم ٢١ يناير ٢٠١٥ الخطاب رقم ١/٢٠١٥ من وزارة الثقافة بإلغاء تسجيله[٢٣].

وفي ٢٩ يناير ٢٠١٥ قام مسجل المجموعات الثقافية في وزارة الثقافة السودانية بإلغاء تسجيل اتحاد الكتاب السودانيين دون ذكر الأسباب أو الإشارة إلى التشريع ذي الصلة[٢٤]. الجدير بالذكر أن اتحاد الكتاب السودانيين يعمل على تعزيز الحوار والبحث عن حلول للصراعات من خلال الثقافة، مع التركيز على حرية التعبير والتنوع. ويعقد الاتحاد اجتماعات للكتاب وينشر أعضاؤه أعمالهم في صورة مطبوعة أو من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني.

وقد أقدمت قوة مدججة بالسلاح من ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني على مداهمة مقر مركز "تراكس" للتدريب والتنمية البشرية بوسط الخرطوم يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥ ، إبان استضافته دورة تدريبية، حيث وُجهت للمشاركين تهمة مناقشة مسألة مقاطعة الانتخابات العامة المقبلة. وقامت القوة بالتحفظ على أربعة أجهزة حواسيب محمولة وعلى الجهاز المركزي للإنترنت[٢٥]. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على تلك الواقعة، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات المدافع

٢٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "قوات الأمن السودانية تداهم مركز محمود محمد طه الثقافي وتقوم بإغلاقه"، ٢٣ يناير ٢٠١٥،
http://www.acjps.org/ar/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF/

٢٤- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "وزارة الثقافة السودانية تأمر بحل اتحاد الكتاب السودانيين"، ٣ فبراير ٢٠١٥،
<http://www.acjps.org/sudans-ministry-of-culture-orders-the-closure-of-the-sudanese-writers-union/>

٢٥- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، " احتجاز مدافع سوداني عن حقوق الإنسان تحت تهم لا أساس لها وآخرين في خطر بعد المداهمة المسلحة لمركز الخرطوم للتدريب (تراكس)"، ١٨ أبريل ٢٠١٥،
http://www.acjps.org/ar/%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD/

عن حقوق الإنسان عادل بخيت الذي يعمل في مركز تراكس للتدريب في الخرطوم. وقد أطلق سراحه بكفالة بعد التحفظ عليه واحتجازه لدى الشرطة لمدة ١٧ يوماً. ولم تُسقط عنه بشكل نهائي الاتهامات الجنائية الخطيرة التي وجهت له في السابق[٢٦].

وتعرضت مدافعة حقوق الإنسان ساندرا كدودة للاختطاف على يد مجهولين يوم ١٢ أبريل، وهي مؤيدة لحقوق الشباب والنساء ومناصرة قوية للحقوق البيئية اشتهرت بالصراحة والجرأة. ثم عادت كدودة إلى منزلها وبها إصابات عديدة بعد مرور أربعة أيام على اختطافها عنوة. وألقت جماعات محلية لحقوق الانسان فضلاً عن أفراد أسرة كدودة اللوم لاختفائها على جهاز الأمن والمخابرات الوطني[٢٧]. وفي يوم ٢٠ أبريل، ذهب عملاء من جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى منزل ساندرا واعتقلوا زميلها الدكتور جلال مصطفى محمد يوسف، وهو عضو بارز في حزب المؤتمر السوداني المعارض، حيث كان يتحدث على الهاتف مع ساندرا وقت اختطافها وأبلغ الشرطة بالحادث في اليوم التالي[٢٨].

انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح:

احتدمت العمليات القتالية وارتفعت موجة النزوح الجماعي وتفاقمت أزمة الغذاء في السودان خلال عام ٢٠١٥ ، لا سيما في مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ويوجد حالياً ١.٧ مليون نازح داخلياً في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق[٢٩]، وأكثر من

٢٦- فرونت لاين ديفندرز، "السودان – الإفراج المشروط عن عادل بخيت"، 6 مايو 2015،
https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28655

٢٧- فرونت لاين ديفندرز، "إصابة المدافعة عن حقوق الإنسان السودانية ساندرا كدودة أثناء اختفائها لمدة أربعة أيام"، ١٦ أبريل ٢٠١٥،
https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28566

٢٨- منظمة العفو الدولية، " السودان: الاعتداء على حرية التعبير" انظر الحاشية ٢٠.

٢٩- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (وكالة المعونة الأمريكية)، "السودان- حالة طوارئ معقدة"، ١٢ فبراير ٢٠١٥،
<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/02.12.15%20-%20USAID-DCHA%20Sudan%20Complex%20Emergency%20Fact%20Sheet%20%232.pdf>

٢.٥ مليون نازح في دارفور. وقد اتسمت النزاعات بشن هجمات مباشرة وعشوائية على أهداف مدنية، وبأعمال قتل وعنف جنسي، وبتدمير الممتلكات، وفقدان سبل العيش[٣٠].

وأودت الغارات الجوية والهجمات الأرضية العشوائية التي شنتها القوات الحكومية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بآلاف النساء والأطفال إلى المخيمات المكتظة في دارفور وفي دولة تشاد المجاورة وإلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا. وقد قام أفراد القوات الحكومية فضلاً عن المتمردين ورجال مسلحين آخرين باغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن في ظل إفلات شبه كامل من العقاب عبر مناطق نزاع عديدة في المنطقة[٣١]. وقد تم تسجيل حوالي٤٠٠.٠٠٠ نازح جديد داخل البلاد في الفترة من يناير وحتى أغسطس من ٢٠١٤ 2014. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، يوجد في السودان ٦.٩ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية[٣٢].

دارفور:

مازال الوضع الأمني في دارفور خطيراً للغاية. وقد خلق النزاع الدائر عقبات أمام حماية المدنيين الأبرياء وأعاق وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. ولقي العديد من المدنيين حتفهم في دارفور إما بسبب أعمال العنف أو الأمراض الناجمة عن النزاع، أو المجاعة أو الجفاف. وتعرضت آلاف القرى للدمار وفقدت فئات لا تعد ولا تحصى من السكان سبل معيشتها. وانتشر العنف الجنسي ضد النساء والفتيات على نطاق واسع.

٣٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "الحكومة السودانية تقوم بعمليات تهجير قسري للسكان وحرق قراهم في ولاية النيل الأزرق؛ احتجاز في الحبس الانفرادي للمدنيين الذين تفترض السلطات انتماءهم للمتمردين"، ١٧ يونيو ٢٠١٥/
<http://www.acjps.org/sudan-forcibly-displaces-and-sets-villages-on-fire-in-blue-nile-civilians-presumed-to-be-affiliated-with-rebels-detained-incommunicado/>

٣١- هيومن رايتس ووتش، "تقارير: حرب السودان على النساء والفتيات"، 12 أكتوبر 2015،
<https://www.hrw.org/news/2015/10/12/dispatches-sudans-war-women-and-girls>

٣٢- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "ملف عمليات المفوضية في البلدان – السودان"،
< http://www.unhcr.org/pages/49e483b76.html>

ولم تحرز الحكومة أي تقدم ملموس في محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور منذ عام ٢٠٠٣، وعن قتل ما يربو على ١٧٠ متظاهراً في سبتمبر ٢٠١٣، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة[٣٣].

وأعلن الرئيس البشير في ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٤ استئناف "عملية صيف الحسم"، وذلك بهدف القضاء على الحركات المسلحة التي لم تستجب لدعوة الحكومة للحوار. ونشب في أعقاب الإعلان قتال مكثف بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان / فصيل عبد الواحد في شرق جبل مرة ومع حركة تحرير السودان/ مني مناوي بالقرب من الطويلة في شمال دارفور[٣٤].

وأُطلقت حملتان وحشيتان لمكافحة التمرد في عامي ٢٠١٤و٢٠١٥، بقيادة قوات الدعم السريع التي أُنشئت في منتصف عام ٢٠١٣، وهي قوات حكومية تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني تتألف إلى حد كبير من ميليشيات قبلية سابقة. وقامت قوات الدعم السريع بمهاجمة القرى مراراً وتكراراً، حيث أحرقت المنازل ونهبتها، واعتدت بالضرب على سكان تلك القرى واغتصبت نساءها وفتياتها، بل وأعدمت القرويين. وتلقت تلك القوات دعماً جوياً وأرضياً من القوات المسلحة السودانية ومن فصائل أخرى مدعومة من الحكومة، شملت مجموعة متنوعة من المليشيات المعروفة باسم جنجويد[٣٥].

وتحققت المنظمات الإنسانية من وضع أكثر من ١٠٤.٠٠٠ نازح جدد في عام ٢٠١٥ ، وتلقت تقارير غير مؤكدة عن ٦٩.٠٠٠ شخص آخرين معظمهم في مناطق يصعب الوصول إليها في جبل مرة وحوله. وقد عاد حوالي ٥٠.٠٠٠ نازح إلى مواطنهم الأصلية منذ بداية

٣٣- هيومن رايتس ووتش، تقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل، سبتمبر ٢٠١٥،
https://www.hrw.org/news/2015/09/21/universal-periodic-review-submission-sudan

٣٤- "تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" ٢٦ فبراير ٢٠١٥، S/2015/141
http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_141.pdf

٣٥- هيومن رايتس ووتش، "رجال بلا رحمة: قوات الدعم السريع السودانية تهاجم المدنيين في دارفور"، ٩ سبتمبر ٢٠١٥،
https://www.hrw.org/node/280756/

العام، ولكن مازال عدد إجمالي يفوق ٢.٦ مليون شخص في عداد النازحين في دارفور[٣٦]. وقامت قوات الجيش السوداني باغتصاب أكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة في هجوم منظم على بلدة تابت في شمال دارفور في شهر أكتوبر عام ٢٠١٤[٣٧].

ويتسم الوضع كذلك بزيادة "مثيرة للقلق العميق"[٣٨] في الهجمات العنيفة التي شنها مهاجمون مسلحون ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وضد العاملين في المجال الإنساني. ففي يوم ٢٤ مايو قتل مسلحون مجهولون كانوا على متن دراجة بخارية موظفاً محلياً يعمل في بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بالقرب من قاعدة البعثة في زالنجي بوسط دارفور. ولم يتحدد الدافع وراء هذا الهجوم.

جنوب كردفان والنيل الأزرق:

استمر على مدار العام القتال الذي بدأ في يونيو وسبتمبر من عام ٢٠١١ بين القوات التابعة للحكومة السودانية والمعارضة المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. وتواصلت حملة الأربع سنوات من الهجمات البرية والجوية العشوائية التي شنتها الحكومة السودانية، حيث استهدفت المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جبال النوبة في جنوب كردفان والنيل الأزرق[٣٩].

٣٦- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" ٢٦ فبراير ٢٠١٥، S/2015/141
http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_141.pdf

٣٧- هيومن رايتس ووتش، "حرب السودان على النساء والفتيات"، (انظر الحاشية ٣٩).

٣٨- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الاجتماع رقم 7460، SC/11924 ادموند موليت، ١٠ يونيو ٢٠١٥،
http://www.un.org/press/en/2015/sc11924.doc.htm

٣٩- خطاب إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول بصفة مراقب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، " تدهور خطير في حقوق الإنسان والوضع الإنساني في السودان"، ٣ سبتمبر ٢٠١٥،
https://www.defenddefenders.org/2015/09/un-human-rights-council-gravely-deteriorating-human-rights-and-humanitarian-situation-in-sudan/

وكثفت الحكومة السودانية "حملة الحسم" الرامية إلى القضاء على متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال بشكل ملحوظ خلال شهر مايو عام ٢٠١٥، حيث سعت الحكومة لإحراز مكاسب قبل حلول موسم الأمطار القادم[٤٠]. وتسبب القتال في نزوح ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص من المنطقتين خلال هذا الشهر[٤١]. وتكبد العديد من النازحين خسائر فادحة من فقدان معظم السلع والمخزونات الغذائية التي كانوا يحتفظون بها في منازلهم وتعرضت للنهب والحرق على يد الفصائل الموالية للحكومة – قوات الدعم السريع وقوات الدفاع الشعبي بصفة خاصة.

وأجبرت الحكومة حوالي ١٢.٠٠٠ شخص في ولاية النيل الأزرق على الانتقال إلى مشارف العاصمة الدمازين. ويعيش النازحون الجدد في الوقت الراهن في ظل ظروف إنسانية حرجة للغاية، بعد أن فقدوا مخزونهم من المواد الغذائية وممتلكاتهم بما فيها البذور، ولن يتمكنون كذلك من زراعة الأرض في موسم الأمطار الذي أوشك على الحلول. ومن المتوقع أن ينتقل كثير من النازحين الجدد من جنوب كردفان إلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان. ولن تتمكن المنظمات الدولية ولا وحدة التنسيق من تقييم وضع النازحين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة نظراً للحظر الذي فرضته الجهات الحكومية على الوصول إلى تلك المناطق[٤٢].

وقامت القوات المسلحة السودانية بحرق ثلاث قرىٍ بولاية النيل الأزرق تقطنها غالبية من جماعة الانقسنا العرقية. كما أصدرت القوات المسلحة تعليمات لسكان أربع قرى بمغادرة ديارهم وهددتهم بأنها ستعتبر من يرفضون المغادرة أعضاءً في الحركة الشعبية– قطاع الشمال[٤٣].

٤٠- الائتلاف السوداني، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان– مايو ٢٠١٥"،
http://www.sudanconsortium.org/darfur_consortium_actions/reports/2015/SK-BNUpdateMay15FINAL.pdf

٤١- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، مايو ٢٠١٥،
<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SKBN-CU-Humanitarian-Update-May-2015.pdf>

٤٢- المرجع نفسه.

٤٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، السودان يجبر سكان قرىٍ في النيل الأزرق على النزوح ويضرم فيها النيران.

واستمر القصف الجوي العشوائي الموجّه في إثارة الخوف والتوتر بين صفوف السكان المدنيين. ففي الفترة من يناير وحتى أبريل ٢٠١٥، أسقطت القوات الجوية السودانية ٣٧٤ قنبلة على ٦٠ موقعاً في جميع أنحاء جنوب كردفان[٤٤]. وفي مارس ٢٠١٥ ، أُلقيت ٢١ قنبلة على مناطق مختلفة من ولاية النيل الأزرق، حيث انفجرت قنبلتان منها على ارتفاع، ما يُعتبر دليلاً على استخدام قنابل عنقودية[٤٥]. وأُلقي ما يقدر بنحو ١٨٠ قنبلة، من بينها أربع قنابل عنقودية وحوالي ٣٠٠ قذيفة على مواقع مدنية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في شهر مايو ٢٠١٥، ما أدى إلى وفاة خمسة أشخاص وإصابة تسعة عشر آخرين[٤٦].

وحسبما ورد من تقارير، لقي عدد لا يقل عن ١٠٠ مدني حتفهم، من بينهم ٢٦ طفلاً، خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من جراء القصف الجوي أو عقب انفجار ذخائر غير متفجرة ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب في جنوب كردفان[٤٧].

وكان تكثيف القصف الجوي على المواقع المدنية في شهري مايو ويونيو استراتيجية ثابتة للقوات المسلحة السودانية كل عام منذ بداية الحرب الأهلية، من أجل تعطيل أنشطة الزراعة والفلاحة، مع ما لذلك من تأثير سلبي واضح على السكان المتضررين من جراء الحرب في المنطقتين المذكورتين[٤٨].

٤٤- منظمة العفو الدولية، "ما من أحد يعبأ بنا؟ أربع سنوات من الهجمات بلا هوادة على ولاية جنوب كردفان السودانية"، ٤ أغسطس ٢٠١٥،
https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=afr54%2f2162%2f2015&language=ar

٤٥- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، السودان يجبر سكان قريٍ في النيل الأزرق على النزوح ويضرم فيها النيران.

٤٦- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، (انظر الحاشية ٤٩).

٤٧- هيومن رايتس ووتش، "السودان: ازدياد أعداد الأطفال القتلى والمصابين تحت وطأة القصف"، ٦ مايو ٢٠١٥،
https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/06/269867

٤٨- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، (انظر الحاشية ٤٩).

التعذيب وسوء المعاملة:

ينتشر استخدام التعذيب في جميع أنحاء السودان[٤٩]. وتستخدم السلطات السودانية التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لتخويف المعارضين وإسكات المعارضة. ويُعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون السياسيون والاجتماعيون الآخرون والنازحون داخل البلاد والطلاب أكثر الفئات عرضة للتعذيب وسوء المعاملة بشكل خاص.

ويمتلك جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات تمكنه من اعتقال واحتجاز الأفراد لمدة قد تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون رقابة قضائية. ويُحتجز المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان في أغلب الأحيان في زنازين جهاز الأمن والمخابرات التي تقع خارج نطاق اختصاص قوانين ولوائح السجون، حيث يُسامون أيضاً صنوفاً من سوء المعاملة والتعذيب.

وتتضمن أساليب التعذيب الضرب بخراطيم المياه وأعقاب البنادق والقضبان المعدنية والعصي وتكييل اللكمات، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والتعرض لأشعة الشمس المتوهجة والقيظ الشديد وللبرودة الشديدة، والحرمان من النوم، وعصب العينين، والتهديد بقتل المعتقلين وعائلاتهم، والتهديد بممارسة العنف الجنسي ورؤية زملائهم المعتقلين أثناء تعذيبهم وضربهم، فضلاً عن الإهانات اللفظية والعنصرية. ويُحتجز المعتقلون في مرافق غير ملائمة لا توجد بها كهرباء أو أسرّة أو تهوية كافية. وقد أُجبر بعض المحتجزين على البوح بعنوان بريدهم الإلكتروني وبالإفصاح عن كلمات المرور الخاصة بهم إلى فيسبوك وسكايب[٥٠].

ويواصل السودان تنفيذ عدد من العقوبات الجسدية المهينة رغم حظرها بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وهي تشمل الرجم وبتر الأطراف، والبتر من خلاف والجلد. وتصدر

٤٩- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "في اليوم الدولي لدعم ضحايا التعذيب، يجب إنهاء التعذيب وإلغاء التشريعات التي تمكن من ممارسته"، ٢٦ يونيو ٢٠١٥،
<http://www.acjps.org/sudan-on-the-international-day-in-support-of-torture-survivors-end-torture-and-repeal-enabling-legislation/>

٥٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السودان مقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل للسودان عام ٢٠١٦"، سبتمبر ٢٠١٥،
https://www.fidh.org/en/region/Africa/sudan/submission-to-the-universal-periodic-review-of-sudan-2016

المحاكم السودانية أحكاماً بالجلد للمعاقبة على تُهم من قبيل الزنا والاتهام الجائر بالزنا ومعاقرة الخمر، وعلى ١٨ جريمة أخرى منصوص عليها في القانون الجنائي لسنة ١٩٩١.

الحريات الدينية:

تزايدت القيود المفروضة على الحريات الدينية، حيث استهدُف أعضاء من الكنائس المسيحية في السودان بشكل خاص. وتعرضت الكنيسة الإنجيلية في الخرطوم بحري يوم ٢ ديسمبر ٢٠١٤ لاقتحام قوات الشرطة من أجل تفريق اعتصام بشأن فضيحة فساد. وقام أفراد الشرطة بالاعتداء بالضرب على عدد من المتظاهرين السلميين مستخدمين خراطيم المياه والعصي واعتقلوا ٣٨ عضواً من أعضاء الكنيسة. وفي وقت لاحق من شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ وشهر يناير ٢٠١٥، ألقت الشرطة القبض على قسيسين من جنوب السودان واحتجزتهما لمدة سبعة أشهر، منها أكثر من شهرين بمعزل عن العالم الخارجي، ووجهت لهما العديد من التهم بارتكاب جرائم خطيرة يُعاقب عليها بالإعدام والجلد في حالة الإدانة. وقد أُلقي القبض عليهما بعد إدلائهما بتصريحات علنية انتقدا فيها فضيحة فساد في كنيسة الخرطوم بحري ومعاملة المسيحيين في السودان[٥١].

حقوق المرأة:

لا يزال التفسير والتنفيذ التمييزيان لأحكام بعض القوانين، ومنها القانون الجنائي وقانون النظام العام وقانون الأحوال الشخصية، مسألة مثيرة للقلق. وكثيرا ما تُعتقل النساء والفتيات وتتعرضن للجلد إذا ارتكبن أفعالاً تعتبرها السلطات "فاضحة" أو "مخلة بالآداب العامة" بموجب

٥١- المركز الأفريقي للعدالة والسلام، "قسان من جنوب السودان يواجهان عقوبة الإعدام بسبب الإعلان عن معارضتهما لفضيحة فساد في كنيسة الخرطوم بحري"،
http://www.acjps.org/ar/%D9%82%D8%B3%D9%91%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

المادة ١٥٢ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ المعنونة "الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة"[٥٢].

وسمح السودان لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارة البلاد في مايو عام ٢٠١٥. وقد أشارت[٥٣] المقررة الخاصة إلى أن عدداً كبيراً من السيدات والفتيات يعشن في سياقات من عدم المساواة العميقة والتخلف والفقر والنزاع. ويتفاقم الوضع بسبب العنف في المجالين العام والخاص، المرتكب على أيدي الجهات الحكومية أو غير الحكومية على حد سواء.

ويُعتبر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، شاملاً الاغتصاب والتحرش الجنسي والإذلال في سياق النزاعات، ظاهرة مثيرة للقلق على نحو متزايد، حيث تتعرض النساء والفتيات، لا سيما من طالبات اللجوء واللاجئات، لخطر الاتجار بهن سواء أثناء العبور أو في بلد المقصد. وتجعل حالة انعدام الأمن السائدة في معظم مخيمات النازحين النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الذي ترتكبه إما عناصر إجرامية أو جماعات متمردة أو عملاء للسلطة.

ويشمل الاستهداف العنصري للطالبات من دارفور إذلالاً معيناً مرتبطة بهويتهن العرقية المتصورة، ويتضمن قص شعر الفتيات والتشكيك في هويتهن "العربية". وقد تم توثيق كافة تلك الممارسات خلال الزيارة. وحثت المقررة الخاصة في نهاية الزيارة التي قامت بها إلى البلاد حكومة السودان على "تشكيل لجنة تحقيق مكونة من شخصيات وطنية ودولية، للنظر في التقارير التي تتضمن مزاعم عن حالات اغتصاب جماعي في مناطق مختلفة، ومنها المزاعم التي أُثيرت مؤخراً حول قرية تابت".

٥٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٣"،
http://www.cihrs.org/?p=6590&lang=en

٥٣- المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة تنهي زيارتها للسودان وتدعو إلى مزيد من الحوار المفتوح والبناء بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ٢٤ مايو ٢٠١٥،
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16009&LangID=E#sthash.EyOcZ0KA.dpuf

اليمـن

"واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم"، هذا ما يلخص حالة اليمن في عام ٢٠١٥، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، وذلك بعد نحو٣ أعوام من مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي صاغت خارطة المرحة الانتقالية للبلاد في مرحلة ما بعد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. إذ تبددت آمال الشعب اليمني في إنجاز التحول الديمقراطي الذي نادت به الانتفاضة اليمنية في بداية ٢٠١١، ويواجه اليمن المتمزق مصير دول الجوار في سوريا والعراق بعد أن شهد في عام ٢٠١٥ انقسام الجيش وانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة، وسقوط البلاد في أتون حرب أهلية طائفية يتم إدارتها في إطار إقليمي. حيث يدعم التحالف العسكري العربي، الذي تقوده السعودية ويدعمه الغرب، حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ضد جماعة الحوثيين التي تتحالف مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتتهمها السعودية بتلقي الدعم من إيران.

تبدو السعودية في عهد الملك الجديد قلقة من تداعيات الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب على الوضع المركزي للمملكة السُنيّة ونفوذها في الإقليم، وفيما تخوض السعودية حربا مفتوحة في سوريا ضد إيران وأنصارها عبر وكلاء، فإنها استغلت نفوذها الاقتصادي والسياسي على حكومات عربية حليفة وتابعة لفتح جبهة جديدة في اليمن، وأشعلت حربا ضد جماعة الحوثيين، الذين تنظر لهم المملكة السُنيّة باعتبارهم وكلاء إيران الشيعية. لا تبدو أن هناك نهاية وشيكة لهذه المواجهة العسكرية، إلا أن السعودية واثقة من قدرتها على حسم الحرب.

وفيما دعمّت السعودية والإمارات العربية المتحدة القاهرة ضد جماعة الإخوان المسلمين إلى أن تم الإطاحة بحكم الجماعة في ٣ يوليو ٢٠١٣، ونشبت أزمة دبلوماسية في الخليج العربي عندما سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائهما من الدوحة بسبب الدعم القطري لجماعة الإخوان؛ فإن عام ٢٠١٥ شهد انفتاحًا من الرياض إزاء جماعة الإخوان في اليمن، التي يمثلها حزب التجمع اليمني للإصلاح. حيث ترى الرياض أنه لا مناص عن بعض المرونة مع الإخوان باليمن، كي تتفرغ لمواجهة إيران التي تنظر لها باعتبارها خطرًا وجوديًا.

هذا في الوقت الذي يستغل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية الفراغ السياسي وانهيار مؤسسات الدولة في التمدد وتجنيد المزيد من الأعضاء وتنفيذ العمليات الانتحارية[1] ومحاربة الحوثيين وكسب المزيد من الأراضي. ويهدد الفشل التام للدولة في اليمن وتمدد الجماعات والتنظيمات المتطرفة على أراضيه إلى اتساع نطاق الدمار وعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في الأعوام الأخيرة.

وقد أخفق المجتمع الدولي خلال عام ٢٠١٥ في حماية المدنيين، ووفّر مظلة حماية دبلوماسية للمسئولين عن خروقات قوانين الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بتجاهل مطالبات المنظمات الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن.

١- ازدهار التطرّف في الحرب الأهلية اليمنية، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

http://carnegie-mec.org/2015/09/07/ar- 61326/ihvi

المجتمع الدولي يخفق في إنهاء الصراع:

استهل اليمن عام ٢٠١٥ بصراع حول مسودة الدستور بين جماعة الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح من جهة، والرئيس عبد ربه منصور هادي من جهة أخرى. تأجج هذا الصراع بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة وفرار الرئيس هادي إلى عدن. فبعد ساعات من استيلاء الحوثيون على قاعدة عسكرية في شمال عدن واعتقال وزير الدفاع اليمني؛ شنت المملكة العربية السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بالتنسيق مع بلدان عربية أخرى حملة عسكرية أطلقت عليها اسم "عاصفة الحزم" لوقف التمدد الحوثي ودعم حكومة هادي[٢]. ويضم التحالف البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة.

مثّل قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الصادر في ١٤ أبريل ٢٠١٥ تأكيدا على شرعية الرئيس هادي وعلى ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يمثل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب. وطالب القرار الحوثيين بالكف عن استعمال العنف وبالانسحاب من كافة الأراضي التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، وطالب القرار الحوثيين الرد بالإيجاب على طلب الرئيس هادي منها حضور مؤتمر يعقد بالرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي بهدف تقديم الدعم لعملية الانتقال السياسي في اليمن. كان قرار مجلس الأمن تبنيًا لمشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي حظر تزويد الحوثيين بالأسلحة وفرض عقوبات على قادتهم ونجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقد ركز القرار على حظر تزويد الحوثيين بالسلاح، لكنه لم يفرض حظرًا مماثلا على تزويد قوات التحالف العربي بالأسلحة التي تسببت بقتل وإصابة آلاف المدنيين اليمنيين.

وبعد إصدار قرار مجلس الأمن بيومين استقال مبعوث الأمم المتحدة جمال بنعمر الذي تعرض لانتقادات اتهمته بالتسبب في انهيار اتفاقية السلام والشراكة الوطنية للعام ٢٠١٤

٢- اليمن في حالة حرب، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٧ مارس ٢٠١٥.

واعتبرته أحد أسباب فشل العملية الانتقالية برمتها[٣]. وبطبيعة الحال لم يشارك الحوثيون في مؤتمر الرياض الذي عقد في ١٧ مايو ٢٠١٥ بمشاركة المبعوث الدولي الجديد إسماعيل ولد الشيخ أحمد[٤]. ودعت الأمم المتحدة في ١٥ يونيو ٢٠١٥ إلى مشاورات في مدينة جنيف السويسرية لدفع الأطراف اليمنية إلى التوصل إلى اتفاق سلام، لكن المشاورات أخفقت في التوصل لاتفاق، وتبادلت الأطراف المتحاربة الاتهامات بالمسئولية عن فشلها. وأكد المبعوث الأممي أن الانقسام عميق بين أطراف الصراع، وأنه لا يوجد طرف أبدى استعداده لتقديم تنازلات، وهو "الأمر الذي حال دون التوصل إلى اتفاق كان في متناول اليد"[٥].

تلقت السعودية وتحالفها العسكري دعما من مجلس الأمن في قراره رقم ٢٢١٦، فضلا عن الدعم العسكري والاستخباراتي والدبلوماسي الذي حظيت به من العواصم الغربية. وكان الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في يوليو ٢٠١٥ بمثابة فرصة للسعودية للحصول على مزيد من الدعم الغربي كترضية "بعد أن فشلت المملكة في ثني حلفائها الغربيين عن عقد صفقة مع إيران".[٦] وتشير بعض التحليلات إلى أن نتيجة الحرب الدائرة في اليمن سيتردد صداها في سوريا، حيث يمكن لطهران أن تتخلى عن دعم الحوثيين إذا رجحت كفة الحرب لصالح التحالف العربي، في مقابل أن تحوز بعض المكاسب في معركتها الأهم في سوريا، بأن تقبل حلا وسطا يضمن بقاء الأسد، فيما قد تقبل السعودية في نهاية المطاف "درجة ما من النفوذ الإيراني في المشرق العربي، في مقابل تعزيز نفوذها في منطقة الخليج".[٧]

وقد تمتعت الحملة العسكرية السعودية منذ ساعاتها الأولى بالدعم الأمريكي. إذ فور بدء العملية العسكرية "عاصفة الحزم" أعلن البيت الأبيض عن موافقة الرئيس أوباما على تقديم

٣- لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٦ أبريل ٢٠١٥.
http://carnegie-mec.org/2015/04/16/ar-59818/i7bb

٤- مؤتمر الرياض لـ"إنقاذ اليمن" ينطلق اليوم بغياب الحوثيين، الجزيرة. نت، ١٧ مايو ٢٠١٥.

٥- ولد الشيخ أحمد يأسف للانقسام العميق بين الأطراف اليمنية ويؤكد أن مشاورات جنيف كانت خطوة أولى، إذاعة الأمم المتحدة، ٢٤ يونيو ٢٠١٥.
http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/172245/#.Vn8mC1KUqZY

٦- أي انعكاسات للاتفاق النووي الإيراني على الحر(و)ب في اليمن؟، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.
http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-61630/ijba

٧- الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط، لينا الخطيب، الحياة اللندنية، ١ أبريل ٢٠١٥.

مساعدة لوجستية ومخابراتية لدعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية، وذلك عبر خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي[٨]. واستمر الدعم الأمريكي المباشر للحليف السعودي طوال الشهور التالية، سواء عبر تزويده بالذخائر أو عبر لعب دور مباشر في تنسيق العمليات الجوية لقوات التحالف، وذلك برغم تجاهل السعودية لنداءات المنظمات الحقوقية الدولية المطالبة بضرورة إجراء تحقيقات عاجلة في الضربات التي يبدو أنها غير قانونية من قبل طائرات التحالف، وسقط فيها العديد من الضحايا المدنيين، ويمكن أن يؤدي تجاهل المملكة لقوانين حرب أن يورط البلدان التي تزودها بالأسلحة، فضلا عن أن "مشاركة القوات الأمريكية في هجمات محددة قد يجعلها مسئولة عن انتهاكات ممكنة لقوانين الحرب من قبل قوات التحالف"[٩]. كما تلقت السعودية دعمًا بريطانيًا تمثل في توفير السلاح والدعم الدبلوماسي، حيث باعت المملكة المتحدة معدات عسكرية للسعودية وزعمت أنها تراقب مدى امتثال قوات التحالف لقواعد القانون الإنساني الدولي، فيما رفض عدد من الوزراء البريطانيون الإقرار بأن قوات التحالف العربي تنتهك قوانين الحرب[١٠].

كما أجهضت الدول الغربية وأيضا الدول العربية المنضوية في التحالف الذي تقوده السعودية مشروع قرار طرحته هولندا أمام المجلس الأممي لحقوق الإنسان في جنيف، وكان المشروع بشأن تكليف بعثة تابعة للأمم المتحدة بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن منذ سبتمبر ٢٠١٤، وكان يمثّل استجابة لتوصية زيد بن رعد، المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان، بتشكيل هيئة دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في مزاعم متعلقة بتجاوزات وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد وردت التوصية في تقرير المفوض السامي الصادر في ٧ سبتمبر ٢٠١٥ حول اليمن[١١]. وقد أعلن

٨- البيت الأبيض: اوباما أجاز الدعم للعملية السعودية في اليمن، رويترز، ٢٦ مارس ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MM07C20150326

٩- على الولايات المتحدة رفض بيع قنابل للسعودية، هيومن رايتس ووتش، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/20/283707

١٠- اليمن: التحالف يستخدم صاروخ بريطاني الصنع في غارة غير مشروعة، هيومن رايتس ووتش، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/25/283920

11 -Situation of human rights in Yemen, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 7 September 2015, (***A/HRC/30/31***).

المستشارون الخاصون للأمم المتحدة بشأن منع الإبادة الجماعية عن تأييدهم لتوصية رعد بتشكيل هيئة التحقيق الدولية، فيما أعلن الأردن عن رفضه المطلق لتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول اليمن[١٢].

وقد أدت الضغوط القوية التي مارستها السعودية، في ظل غياب مساندة واشنطن ولندن للقرار، إلى دفع هولندا لسحب مشروع القرار. ثم سمحت الدول الكبرى للسعودية التي تتهمها منظمات حقوقية دولية بالمسئولية عن انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب في اليمن، بأن تصوغ وحلفائها مشروع قرار لا يتضمن الإشارة لفتح تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن[١٣]. وهو ما يمثّل حماية ومساندة لقادة الحكومات والجيوش المسئولين عن ما يمكن اعتباره جرائم حرب وضمان إفلاتهم من العقاب، وإهدار لحقوق الضحايا المدنيين في اليمن.

ونجحت قوات الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف العربي ومن الغرب بتحقيق اختراق في ١٧ يوليو ٢٠١٥ بانتصارها في معركة تحرير عدن. وتراجع المقاتلون الحوثيون وقوات علي عبد الله صالح إلى الشمال، وتساقطت مواقع الحوثيين في محافظات لحج وأبين والضالع وشبوة[١٤]. فيما استمرت قوات التحالف في قصف مواقع الحوثيين في مدينة تعز دون أن تنجح في تحريرها مثل عدن[١٥]. واستمر الحوثيون وقوات الحرس الجمهوري في فرض حصار محكم على مدينة تعز ما أعاق وصول مساعدات الإغاثة إلى المدينة المحاصرة منذ منتصف ٢٠١٥[١٦]. وفي تلك الأثناء استطاعت الأمم المتحدة إقناع أطراف الصراع اليمنيين بالمشاركة

١٢- مفوض حقوق الإنسان يأسف للانتقادات التي وجهت لتقريره حول اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=24608#.VoBZNVKUqZZ

١٣- الأمم المتحدة ـ مجلس حقوق الإنسان يخذل المدنيين اليمنيين، هيومن رايتس ووتش، أكتوبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/02/281885

١٤- عام من الأزمة السياسية والصراع المسلح في اليمن، أنور العنسي، بي بي سي، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150921_yemen_sanaa_one_year_under_huthis

١٥- الحرب في اليمن: الحوثيون "يسيطرون على مواقع جديدة" في تعز، بي بي سي، ٥ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151205_yemen_taiz_huthis_gains

١٦- النزاع في اليمن: قصف مدينة مأرب واغتيال مقدم في الجيش فيها، بي بي سي، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151226_yemen_conflict_marib

في مباحثات جديدة للسلام في جنيف في منتصف ديسمبر ٢٠١٥[١٧]. كما مارست واشنطن ولندن ضغوطا على الرئيس هادي والجانب الحكومي من أجل تقديم تنازلات وعدم التشدد في طلب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦[١٨].

وقد تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وإعلان هدنة بين الطرفين في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ تزامنًا مع بدء المفاوضات في جنيف؛ إلا أن الهدنة تعرضت لعدة خروقات من الطرفين، ولم تنجح المفاوضات في التوصل لنتيجة ملموسة، وأعلن المبعوث الأممي أن طرفي النزاع في اليمن اتفقا في ختام ستة أيام من المفاوضات في سويسرا على عقد جولة مباحثات جديدة في ١٤ يناير[١٩].

انعقد مجلس الأمن الدولي لبحث المسألة اليمنية[٢٠] بعد إخفاق محادثات السلام التي لم تسفر عن نتائج، وفشل أطراف النزاع في احترام وقف إطلاق النار الهش. وخلال اجتماع في نيويورك، دعت الدول الـ١٥ في مجلس الأمن "جميع الأطراف اليمنية إلى مواصلة وتسريع المشاورات السياسية الشاملة التي ترعاها الأمم المتحدة". وطالب الأعضاء أيضا بإعادة فتح الموانئ للتجارة ووصول المساعدات "من دون تأخير"، في انتقاد للحصار الذي يفرضه التحالف العربي الذي تقوده السعودية لدعم القوات الحكومية. ويبدو أن الدول الغربية التي وفرت الحماية والمساندة للسعودية، ترغب في إنهاء الحرب في اليمن سريعًا، لتتفرغ للجبهات المفتوحة في سوريا والعرق، وخشية من تمدد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وتعزيز مواقعهما في اليمن، في ظل غياب السلطة المركزية.

جري اجتماع مجلس الأمن في إطار الضغوط التي تمارسها دول غربية على السعودية لإنهاء الحرب. إذ يعد هذا الاجتماع هو أول اجتماع علني للمجلس بشأن اليمن منذ بدء

١٧- الأمين العام يرحب ببدء محادثات اليمن ويحث الأطراف على الالتزام بوقف الأعمال القتالية، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.unic-eg.org/16737

١٨- الغرب يضغط من أجل السلام في اليمن في منطقة ترزح تحت نير الفوضى، رويترز، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TX1V920151214?sp=true

١٩- المبعوث الأممي إلى اليمن يأمل بوقف دائم لإطلاق النار، أ ف ب، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

20- Security Council Press Statement on Situation in Yemen, 23 December 2015.
http://www.un.org/press/en/2015/sc12184.doc.htm

الحملة العسكرية للتحالف العربي في مارس ٢٠١٥. وقد شارك فيه الأمير زيد بن رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأعلن أن الحملة العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن تتحمل المسئولية فيما يبدو عن "عدد غير متناسب" من الهجمات على مناطق مدنية. وأضاف زيد أنه "تابع بقلق بالغ القصف الشديد من البر والجو على مناطق في اليمن بها كثافة عالية من المدنيين وتدمير بنية تحتية مدنية مثل المستشفيات والمدارس"[٢١]. وقالت سمانثا باور سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة –وقد تولت رئاسة المجلس خلال ديسمبر– إن كل الأطراف يتعين عليها الالتزام بالقانون الإنساني. وقالت إن الحوثيين عليهم وقف القصف العشوائي للمدنيين والهجمات عبر الحدود. وأضافت باور "سنواصل أيضا حث التحالف الذي تقوده السعودية على ضمان الاستهداف القانوني والمحدد، والتحقيق الشامل في جميع المزاعم الموثوقة عن سقوط ضحايا من المدنيين، وإجراء التعديلات اللازمة لتجنب مثل هذه الحوادث"[٢٢].

وقد استمرت المعارك بين الحوثيين والقوات الموالية، وفي مساء ٢٣ ديسمبر الذي شهد اجتماع مجلس الأمن بشأن اليمن، وبعد أيام قليلة من الاتفاق على اسئناف مباحثات السلام في يناير ٢٠١٦، دعا زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أنصاره إلى عدم هدر الوقت في الرهان على الأمم المتحدة، متهمًا المنظمة الدولية بأنها تؤدي دورها ونشاطها وفقا للسياسات الأميركية[٢٣].

إن الأخطاء التي ارتكبتها الأمم المتحدة والوفود الدبلوماسية الغربية خلال ٢٠١٥ بدعم السعودية وتقويض الجهود المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية إرضاء لحكومة الرياض، يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض مصداقية المنظمة الدولية ويُضعف قدرتها على إدارة مفاوضات الأطراف المتحاربة وقيادة مباحثات جادة تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة والسلام

٢١- الأمم المتحدة: التحالف العربي مسؤول عن معظم الهجمات على المدنيين باليمن، رويترز، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٢- الأمم المتحدة: التحالف العربي في اليمن متهم بشن هجمات استهدفت المدنيين، فرانس ٢٤، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٣- استمرار المعارك في اليمن وزعيم الحوثيين يدعو ل"عدم الرهان على الأمم المتحدة"، أ ف ب، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥.

وإنصاف الضحايا. سيدفع اليمن فاتورة فشل الأمم المتحدة وتواطء العواصم الغربية مزيدًا من الدماء والضحايا وانعدام الاستقرار الذي قد ينتقل إلى دول مجاورة ويمزق أوصال المنطقة.

الوضع الإنساني في اليمن خلال عام: كارثة إنسانية:

تحالفت جهود كل الأطراف اليمنية والإقليمية ضد مصالح وحقوق المدنيين اليمنيين الذين تتفاقم معاناتهم اليومية، فيواجهون الموت في قصف غارات التحالف العربي أو نيران قوات الحوثيين، ويعانون من التهجير القسري وسوء التغذية وانهيار الخدمات الأساسية في التعليم والصحة. حيث امتد الصراع إلى ٢٠ من أصل ٢٢ محافظة في البلاد، وقالت الأمم المتحدة إن الصراع الذي بدأ في ٢٦ مارس ٢٠١٥ قد أودى بحياة نحو ٦ آلاف شخص نصفهم تقريبا من المدنيين، من بينهم نحو ٦٠٠ طفل وجرح نحو ٩٠٠ آخرون وهي زيادة بمقدار خمسة أمثال عدد الضحايا في ٢٠١٤[٢٤].

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، تنهار الخدمات الأساسية بوتيرة سريعة، ولا يتمكن أكثر من ١٤ مليون شخص من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، و يعاني نحو ثلاثة ملايين طفل وامرأة من سوء التغذية أو الخدمات الوقائية. كما أن نحو ٢١.٢ مليون شخص – أي بنسبة ٨٢ في المائة من السكان– هم حالياً بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الضرورية أو حماية حقوقهم الأساسية. وأعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن نحو ٢.٣ مليون شخص قد أُجبروا على الفرار من ديارهم (نازحين)، وأن ١٢٠ ألف شخص آخرين قد فروا من البلاد، وأشار إلى أن "أكثر من ١٩ مليون شخص يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وأكثر من ١٤ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٧.٦ مليون يواجهونه بدرجة حادة، وأن نحو ٣٢٠ ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد"[٢٥]. وقبل أيام من نهاية ٢٠١٥ ناشدت منظمة الصحة العالمية

٢٤- الأمم المتحدة: التحالف العربي مسؤول عن معظم الهجمات على المدنيين باليمن، رويترز، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٥- الأمم المتحدة تحذر من وضع إنساني قاتم في اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٨ نوفمبر ٢٠١٥.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25046#.Vn8ImlKUqZZ

والشركاء في مجال الصحة توفير ٣١ مليون دولار لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية لنحو ١٥ مليون شخص في اليمن في ظل انهيار نظام الصحة اليمني[٢٦].

استهداف المدنيين:

يزعم كل من طرفي الصراع في اليمن أنه يدافع عن حقوق الشعب اليمني، إلا أن هذا الزعم يسقط في الممارسة العملية التي تشهد سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين في قصف غارات التحالف، فضلا عن مسئولية قوات الحوثيين عن تعرض المدنيين لأخطار غير ضرورية، وقتلهم.

منذ الأيام الأولى للحملة العسكرية التي تقودها السعودية، بدأ نزيف المدنيين بسبب الضربات الجوية[٢٧]. وقد تجاهل قادة السعودية والولايات المتحدة نداءات المنظمات الدولية المطالبة بتوفير الحماية اللازمة للمدنيين وتقليل الأضرار التي تلحق بهم خلال العمليات العسكرية[٢٨]. وأظهرت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية استهانة متواصلة بحياة المدنيين؛ حيث قصفت طائرات التحالف منشآت مدنية وقتلت العديد من المدنيين في غاراتها التي استهدفت مخيمًا للنازحين[٢٩] ومصنع[٣٠] ومخزنا للمساعدات الإنسانية في شمالي اليمن[٣١]، كما

٢٦- منظمة الصحة العالمية: ثمة حاجة ماسة للدعم لتوفير الخدمات الصحية لـ ١٥ مليون شخص في اليمن، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25215#.Vn8RUlKUqZY

٢٧- اليمن ـ سقوط ضحايا مدنيين بسبب الضربات الجوية التي تقودها السعودية، هيومن رايتس ووتش، ٢٨ مارس ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/28/267643

٢٨- على التحالف السعودي والولايات المتحدة تقليص الضرر اللاحق بالمدنيين في اليمن، هيومن رايتس ووتش، ١٣ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/13/269572

٢٩- اليمن ـ غارات جوية على مخيم تثير بواعث قلق جسيمة، هيومن رايتس ووتش، ٢ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/02/267715

٣٠- اليمن ـ غارة جوية على مصنع تقتل ٣١ مدنياً، هيومن رايتس ووتش، ١٥ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/15/269646

٣١- اليمن- قصف أحد المستودعات يهدد إيصال المساعدات، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/22/269731

استخدمت قوات التحالف الذخائر العنقودية المحظورة في هجمات على مناطق خاضعة للحوثيين شمال اليمن[٣٢]، ويؤكد الخبراء أن هذا النوع من الذخائر يُعرف بكونه سلاحًا لا يستطيع التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وتُشكل بقاياها غير المتفجرة تهديدًا للمدنيين، حتى بعد انقضاء فترة طويلة من القتال، وتوجد أدلة على تكرار استخدام قوات التحالف للصواريخ المحمّلة بالذخائر العنقودية[٣٣].

كما تم توثيق تداعيات تنفيذ قوات التحالف العربي لـ ١٢ غارة جوية على المعقل الحوثي في صعدة بشمال اليمن، وتسببت الغارات في تدمير أو إتلاف منازل مدنية وخمسة أسواق ومدرسة ومحطة وقود، رغم غياب الأدلة على استخدامها في أغراض عسكرية، وقتل ٥٩ من المدنيين، بينهم ٣٥ من الأطفال[٣٤]. واستهدفت طائرات التحالف مبان سكنية وقتلت ما لا يقل عن ٦٥ مدنيا بينهم ١٠ أطفال[٣٥]، ودمرت طائرات التحالف مستشفى شمالي اليمن تدعمه منظمة "أطباء بلا حدود"[٣٦].

قالت الأمم المتحدة إن العمليات العسكرية وقع خلالها نحو ٦ آلاف قتيل نصفهم تقريبا من المدنيين، ووثقت منظمات دولية انتهاكات قوات التحالف لقوانين الحرب واستهداف المدنيين والمنشآت المدنية؛ إلا أن السعودية تنفي مسئوليتها ومسئولية قوات التحالف عن هذه الانتهاكات، وشككت في أرقام وتقديرات الأمم المتحدة، وقالت إن الأمم المتحدة غير متواجدة

٣٢- اليمن ـ ذخائر عنقودية تُعرّض المدنيين للخطر، هيومن رايتس ووتش، ٣١ مايو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/31/270108

٣٣- اليمن- الصواريخ العنقودية تقتل وتصيب العشرات، هيومن رايتس ووتش، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/08/26/280499

٣٤- اليمن ـ غارات جوية غير مشروعة تقتل عشرات المدنيين، هيومن رايتس ووتش، ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/30/278552

٣٥- اليمن ـ غارات التحالف على مبان سكنية قد تشكل جريمة حرب، هيومن رايتس ووتش، ٢٨ يوليو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/28/279683

٣٦- طائرات التحالف تقصف مستشفى في اليمن، هيومن رايتس ووتش، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/27/282743

على الأرض، واتهمتها بأنها تستند في تقديراتها وفي أرقام الضحايا المزعومة إلى طرف واحد وهو الميليشيات الحوثية[٣٧].

من ناحيتها أظهرت قوات الحوثيين استهانتها بمصير المدنيين وقاطني المنشآت المدنية حيث تسببت اعتداءات الحوثيين على المناطق المحيطة بمستشفى بمدينة عدن[٣٨] في إطلاق نار متكرر على موظفي المستشفى والمرضى الموجودين فيه؛ ما نتج عنه مقتل مدنيين. كما انتهكت قوات موالية للحوثيين قوانين الحرب؛ وذلك بإطلاقها قذائف الهاون والصواريخ العشوائية بشكل متكرر على مناطق مأهولة في مدينة عدن الساحلية الجنوبية؛ الأمر الذي أدى لقتل عشرات من المدنيين بينهم أطفال[٣٩]. وقبل أن تنسحب قوات الحوثيين من مدينة عدن قامت بزرع ألغام مضادة للأفراد[٤٠] الذي تسبب في قتل عدد من الأشخاص وتعريض آخرين لخطر الموت. وكثفت جماعة الحوثيين نشاطها في تجنيد الأطفال وتدريبهم ونشرهم، في انتهاك للقانون الدولي[٤١].

ولم تكتف قوات الحوثيين بالحصار الذي تفرضه على مدينة تعز اليمينة، ومصادرتها الإمدادات الغذائية والطبية من المدنيين في تعز، الأمر الذي أدى تدهور الوضع الإنساني في المدينة[٤٢]، بل قصفت قوات الحوثيين وأخرى موالية للرئيس اليمني السابق بشكل عشوائي ومتكرر العديد من الأحياء السكنية في مدينة تعز جنوبي اليمن بقذائف الهاون وصواريخ

٣٧- مقابلة مستشار وزير الدفاع السعودي العميد الركن أحمد العسيري مع بي بي سي عربي، في النصف الأول من ديسمبر ٢٠١٥.
https://www.youtube.com/watch?v=XT5CrpmU1Cc

٣٨- اليمن ـ حوثيون ومقاتلون جنوبيون يعتدون على مستشفى في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٢٤ يونيو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/24/278341

٣٩- اليمن ـ مدفعية الحوثيين تقتل العشرات في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٢٩ يوليو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/29/279750

٤٠- اليمن ـ الحوثيون استخدموا ألغاما أرضية في عدن، هيومن رايتس ووتش، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/09/07/280851

٤١- اليمن ـ الحوثيون يرسلون الأطفال إلى القتال، هيومن رايتس ووتش، ١٢ مايو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/12/269920

٤٢- الأمم المتحدة تعرب عن القلق إزاء تدهور الوضع الإنساني في تعز، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25100#.VoB8g1KUqZY

المدفعية، مما تسبب في قتل وجرح مدنيين بينهم نساء وأطفال[٤٣]. استهداف القوات الحوثية للمدنيين تخطى الحدود اليمنية، وذلك عبر إطلاق عشرات الصواريخ المدفعية بشكل عشوائي من شمال اليمن على جنوب المملكة السعودية، مما تسبب في مقتل ما لا يقلّ عن ١٢ مدنيًا، وإصابة أكثر من عشرة آخرين بجروح[٤٤].

الحوثيون ينتهكون الحق في التعبير والتظاهر والتنظيم:

منذ استيلاءها على السلطة دأبت قوات الحوثيين على انتهاج ممارسات قمعية، وانتهكت الحق في التجمع السلمي والحق في التعبير وحرية الصحافة وكذلك الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات، فضلا عن استهداف الصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ففي الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١٥، قام مسلحون حوثيون بالاعتداء المتكرر بالضرب على متظاهرين سلميين في العاصمة صنعاء باستخدام العصي وأعقاب البنادق. واحتجزوا ٤٦ متظاهرا[٤٥]. وفي ٢٤ مارس استخدم الحوثيون القوة المفرطة وأطلقوا النيران على حشد من المتظاهرين في تعز؛ مما أدى لوفاة ٧ أشخاص وجرح أكثر من ٨٣ آخرين[٤٦]. وكان وزير داخلية اليمن المؤقت قد أصدر أوامره لشرطة صنعاء في في ٨ فبراير بمنع كافة المظاهرات غير المصرح بها بسبب "الظروف الاستثنائية" التي تمر بها البلاد[٤٧].

٤٣- الحوثيون يقصفون المدنيين في تعز، جنوبي اليمن، هيومن رايتس ووتش، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/20/282447

٤٤- اليمن ـ قوات موالية للحوثيين أطلقت صواريخ على مدينة سعودية، هيومن رايتس ووتش، ١٣ مايو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/13/269929

٤٥- اليمن – قوات الأمن والميليشيات تسيئان للمُحتجين، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ فبراير ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/02/22/266949

٤٦- اليمن ـ قوات الحوثيين تستخدم القوة المميتة ضد متظاهرين، هيومن رايتس ووتش، ٧ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/07/267829

47- https://twitter.com/BShtwtr/status/564577859545481216/photo/1

كما وثقت هيومن رايتس ووتش سبعة وقائع تتضمن الاعتداء على صحفيين ووسائل إعلام بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ و٧ مارس ٢٠١٥، يتحمل مسؤليتها قوات الحوثيين ومسلحين آخرين[٤٨].

وقامت قوات الحوثيين في أبريل ٢٠١٥ باعتقال محمد قحطان السياسي المعارض لها وأحد زعماء حزب الإصلاح[٤٩]. وفي ٥ أغسطس ٢٠١٥ قامت قوات الحوثيين باختطاف المدافع عن حقوق الإنسان عبد القادر الجنيد في مدينة تعز[٥٠]. وفي أكتوبر ٢٠١٥ منع مسئولون حوثيون مدافعة بارزة عن حقوق النساء من السفر، مرتين، للمشاركة في اجتماعات إقليمية تمهد لمحادثات السلام[٥١]. ومنذ سبتمبر ٢٠١٤، داهم الحوثيون ٣٣ منظمة غير حكومية في صنعاء وأغلقوها، وصادروا الأصول والمُعدات. ومُنعت أغلب هذه المنظمات من إعادة مُزاولة نشاطها؛ خاصة تلك المُوالية لحزب الإصلاح، بحسب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش الحالات التي تعرضت فيها المنظمات غير الحكومية في اليمن للمداهمات والمصادرة والإغلاق[٥٢].

تصاعد نفوذ تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية:

يستغل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية الفراغ السياسي وانهيار مؤسسات الدولة في التمدد وتجنيد المزيد من الأعضاء وتنفيذ العمليات الانتحارية ومحاربة الحوثيين الشيعة، الخصوم العقائديين للتنظيمين السُنيين المتطرفين. ويهدد الفشل التام للدولة في اليمن وتمدد

٤٨- اليمن ـ تصاعد الاعتداءات على الصحفيين، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ مارس ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/23/267481

٤٩- اليمن ـ الحوثيون يخفون معارضا سياسيا، هيومن رايتس ووتش، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/09/15/281178

٥٠- اليمن ـ الحوثيون يختطفون ناشطًا حقوقيًا، هيومن رايتس ووتش، ٧ أغسطس ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/08/07/280053

٥١- اليمن: الحوثيون يمنعون سفر مدافعة عن حقوق النساء، هيومن رايتس ووتش، ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/15/283442

٥٢- اليمن ـ الحوثيون يغلقون المنظمات ويحتجزون النشطاء، هيومن رايتس ووتش، ١٣ ديسمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/13/284452

الجماعات والتنظيمات المتطرفة على أراضيه إلى اتساع نطاق الدمار وعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في الأعوام الأخيرة.

وبرغم الوجود القديم والراسخ لتنظيم القاعدة في اليمن، إلا أنها تواجه منافسة قوية من تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسعى لإزاحة القاعدة وتقديم نفسه كبديل، وقد استطاع التنظيم الجديد أن يجذب بعض مقاتلي القاعدة، الذين أعلنوا نقض البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري وبايعوا زعيم تنظيم الدولة الإسلامية[٥٣].

وقد استهل تنظيم الدولة الإسلامية عملياته في اليمن في مارس بتفجيرين انتحاريين كبيرين بمسجدين للشيعة في العاصمة صنعاء سقط فيهما ١٣٧ قتيلا و٣٥٧ جريحا على الأقل[٥٤]. وفي أكتوبر نفذ التنظيم أربع هجمات انتحارية على مقر الحكومة اليمنية ومواقع عسكرية للتحالف العربي الذي تقوده السعودية، وفي نوفمبر نفذت عناصر التنظيم هجومًا داميًا على محافظة حضر موت وقتلت نحو ٥٠ جنديًا[٥٥]. وفي ٦ ديسمبر ٢٠١٥ نفّذ تنظيم الدولة الإسلامية عملية اغتيال محافظ عدن[٥٦]. وفيما يحاول تنظيم القاعدة أن يتجنب في تنفيذ عملياته الإرهابية استهداف السكان المحليين سعيًا لكسب تأييدهم؛ فإن تنظيم الدولة الإسلامية لا يبالي بمصير السكان، ويواصل تنفيذ عمليات القتل والتفجير بلا تمييز، و"وصلت وحشيته في اليمن إلى المستويات نفسها كما في سورية والعراق"[٥٧].

٥٣- موقع سايت: أنصار لتنظيم القاعدة في اليمن يبايعون الدولة الإسلامية، رويترز، ١١ فبراير ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0LF0J620150211

٥٤- وسط فوضى اليمن.. المنافسة تحتد بين الدولة الإسلامية والقاعدة، رويترز، ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PA2MJ20150630?sp=true

٥٥- تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن هجوم في حضرموت باليمن، رويترز، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0T91LW20151120

٥٦- مقتل محافظ عدن في تفجير انتحاري وتنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته، رويترز، ٦ ديسمبر ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TP04Z20151206?sp=true

٥٧- ازدهار التطرّف في الحرب الأهلية اليمنية، فارع المسلمي، مرجع سابق.

السعودية تتحالف مع إخوان اليمن ضد الحوثيين:

شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة عداء واضحًا من العواصم العربية الكبرى، سواء القاهرة أو دول الخليج، تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وقد تصاعد العداء في أعقاب الإطاحة بحكم الجماعة في مصر في منتصف ٢٠١٣. وبلغ الأمر حد نشوب أزمة دبلوماسية حادة في منطقة دول الخليج حين سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من قطر بسبب علاقتها الوثيقة ودعمها المتواصل لجماعة الإخوان المسلمين. إلا أن السعودية في عهد الملك سلمان اتخذت نهجًا مختلفًا عن نهج سلفه الملك عبد الله. حيث شهدت ٢٠١٥ انفتاحًا سعوديًا مع جماعة الإخوان في اليمن، حيث يبدو أن القلق السعودي من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة دفعها للمرونة مع الفرع اليمني لجماعة الإخوان، في إطار سعي الملك سلمان لتكوين حلف إسلامي[٥٨] سُني لمواجهة كلا من إيران وتنظيم الدولة الإسلامية.

وقد أثمرت السياسة السعودية عن إعلان حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي يشكّل امتدادًا لفكر جماعة الإخوان المسلمين، تأييده للعملية العسكرية"عاصفة الحزم" التي ينفذها التحالف العربي بقيادة السعودية، وأبدى الحزب أمله في أن"تعيد هذه العملية الأمور إلى نصابها ومسارها الصحيح، وتخرج البلاد من الأزمة التي تسبب بها الحوثيون وحلفاؤهم الذين يتحملون كامل المسؤولية عن كافة النتائج المترتبة على هذه العملية"[٥٩]. وبرغم أن التجمع اليمني للإصلاح لم يعلن مشاركته الرسمية في الحرب، إلا أن تأييده لتحالف السعودي أدى لقيام الحوثيون باعتقال أكثر من ١٠٠ من قيادات الإصلاح في يوم واحد، ومن بينهم مختفون قسريًا[٦٠]. وقد توجه كثير من قيادات الحزب إلى الرياض هربًا من بطش الحوثيين. لكن لا توجد دلائل على أن هناك تغييرًا جذريًا في التوجه السعودي إزاء التعامل مع ملف جماعة

٥٨- العاهل السعودي يتطلع لتكوين كتلة سنية جديدة في مواجهة إيران وتنظيم الدولة الإسلامية، رويترز، ٦ مارس ٢٠١٥.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0M210W20150306

٥٩- «التجمع اليمني للإصلاح» يعلن تأييده «عاصفة الحزم» ويقدم شكره لدول التحالف، الحياة اللندنية، ٣ أبريل ٢٠١٥.

٦٠- اليمن ـ الحوثيون يغلقون المنظمات ويحتجزون النشطاء، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

الإخوان المسلمين، بل إن التحالف مع إخوان اليمن لا يعدو كونه، حتى الآن، تحالف الضرورة، حيث يجمعهما العداء للحوثيين، ولا يذهب تحالفهما أبعد من ذلك[٦١].

٦١- الرياض وإخوان اليمن: العودة إلى ضبط المصنع، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٧ أغسطس ٢٠١٥.

http://carnegie-mec.org/2015/08/07/ar-61012/ien8

السـعودية

سعت السعودية خلال عام ٢٠١٥ إلى توسيع نفوذها الإقليمي، وتأسيس التحالفات العسكرية والسياسية التي تخدم بشكل رئيسي استقرار نظام الحكم في المملكة. فقد أسست المملكة وقادت تحالفين عسكريين، الأول لدحر الحوثيين في اليمن، والثاني بزعم الحرب على الإرهاب. كلا التحالفين يعملان بمعزل عن أي مراقبة أو محاسبة على الانتهاكات التي ارتكبت أو قد ترتكبها قوات أي من التحالفين. تضخ الرياض مواردها المالية والعسكرية في ماكينة الحرب في معركة نفوذ مع إيران، دون اعتبار لحياة آلاف القتلى من المدنيين وملايين النازحين الذين تسببت في مآسيهم.

وفيما أعلنت السعودية الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في إطار حرب أوسع نطاقًا ضد كل التنظيمات الإرهابية، إلا أن نطاق هذه الحرب يبدو محدود للغاية. حيث لا يبدو الفارق ملحوظًا عند مقارنة أساليب المملكة والتنظيم الإرهابي في التعامل مع المرتدين عن الإسلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، أو في موقف الطرفان من الديمقراطية والمشاركة

السياسية والتعددية الحزبية وامتلاك الصحف ووسائل الإعلام، أو من الحق في التعبير عن آراء تخالف رؤية الخليفة/العائلة المالكة وقراراتها، أوالتفسيرات التي تروج لها المؤسسة الدينية.

وبرغم تفعيل حق الترشح والتصويت للمرأة في الانتخابات البلدية، وإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية؛ يستمر القمع المنهجي لحقوق الإنسان في المملكة، ويعاني المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح والمعارضين السلميين من تلقي عقوبات السجن والجلد والإعدام، فيما يستمر التمييز ضد الأقليات الدينية وتوقيف الأشخاص بسبب معتقداتهم الشخصية.

تغييرات الملك سلمان وتقويض عملية الإصلاح:

حين تولى الملك عبد الله في ٢٠٠٥ مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، افتتح عهده كمصلح يحظى بشعبية لافتة بين مواطني المملكة، وهو ما ساعده في إجراء الانتخابات على مستوى المحليات في ٢٠٠٥ ومنح صلاحيات موسعة لمجلس الشورى ثم تعيينه أول امرأة في منصب وزاري رفيع، فضلا عن اتخاذ قرارات جوهرية للحد من سلطة لجنة كبار العلماء عبر المرسوم الملكي الصادر في ٢٠١٠. وفي عهده "تقلص نفوذ الشرطة الدينية إلى حد كبير، ولاسيما في المنطقة الغربية في المملكة، الحجاز، وخفت الرقابة على الصحافة، لاسيما بشأن القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل مثل الفصل بين الجنسين"[١].

بعد انطلاق ما يُعرف باسم الربيع العربي الذي أطاح بنظم الحكم في تونس ومصر وليبيا، قامت بعض النخب الليبرالية ودعاة الإصلاح وحقوق الإنسان بإصدار إعلان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات"[٢] و"إعلان الإصلاح الوطني"، وتمت الدعوة لاحتجاج "يوم الغضب" إلا أن الاحتجاجات التي اندلعت في ٢٠١١ كانت من الضعف الذي مكّن السلطات من إخمادها. فضلا عن أن الملك عبد الله قد أصدر مجموعة من الأوامر الملكية، تتضمن إصلاحات

١- لي نولان، إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة المَلِك، مركزبروكنجز الدوحة، مايو ٢٠١١.
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2011/05/saudi-arabia-

٢- نص إعلان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات".
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247642

اقتصادية واجتماعية، بهدف تهدئة غضب المواطنين الذين يحملون مظالم اجتماعية واقتصادية. وقد بدأت سياسة المملكة باتجاه "سد نوافذ التسامح الصغيرة التي انفتحت على الآراء المختلفة، بل إن السعودية قد مضت في حملة هائلة لترهيب واعتقال وسجن وملاحقة أي مواطن سعودي يتجرأ على معارضة سياسات الحكومة"[٣]. ويرى البعض أن تحقيق مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي من شأنه أن ينزع عن الأمراء امتيازاتهم المالية ويقلّص نفوذهم السياسي والاجتماعي. لذلك "لا يجرؤ أي ملك على تحقيق تلك المطالب الإصلاحية، حتي لو كان مقتنعا بها أصلا، لأنها ستنقل الأزمة إلى داخل الأسرة الحاكمة"[٤].

وقد رحل الملك عبد الله في بداية ٢٠١٥؛ مخلفًا تركة ثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان وإصلاحات سياسية واجتماعية هشه لم تكتمل[٥]. فضلا عن الدور السعودي في إخماد الانتفاضة في البحرين، ودعم عملية الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلا أنه في الحالة السورية تحوّل الدعم المالي والسياسي لصالح جماعات المعارضة المسلحة. وفي البحرين تدعم السعودية النظام السني ضد المحتجين الشيعة والسعي لحرمان البحرين ذات الأغلبية السكانية الشيعية من الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ خوفًا من انعكاسات التحول الديمقراطي في البحرين على سكان السعودية الشيعة بذريعة أن ذلك من شأنه أن يمنح إيران مدخلاً إليها[٦]. فيما اتجه الدعم السعودي في الانتفاضة السورية في مواجهة نظام الأسد، الحليف الإقليمي الأساسي لإيران، فتدعم المملكة المعارضة المسلحة من جانب وفي نفس الوقت انضمت للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي استولى على مناطق في سوريا والعراق.

٣- آدم كوجل، المملكة العربية السعودية: حقوق الإنسان تحت حكم الملك عبدالله، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ يناير ٢٠١٥.
https://www.youtube.com/watch?v=cK2L7ZAaHww&feature=youtu.be

٤- إبراهيم الهطلاني، الإصلاح في السعودية: خيارات مأزومة، صدى، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 22 يناير ٢٠١٣.
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=50708&lang=ar

٥- التقرير العالمي ٢٠١٥: المملكة العربية السعودية، هيومن رايتس ووتش (عن أحداث 4٢٠١).
https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country- chapters/268193

٦- فريدريك ويري، الانتفاضة البحرينية الضائعة (حوار)، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠ يونيو ٢٠١٢.

استهل الملك سلمان بن عبد العزيز (٧٩ عامًا) حكمه بسلسلة من القرارات الحازمة والتغييرات الجذرية سعيًا لترسيخ سلطته، والتي تشير إلى توجهه المحافظ وسعيه لإرضاء القيادات الدينية وعدائه لأصحاب التوجهات الليبرالية ودعاة الإصلاح. في هذا الإطار يمكن قراءة أسباب قرار الملك بإقالة وزير العدل محمد العيسى ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبد اللطيف آل الشيخ، وهما خصمان بارزان للمحافظين ورجال الدين المتشددين في السعودية[٧]. كما قام الملك سلمان بترقية اثنين من أمراء ما يُعرف بالجيل الثالث في العائلة المالكة وهما الأمير محمد بن نايف (٥٥ عامًا) الذي أصبح وليّ وليّ العهد ووزير الداخلية، والأمير محمد بن سلمان (٣٤ عامًا) نجل الملك الأصغر، الذي اعتلى منصب وزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي. ويرى بعض المحللين أن من شأن تركيز سلمان السلطة في " أيدي بعض أفراد الأسرة أن يكون له على المدى الطويل رد فعل عنيف بين العديد من أفراد الجيل الثالث الذين على ما يبدو تم إبعادهم عن السلطة في قراراته الأخيرة"[٨].

وفي أبريل قام الملك بإجراء تغيير جديد في أبريل ٢٠١٥ ليصبح محمد بن نايف ولي العهد[٩]. والأمير نايف معروف بكونه أمير محافظ ورجل أمن قاد في السابق حملة لقمع المعارضة السياسية منذ بدايات الربيع العربي. فشنت وزارة الداخلية "تحت قيادته منذ ٢٠١٢ حملة قمعية كاسحة على المعارضة السلمية، باستخدام صلاحياتها لترهيب واحتجاز وسجن أي شخص يتجرأ على انتقاد الحكومة أو الدعوة إلى إصلاحات جدية"[١٠]. وفقًا لهيومن رايتس ووتش تمكنت السلطات السعودية تحت إشراف محمد بن نايف من اقتلاع جميع المنظمات الحقوقية السعودية غير الرسمية تقريبا ومعاقبة نشطائها، كما استطاع تمرير نظاما جديدا

٧- إقالة إصلاحيين ومنح مكافآت سخية ربما تبعث إشارات على توجهات العاهل السعودي الجديد، رويترز، ٣ فبراير ٢٠١٥.

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0L714L20150203?sp=true

٨- غريغوري غوس، الصراع على العرش في المملكة العربية السعودية، مركز بروكنجز الدوحة، ٢ فبراير ٢٠١٥.

http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/02/02-saudi-arabia-game- of-thrones-gause

٩- أميران يتمتعان بنفوذ كبير سيحددان مستقبل السعودية، رويترز، ١٧ سبتمبر ٢٠١٥.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0RH2CT20150917?sp=true

١٠- لا تنخدعوا بالتغييرات السعودية (رأي)، هيومن رايتس ووتش، ٢٩ أبريل ٢٠١٥.

https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/29/270334

لمكافحة الإرهاب يتيح للسلطات تجريم حرية التعبير وتكوين الجمعيات باعتبارها أنشطة "إرهابية"، ويمنح السلطات صلاحيات شرطية واسعة لا تخضع لإشراف القضاء[١١]. إن محمد بن نايف هو الرجل القوي وقبضة القمع في المملكة، وفيما يحظى نايف بدعم وتأييد واشنطن التي أنجز لها خدمات في إطار الحرب على الإرهاب؛ فقد ذاع صيته "كشخصٍ رجعي متعنت. وربط نفسه بشكلٍ وثيق جداً بالعناصر الأكثر تزمتاً من رجال الدين، وعارض الإصلاح والتغيير، ورفض مطالب بمنح المزيد من حرية التعبير، وواصل معاملة الأقلية الشيعية كمواطنين من الدرجة الثانية"[١٢].

هكذا؛ فإن التغييرات التي أجراها الملك سلمان في ترتيب العائلة المالكة، والتي ستؤثر على مستقبل المملكة وأوضاعها السياسية والاجتماعية لمدة طويلة؛ تتماشى مع ما هو معروف عن الملك المحافظ، الذي يرى أن الديمقراطية لا تناسب المملكة، حيث صرّح في مقابلة صحفية في ٢٠١٠ عن رفضه للديمقراطية بحجة أنه "لا يمكن أن تكون لدينا ديمقراطية في السعودية، وإلا ستؤسس كل قبيلة حزبا، وسنصبح مثل العراق وتنتهي بنا الأمور إلى الفوضى"[١٣]. وهكذا ذهبت وعود الإصلاح التي داعبت شعب المملكة في العقد الماضي أدراج رياح النهج المتشدد الذي يعتنقه الملك المحافظ.

المملكة وجبهات مفتوحة مع إيران:

تنشغل السعودية دومًا وهي تتحرك في منطقة الخليج والمشرق العربي، في كيفية احتواء وصد خصمها إيران، وتقليص نفوذه في المنطقة. وذلك في إطار ما يصفه بعض المحللين بالحرب الباردة في الشرق الأوسط التي يخوضها البلدين منذ عقود. وفي إطار هذا المسعى يمتد نطاق انتهاكات المملكة العربية السعودية لحقوق الإنسان خارج حدودها الجغرافية، بل وتمثّل المملكة داعم إقليمي للنظم الاستبدادية العربية وتستغل نفوذها الدبلوماسي ومواردها

١١- المصدر السابق.
١٢- انظر: بروس ريدل، أمير مكافحة الإرهاب، مقال بروكنجز، سبتمبر ٢٠١٥.
http://www.brookings.edu/ar/research/essays/2015/the-prince- of-counterterrorism
١٣- الملك سلمان.. محافظٌ أبطأ مسيرة الإصلاحات في عهد سلفه، دويتشة فيله، ٢٣ يناير ٢٠١٥.

المالية الكبيرة في قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان. الاستثناءات هنا تكون من نصيب النظم الاستبدادية الحليفة لإيران، مثل نظام الأسد في سوريا، والذي تعتبره الرياض رجل إيران وتابعها المخلص في المنطقة العربية، بالإضافة لحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن.

وتعتبر الرياض الشيعة العرب، وذلك يشمل شيعة السعودية، عملاء محتملين لإيران، ناهيك عن الموقف الديني المتشدد والتكفيري، السائد في السعودية، إزاء أتباع المذهب الشيعي. وتمارس السلطات السعودية تمييزًا منهجيا ضد المواطنين الشيعة، الذي يشكلون من ١٠ إلى ١٥ بالمئة من السكان. ويعاني شيعة السعودية من عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والوظائف الحكومية. ويعانون من التمييز وفق النظام القضائي، وتقمع الحكومة حريتهم في مُمارسة شعائرهم الدينية، ويعد السماح للمواطنين الشيعة ببناء المساجد أمرا نادرًا[١٤].

في أعقاب ما يُعرف بالربيع العربي شهد الإقليم تدخلات واسعة النطاق من المملكة السعودية، تهدف إلى وقف تمدد النفوذ الإيراني، وإلى إعادة ترتيب المشهد السياسي وإخماد دعوات الإصلاح والمطالبات بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان؛ خشية انتقال شعلتها إلى المملكة. كانت الخطوة الأبرز هي تأسيس درع الجزيرة والتدخل العسكري السعودي في البحرين لقمع انتفاضة الشيعة التي تخشى الرياض أن تلهم، في حال نجاحها شيعة السعودية. كما كان للسعودية في عهد الملك الراحل عبد الله دور بارز في دعم التحركات في مصر للإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، ودعم نظام ٣ يوليو. فيما كان التحرك السعودي في سوريا مناوئا لنظام الأسد، تحت مزاعم دعم الشعب السوري. وبدأ الملك سلمان عهده بإعلان الحرب على الحوثيين في اليمن، وقيادة السعودية لتحالف عسكري يدعم الرئيس عبد ربه هادي منصور. وجدير بالذكر أن السعودية حليف لائتلاف ١٤ آذار في لبنان وهو الخصم الرئيسي لجماعة حزب الله الموالية لإيران.

١٤- الحرمان من الكرامة: التمييز المنهجي والمعاملة المتسمة بالعدوانية بحق المواطنين السعوديين من الشيعة (تقرير)، هيومن رايتس ووتش، ٣ سبتمبر ٢٠٠٩.
https://www.hrw.org/ar/report/2009/09/03/255970

وبرغم استخدام السعودية وإيران ورقة الطائفية في صراعهما المحتدم؛ إلا أن بعض المراقبين يرون أنه لا يجب اختزال الصراع السعودي–الإيراني في أنه صراع بين السنة والشيعة "فالرياض وطهران تلعبان لعبة توازن القوى وتستخدمان الطائفية في هذه اللعبة"[١٥]. ويرى مراقبون أن الصورة تتغيّر الآن وتعيد بموجبها السعودية "تأكيد نفسها مجدداً بوصفها قوة مُقررة للأمن والسلطة في الشرق الأوسط"[١٦].

لم يكن توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع القوة الدولية في يوليو خبرًا جيدًا للنظام السعودي، بل صاحبه قلق عميق في الرياض التي خشيت أن يؤدي إنهاء عزلة إيران وتحرير اقتصادها من قبضة العقوبات إلى منح طهران قوة إضافية لدعم خصوم المملكة في الشرق الأوسط[١٧]. حيث يمنح الاتفاق طهران القدرة على الوصول إلى موارد مالية كبيرة كانت مجمدة، وهو ما يثير مخاوف العواصم العربية في الخليج[١٨]؛ فإذا كانت إيران استطاعت أن تقدم دعمًا هائلا للنظام السوري وحزب الله، فضلا عن ما يتردد من دعمها للحوثيين في اليمن، فماذا ستفعل مع المزيد من مليارات الدولارات الإضافية بحوزتها.

ويرى بعض المراقبين أن الاتفاق يعد فرصة للسعودية للحصول على مزيد من الدعم الغربي كترضية "بعد أن فشلت المملكة في ثني حلفائها الغربيين عن عقد صفقة مع إيران"[١٩].

١٥- غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، مركز بروكنجز الدوحة، دراسة رقم ١١، يوليو ٢٠١٤.

http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2014/07/22-beyond-sectarianism-cold-war-gause

١٦- لينا الخطيب، الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١ أبريل ٢٠١٥.

http://carnegie-mec.org/2015/04/01/ar- 59558/i845

١٧- توتر في السعودية بعد الاتفاق النووي الإيراني، رويترز، ١٤ يوليو ٢٠١٤.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PO2EP20150714?sp=true

١٨- إبراهيم فريحات (شرقية)، هل من فرصة للاحتواء؟ الاتفاق الإيراني والبلدان العربية المجاورة، مركز بروكنجز الدوحة، ١٦ أغسطس ٢٠١٥.

http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/08/16-iran- middle-east- nuclear-deals-sharqieh

١٩- أي انعكاسات للاتفاق النووي الإيراني على الحروب في اليمن؟، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.

http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar- 61630/ijba

ويبدو أن السعودية تمكنت من الاستفادة من التعبير عن مخاوفها وقلقها من تأثير الاتفاق الإيراني النووي، حيث تلقت الدعم من واشنطن في عمليتها العسكرية في اليمن، كما غض المجتمع الدولي الطرف عن انتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن[٢٠]. في أعقاب مباحثات الرئيس الأمريكي باراك أوباما والملك سلمان، تناولت تأثيرات الاتفاق النووي، عبرت السعودية عن رضاها عن التطمينات التي تلقتها في واشنطن بأن الاتفاق مع إيران لن يعرض دول الخليج للخطر[٢١].

وقد واجهت العلاقات السعودية–الإيرانية منعطفًا خطيرًا أدى لقطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران؛ وذلك في أعقاب تنفيذ السلطات السعودية في مستهل عام ٢٠١٦ أكبر عملية إعدام جماعي في البلاد من عام ١٩٨٠[٢٢]. إذ نفذت السلطات في ٢ يناير ٢٠١٦ أحكام الإعدام بحق ٤٧ رجلا استنادًا إلى اتهامات ذات صلة بالإرهاب، ومعظم المدانين كانوا أعضاء في تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى عدد آخر من الشيعة يبلغ عددهم ٤ على الأقل، بينهم رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر الذي "أدانته محكمة سعودية بمجموعة اتهامات غامضة تستند إلى حد كبير، فيما يبدو، إلى انتقاده السلمي للمسؤولين السعوديين"، وذلك وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش. جدير بالذكر أن النمر كان معروف عنه دعم الاحتجاجات السلمية وينأى عن ممارسة العنف. وقال في ٢٠١١: "زئير الكلمة ضد السلطات بدلا من الأسلحة... سلاح الكلمة أقوى من الرصاص، لأن السلطات ستربح في معركة السلاح"[٢٣].

أدى إعدام النمر، في أعقاب محاكمة لا تتمتع بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، إلى إشعال فتيل احتجاجات للشيعة في أكثر من بلد عربي، بالإضافة إلى طهران، التي شهدت

٢٠- انظر الفصل الخاص باليمن في هذا التقرير.

٢١- السعودية "راضية عن التطمينات" الأمريكية بشأن الاتفاق النووي مع إيران، بي بي سي العربية، ٤ سبتمبر ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150904_obama_salman_meeting_iran_deal

٢٢- أكبر إعدام جماعي في السعودية منذ ١٩٨٠، هيومن رايتس ووتش، ٤ يناير ٢٠١٦.

https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/04/284933

٢٣- الاقتباس من تقرير لبي بي سي العربية، ومتاح على مقطع الفيديو التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=Jja27O68ekc

اقتحام محتجون للسفارة السعودية وأضرموا فيها النيران مما دفع الرياض لقطع العلاقات مع طهران وتأجيج خصومتها مع الجار الشيعي. وفي تعليق على قطع العلاقات قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن قطع العلاقات جاء ردا على مشاكل متراكمة بالفعل ولا يقتصر على الاعتداء على السفارة، واعتبر أن القرار السعودي بمثابة رد على "سياسات إيران العدوانية على مدى أعوام ولا سيما في الشهور القليلة الماضية. فالنظام الإيراني يرعى الإرهاب ولقد أسسوا خلايا إرهابية في السعودية وفي عدد من الدول الأخرى"[٢٤]. وقطعت البحرين والسودان علاقاتها مع إيران بينما خفضت الإمارات تمثيلها الدبلوماسي، واستدعت الكويت السفير الإيراني[٢٥]؛ وذلك دعمًا للرياض من بعض العواصم السُنية الحليفة.

رئيس إيران الغاضبة أعلن في تحدي للرياض أن السعودية بقطع العلاقات مع طهران، لا يمكنها التغطية على ما يعتبره جريمة إعدام رجل دين شيعي بارز وحذر من أن الخلاف قد يؤثر على الحرب ضد الإرهاب[٢٦]. ولكن حشد الرياض لحلفاءها السُنة، بعد أيام من إعلانها عن تشكل تحالف إسلامي واسع لمكافحة الإرهاب، في مواجهة طهران، يشير إلى أن القطيعة لن تؤثر فقط على الحرب على الإرهاب في المنطقة، بل على جهود التوصل لصيغة حلول توافقية تنهي الصراع والحرب الأهلية في سوريا واليمن، كما ستؤثر على ما أبدته السعودية وإيران في نهاية ٢٠١٥ من تأييد لاتفاق تقاسم السلطة في لبنان، وهو ما جعل بيروت تأمل في سد الفراغ الرئاسي[٢٧]. هذا فضلا عن أن انشغال القوى الكبرى في المنطقة بمحاربة بعضها البعض، سيفسح لا ريب مجالا أكبر للتنظيمات الإرهابية للحركة في المنطقة، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًا باسم (داعش).

٢٤- السعودية توقف الطيران وتقطع العلاقات التجارية مع إيران، رويترز، ٤ يناير ٢٠١٦.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UI1H920160104

٢٥- الكويت تستدعي سفيرها من طهران على خلفية الهجوم على السفارة السعودية، وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، ٥ يناير ٢٠١٦.

٢٦- إيران: السعودية لا يمكنها التغطية على "جريمتها" بقطع العلاقات، رويترز، ٥ يناير ٢٠١٦.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UJ0T120160105

٢٧- التوترات تحتدم في الشرق الأوسط بعد قطع السعودية علاقاتها مع إيران، رويترز، ٤ يناير ٢٠١٦.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UI1GS20160104

المملكة تحارب الإرهاب وتعتنق بنيته الفكرية:

فيما دفع القلق السعودي من تمدد النفوذ الإيراني، لتشكيل تحالف عسكري يحارب الحوثيين في اليمن وتقوده الرياض؛ فإن التركيز على مقاومة الخطر الإيراني لم يدفع المملكة لإهمال ملف تنظيم الدولة الإسلامية التي يتعاظم خطرها على المنطقة والغرب على السواء. إذ أعلنت الرياض في منتصف ديسمبر ٢٠١٥ عن تشكيل تحالف إسلامي عسكري من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، تقوده السعودية، وتم استبعاد إيران من عضوية التحالف الإسلامي الدولي[٢٨]، الأمر الذي يثير التساؤل عن الأهداف الضيقة لهذا التحالف خاصة أنه لا يوجد مؤشرات ملموسة عن دوره في مكافحة الإرهاب.

إن إنشاء التحالف الأخير لن يركز على مواجهة الدولة الإسلامية فحسب، بل سيواجه أي منظمة قد يعتبرها التحالف إرهابية، وفقا لتصريحات ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان. إلا أن التحالف، الذي يضم تركيا والإمارات العربية المتحدة و مصر وقطر وماليزيا وباكستان ودول خليجية وأفريقية، قد يكون في وقت ما بمثابة حلف سُني يواجه التمدد الإيراني الشيعي. حقًا لم يعلن قادة التحالف عن نيتهم مواجهة طهران؛ إلا أن التحالف قد يكون الآن في مرحلة اختبار الصمود أمام الخلافات السياسية والأيديولوجية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعيق في نظر بعض المحللين عدم وجود تحالف إقليمي قوي ضد طهران؛ بسبب اختلال التوازن في موازين القوى في المنطقة "أي عدم قدرة الدول أو افتقارها إلى الإرادة على تشكيل نوع من التحالف المضاد التي تتنبأ بظهورها نظرية توازن القوى"[٢٩].

وفيما يبدو أن تنظيم القاعدة يواجه إخفاقًا في المنطقة لصالح تمدد منافسه الشرس الدولة الإسلامية، وهو ما يبدو من محصلة التنافس بينهما في سوريا واليمن؛ فقد تعرضت الأراضي السعودية لعمليات إرهابية نفذها تنظيم الدولة الإسلامية[٣٠]، كما تلقت تهديدات من تنظيم

٢٨- السعودية تعلن تشكيل تحالف إسلامي عسكري من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، رويترز، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TY02120151215?sp=true

٢٩- غريغوري غوس، لماذا لا يوجد تحالفٌ ضدَّ إيران؟، مركز بروكنجز الدوحة، 3 يونيو ٢٠١٥.

http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2015/06/03-anti- iran-alliance- gause

٣٠- الدولة الإسلامية تعلن مسؤوليتها عن هجوم على حسينية في السعودية، رويترز، ١٦ أكتوبر ٢٠١٥.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0SA2NL20151016

القاعدة بشن هجمات على أراضي السعودية لو أعدمت عناصره المسجونة لديها[٣١]. وقد نفذّت السعودية أحكام الإعدام في رجال القاعدة بالفعل في بداية ٢٠١٦، وهو ما يعني أن العام الجديد قد يشهد عمليات انتقامية للقاعدة في الداخل السعودي.

في السنوات السابقة واجهت المملكة المتشددة في تطبيق المذهب الوهابي اتهامات بأنها ترعى وتموّل تنظيم القاعدة، ومن بعده تنظيم الدولة الإسلامية، وكلا التنظيمان يعتنقان الفكر السلفي الجهادي. وفيما يؤكد مراقبون أن تنظيم الدولة الإسلامية حصل على "الدعم من أفراد في المملكة العربية السعودية ودول الخليج على مستوى المتطوعين والمساهمات المالية"، لكن ما من إثبات على دعم الحكومة السعودية المباشر للتنظيم[٣٢]. وتشير استطلاعات حديث للرأي إلى أن الداعمين لتنظيم الدولة داخل السعودية يقدر بنحو ٥ في المئة، "أي ما يربو على نصف مليون متبرع محتمل"[٣٣]. وهو ما يعني أنه فضلا عن الدعم المالي الذي يتمكن التنظيم الإرهابي من تحصيله؛ فإن المجتمع السعودي يشكل بيئة خصبة للتجنيد في تنظيم الدولة الإسلامية.

قمع منهجي لحقوق الإنسان داخل المملكة:

تمثل السعودية بيئة خطيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلا عن ممارسة السلطات للقمع المنهجي لحرية التعبير والعقيدة، والتنظيم وحقوق المرأة والأقليات، كما تنتهك السلطات السعودية الحق في الحياة بالإفراط في إصدار أحكام الإعدام. ويسدل النظام السعودي ستارًا حديدًا على ما يدور داخل أراضي المملكة، عبر سيطرة رأس المال السعودي على عدد كبير

٣١- تنظيم القاعدة يهدد بشن هجمات في السعودية لو أعدمت عناصره المسجونة لديها، ١ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151201_saudi_alqaeda_executions_warning

٣٢- غريغوري غوس، داعش وحرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة، مركز بروكنجز الدوحة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٥.
http://www.brookings.edu/ar/blogs/markaz/posts/2014/08/25-isis- new-middle- east-cold-war

٣٣- هل السعودية مسؤولة عن ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"؟، بي بي سي العربية، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151219_saudi_isis_analysis

من وسائل الإعلام والصحف العربية والدولية، ولا يتمتع الباحثين في المنظمات الدولية بحرية التنقل والحركة داخل أراضي المملكة، وبرغم هذا فإن ما يتم تسريبه من أخبار الانتهاكات المتواصلة، بفضل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، يجعل السجل السعودي في انتهاك حقوق الإنسان من بين الأسوأ.

لا تتسامح المملكة مع الآراء الليبرالية والمخالفة لسلطاتها الحاكمة والدينية، وتتعامل بقسوة مع الأصوات المعارضة المنتقدة لانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية. في هذا الإطار أصدرت محكمة الإرهاب في ٢٠١٤ حكمًا بالسجن مدته ١٥ عاما على المدافع البارز عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير[٣٤] . وتواجه سمر بدوي الناشطة في مجال حقوق المرأة، وزوجة أبو الخير، المنع من السفر . كما يقضي المدون رائف بدوي عقوبة السجن ١٠ سنوات[٣٥] وعوقب بالجلد بسبب إنشاء موقع إلكتروني يُتهم بأنه أهان عبره السلطات الدينية. وفي أكتوبر ٢٠١٥ أصدرت محكمة سعودية حكمها بالسجن على عبد الكريم الخضر وعبد الرحمن الحامد وهم من مؤسسي "الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" التي تم حظرها، وعبد العزيز السنيدي، لفترات تتراوح بين ٨ و١٠ أعوام، وذلك بسبب أنشطة معارضة سياسية سلمية. من بينهم اثنين[٣٦].

ويقضي المدافع عن حقوق الإنسان فاضل المناسف حكما بالسجن لمدة ١٥ عامًا والمنع من السفر إلى الخارج لمدة ١٥ عامًا أخرى وبغرامة كبيرة، وقد صدر الحكم الجائر في أبريل ٢٠١٤[٣٧]. واشتملت التهم الموجهة لناسف "الدخول على مواقع وصفحات الانترنت المناوئة للدولة"، و"التواصل مع جهات إعلامية خارجية تسعى إلى تضخيم الأخبار والإساءة إلى حكومة المملكة"، و"تزويد بعض تلك الجهات الإعلامية برقم هاتفه الجوال ليتمكنوا من

٣٤- السعودية ـ مرور عام خلف القضبان على الناشط البارز، هيومن رايتس ووتش، ١٥ أبريل ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/15/269641

٣٥- السعودية ـ تجدد احتمالات الجلد للناشط البارز، هيومن رايتس ووتش، ١١ يونيو ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/11/270231

٣٦- السعودية ـ أحكام مطولة بالسجن لنشطاء، هيومن رايتس ووتش، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/27/282639

٣٧- السعودية ـ أحكام الإدانة في قضايا التظاهر معيبة وغير عادلة، هيومن رايتس ووتش، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤.
https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/10/255055

التواصل معه" وقيادة صحفيين أجانب إلى المظاهرات. وهو ما يشير إلى ذعر السلطات من تسليط الضوء على أخبار الانتهاكات في المملكة. وفي إطار نهج المملكة في قمع حرية التعبير والعقيدة وتوقيف المواطنين وغيرهم بسبب معتقداتهم الشخصية؛ حكمت محكمة سعودية في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ على شاعر فلسطيني بالإعدام بتهمة الردة[٣٨].

مأساة المرأة السعودية، لا تتعلق فحسب بالحق في المساواة في تولي الوظائف العامة، أو في السيطرة الذكورية المفروضة عليها في المجتمع السعودي وفق تعليمات السلطات الدينية، بل بلغت حد أن قيادة النساء للسيارات بات حقًا منتهكًا تبذل المدافعات السعوديات كثير من جهدهن في سبيل انتزاعه. وقد أمضيتا مدافعتين عن حقوق النساء هما ميساء العمودي ولجين الهذلول شهرين في الاحتجاز بتهمة "مخالفة النظام العام" و"تجاوز سلطة ولي الأمر"، بسبب محاولتهما قيادة السيارة واجتياز الحدود من الإمارات إلى السعودية[٣٩]. إلا أن نهاية العام شهدت قرارا إيجابيًا يمثّل انعطافة تاريخية في تاريخ نضال المرأة السعودية، حيث تم تفعيل حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. وبرغم ذلك تظل المظالم التي تعاني منها المرأة السعودية قائمة؛ فما يزال نظام ولاية الأمر السعودي التمييزي قائمًا، ولا تستطيع المرأة السعودية السفر خارج البلاد أو حتى إصدار جواز السفر أو الزواج أو الالتحاق بالجامعة إلا بموافقة ولي الأمر، بل إن بعض المستشفيات تطلب موافقة ولي الأمر قبل مباشرة إجراءات طبية معينة على النساء[٤٠].

وفي نوفمبر ٢٠١٥ ترددت أنباء عن أن بعض مستشاري محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، أصدروا بيانًا ورد فيه تلميحات إلى أنه يمكن للمملكة أن تفتح أبوابها لمنظمات حقوق

٣٨- محكمة سعودية تحكم بالإعدام على شاعر بتهمة الردة، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/23/283817

٣٩- الإفراج عن مدافعتين عن حقوق الإنسان كانتا تحاولان قيادة السيارة إلى الأراضي (السعودية)، فرونت لاين ديفندرز، فبراير ٢٠١٥.
https://www.fronlinedefenders.org/ar/node/28098

٤٠- الانتخابات نقطة تحول كبرى للمرأة السعودية، هيومن رايتس ووتش، ١١ ديسمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/11/284444

الإنسان الدولية[٤١]؛ بغرض الإطلاع الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان والمرأة السعودية التي أصبحت موضوع نقاش عالمي.

تعاني منظمات المجتمع المدني في المملكة من التضييق الشديد، بدءًا من عملية التسجيل، ويكاد يصبح نشاط منظمات حقوق الإنسان المستقلة مستحيلا، بسبب القيود القانونية والأمنية. إلا أن السلطات السعودية فاجأت الجميع في نهاية نوفمبر ٢٠١٥ بإصدارها لقانون جديد للمنظمات الأهلية، يضع إطارًا تشريعيًا خاصًا بتأسيس وإدارة ومراقبة منظمات المجتمع المدني[٤٢]. وتشير بيانات وزارة الشئون الاجتماعية، بحسب هيومن رايتس ووتش، إلى أن الوزارة ستتمكن من فرض رقابة قوية على مجالس إدارة المنظمات، وفرض قيود على التبرعات للمنظمات التي توافق عليها.

ويقلل من إيجابية القانون الجديد، صدوره بينما يقبع المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين ودعاة الإصلاح والديمقراطية في السجون، وتنفذ فيهم أحكام الجلد والإعدام. ولا ينبغي لنا أن نتوقع من بلد تسيطر عليه عائلة ملكية معادية لقيم الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان العالمية، وتمارس القمع المنهجي لحقوق الأقليات وحريات التعبير والعقيدة، أنها ستغدو داعمة لحرية التنظيم والمجتمع المدني لمجرد إصدار قانون للجمعيات في سياق غير ديمقراطي.

41- Richard Spencer, Revealed: Saudi Arabia's manifesto for change in the face of rumours of coup plots, telegraph, 11 Nov 2015.
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudiarabia/11989106/Revealed-Saudi-Arabias- manifesto-for- change-in- the-face- of-rumours- of-coup-plots.html

٤٢- أن تأتي متأخرا خير من أن لا تأتي أبدا - السعودية تُقِر قانون المنظمات الأهلية (رأي)، هيومن رايتس ووتش، ٣ ديسمبر ٢٠١٥.
https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/03/284144

البحرين

استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في ظل حالة الإفلات من العقاب. فقد فشلت الحكومة في التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي شُكّلت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية المناهضة للحكومة، والداعية للإصلاح السياسي عام ٢٠١١. وقد أصدرت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تقريراً من ٥٠٠ صفحة في نوفمبر من عام ٢٠١١، أكدت فيه استخدام مسؤولين بحرينيين القوة المفرطة والعشوائية ضد المتظاهرين، وسلّطت الضوء على حالات الاعتداء والتعذيب والوفاة. واستجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، أنشأت الحكومة ثلاث هيئات هي مكتب أمين المظالم داخل وزارة الداخلية، ووحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، كانت مهمتها مجتمعة هي وضع حد للتعذيب أثناء الاستجواب وداخل مرافق الاحتجاز.

لكن التدابير الشكلية التي اتخذتها السلطات في البحرين كان لها أثر محدود في معالجة الانتهاكات السابقة، ما أدى إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. واستمر منتقدو الحكومة ومن بينهم المعارضون السياسيون، بالإضافة للمدافعين عن حقوق الإنسان، في

التعرض للاعتقالات وإصدار أحكام بالسجن ضدهم لممارستهم حقهم في حرية التعبير بشكل سلمي. وفشلت الحكومة في خضم تنامي ثقافة الإفلات من العقاب في خلق بيئة مواتية للمصالحة الوطنية. وتواترت تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية وعدم وجود ضمانات كافية للمحاكمة العادلة والوفاة أثناء الاحتجاز. وقد شهد عام ٢٠١٥ مخاوف جدية من ارتكاب أعمال انتقامية ضد ضحايا أبلغوا عن تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك ضد الأفراد المتعاونين مع الأمم المتحدة[١].

حرية الرأي والتعبير:

فرضت السلطات البحرينية قيوداً مشددةً على حرية التعبير من خلال إحكام سيطرتها على المنافذ الإعلامية، والإنترنت واستهداف الصحفيين والمدونين صعدت أيضاً السلطات من إجراءاتها الأمنية في مواجهة زعماء المعارضة السياسية الرئيسية في البلاد. ولم تتسامح حتى السلطات مع توجيه انتقادات لحلفائها في منطقة الخليج وبشكل خاص المملكة العربية السعودية. ففي فبراير ٢٠١٥، أوقف بث قناة "العرب" التلفزيونية وذلك بعد أقل من 24 ساعة من إطلاقها. وجاء وقف قناة العرب حسبما ورد بسبب فشل القائمين على القناة في الالتزام بالمعايير السائدة في منطقة الخليج، ومنها "الالتزام بالحياد في المواقف الإعلامية والابتعاد عن كل ما يمكن أن يؤثر سلباً على روح الوحدة الخليجية". وقد تواترت أنباء عن أن السبب وراء توقف القناة هو بثها لقاءً مع خليل المرزوقي نائب الأمين العام لحركة الوفاق الشيعية المعارضة في البحرين[٢].

وقد أصدرت وزارة الإعلام البحرينية بياناً يوم ٣ أغسطس ٢٠١٥ ورد فيه أن الوزارة "لن تتردد في اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لوقف نشر معلومات كاذبة أو مضللة". وبعد هذا

١- بيان مشترك بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين قدمته سويسرا خلال الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥،
https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38118/UN-Statement-Re-Bahrain-and-Human-Rights.pdf

٢- رويترز، "توقف البث المباشر لقناة فضائية بحرينية بعد يوم واحد من بدء عملها"،
http://www.reuters.com/article/bahrain-tv-idUSL6N0VC0U320150202

البيان بثلاثة أيام، أوقفت هيئة شؤون الإعلام عمل صحيفة الوسط، وهي الصحيفة المستقلة الوحيدة في البلاد، وهي معروفة بنشر تقارير صحفية حول مختلف القضايا ومنها ما له صلة بحقوق الإنسان. وكانت الصحيفة قد تلقت تحذيراً من السلطات بشأن مقال معارض كان يحمل عنوان "ولن ترضى عنك"، تناول كاتبه اتهام أعضاء المعارضة بالخيانة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتضمنت الأسباب التي أوردتها هيئة شؤون الإعلام لوقف صدور الصحيفة نشرها معلومات "تؤثر على الوحدة الوطنية" و"علاقة المملكة مع الدول الأخرى". وأجبرت السلطات الصحيفة على توقيع بيان من أجل استئناف النشر[٣]. وكانت الصحيفة قد استُهدفت من قبل في عام ٢٠١١ عندما علقت السلطات أنشطتها لفترة وجيزة وحاكمت ثلاثة من محرريها وأُجبروا على ترك وظائفهم في الصحيفة[٤].

كما واصلت وزارة الداخلية استهداف الصحفيين المستقلين، وتحديداً أولئك الذين قاموا بتغطية الاحتجاجات التي اندلعت رداً على اعتقال الشيخ علي سلمان زعيم أكبر جمعية سياسية معارضة في البحرين.[٥].

وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، صدر حكم بالسجن لمدة عشر سنوات وبإسقاط الجنسية عن المصور الصحفي الحائز على عدة جوائز دولية السيد أحمد الموسوي، وذلك بعد تغطيته المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في أوائل عام ٢٠١٤ [٦]. وصدر الحكم ضد الموسوي استناداً إلى اتهامه بإعطاء شرائح للهاتف الجوال لمتظاهرين "إرهابيين" والتقاط صور لاحتجاجات مناهضة للحكومة. وقد ألقي القبض على موسوي في الأصل يوم ١٠ فبراير ٢٠١٤ بعد أن داهمت قوات الأمن منزله في قرية الدراز دون تقديم مذكرة اعتقال. وتمت مصادرة آلة التصوير الخاصة به والأجهزة الإلكترونية الأخرى التي يستخدمها في عمله.

٣- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: اعتقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وتعليق السلطات البحرينية عمل الصحيفة المستقلة الوحيدة الوسط"، ١٦ أغسطس ٢٠١٥،
http://www.gc4hr.org/news/view/1063

٤- المرجع نفسه.

٥- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: وزارة الداخلية تستهدف الصحفيين بشكل متعمد أثناء الاحتجاجات السلمية" ١٣ يناير ٢٠١٥،
http://www.gc4hr.org/news/view/873

٦- صحفيون بلا حدود، "الحكم على مصور بحريني بالسجن لمدة عشر سنوات"، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥،
http://en.rsf.org/bahrain-bahraini-photographer-sentenced-to-24-11-2015,48569.html

كما تصاعدت وتيرة الإجراءات القمعية ضد نشطاء الإنترنت واستمر الأمن في وضع منصات التواصل الاجتماعي تحت رقابة صارمة. وأجبرت السلطات العديد من مستخدمي تويتر إما على حذف تغريداتهم أو إغلاق حساباتهم. وحوكم نشطاء الإنترنت لأسباب مختلفة تراوحت بين الانتقاد الجاد للحكومة وإطلاق النكات الساخرة. وفي الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠١٥، صدرت أحكام بالسجن على ١١ من مستخدمي الإنترنت البحرينيين بلغت مجتمعة مدة ٢٩ شهراً[٧]. ولا يزال العشرات من مستخدمي ونشطاء الإنترنت يواجهون المضايقات والاعتقال والملاحقة القضائية وسوء المعاملة.

وألقت السلطات البحرينية القبض على تسعة من نشطاء الإنترنت يوم ٢٧ يناير ٢٠١٥، على خلفية مزاعم بانتقادهم لعاهل السعودية الراحل الملك عبد الله على تويتر. وذكرت وزارة الداخلية أن هؤلاء الأفراد أُلقي القبض عليهم بسبب "سوء استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي" وأنهم وفقاً لقانون العقوبات البحريني، يواجهون عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى سنتين، فضلاً عن دفع غرامة قدرها ٢٠٠ دينار بحريني[٨].

وفي ١٠ فبراير ٢٠١٥، اعتقلت قوات الأمن جليلة السيد إحدى نشطاء الإنترنت بسبب "سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، والتحريض على كراهية النظام، وإهانة الملك على تويتر. وبعد مداهمة منزلها، قامت قوات الأمن بمصادرة الأجهزة الإلكترونية الخاصة بها. وقد تعرضت جليلة حسبما ورد لسوء المعاملة أثناء احتجازها ما تطلب حصولها على رعاية طبية، كما حُرمت خلال الفترة الأولى من اعتقالها من الحصول على تمثيل قانوني ومُنعت من الاتصال بعائلتها[٩].

وفي سبتمبر 2015، اعتقلت قوات الأمن اثنين من نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي لديهما حسابان على تويتر باسم "BuKhamis" و"HajiAhmed" لأنهما "أهانا شهداء البحرين

٧- فريدم هاوس، "حرية الإنترنت في البحرين"، ٢٠١٥،
< https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2015/bahrain>

٨- مركز البحرين لحقوق الإنسان، "البحرين: اعتقال تسعة من مستخدمي الإنترنت بسبب ما نشروه على وسائل التواصل الاجتماعي"، ٢٨ يناير ٢٠١٥،
http://bahrainrights.org/en/node/7244

٩- مركز البحرين لحقوق الإنسان، "العنف ضد الصحفيين في البحرين"، 2 نوفمبر 2015،
< http://www.bahrainrights.org/en/node/7645>

في اليمن". وكانت التغريدات محل المساءلة حسبما زُعم تستنكر وتنتقد مشاركة البحرين في العملية العسكرية الجارية في اليمن[١٠]. وألقي القبض على ناشط الإنترنت ابراهيم كريمي في منزله خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥، عقب مداهمة قوات الأمن له دون عرض مذكرة توقيف. وقامت قوات الأمن بتفتيش منزله ومصادرة أجهزته الإلكترونية. واستُجوب إبراهيم عما ينشره على حساب توتير الخاص به تحت اسم "FreejKarimi". واتهمت النيابة العامة إبراهيم في وقت لاحق بالتحريض على كراهية النظام وإهانة الملك و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، من بين جرائم أخرى ذات صلة.

وتعرض إبراهيم لأشكال من سوء المعاملة أثناء احتجازه في مديرية التحقيقات الجنائية، تضمنت إجباره على الوقوف لساعات طويلة وحرمانه من النوم، كما وُجهت له تهديدات بأن عائلته ستتعرض للأذى إن لم يعترف بالتهم المنسوبة إليه، ومُنع من الحصول على تمثيل قانوني. وأُسقطت الجنسية عن إبراهيم في وقت سابق عام ٢٠١٢ بقرار إداري، وأصدرت محكمة بحرينية حينئذ أمراً بترحيله[١١].

تصاعد وتيرة حملة تعقب المدافعين عن حقوق الإنسان:

ظل المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان يعملون في حيز محدود وآخذ في التناقص مع استمرار استهدافهم من خلال اعتقال ومحاكمة العديد منهم في اتهامات تتعلق بممارسة حقهم في التعبير السلمي عن الراي أو التجمع السلمي .

فقد حكمت المحكمة الجنائية الجزئية في البحرين يوم ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤ على رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان محمد المسقطي بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب التجمع غير المشروع. وكانت محاكمته قد بدأت في ١٩ يونيو عام ٢٠١٣ بعد اتهامه بالقيام "بأعمال الشغب وبالمشاركة في تجمع غير مشروع" في صلة بمشاركته في مظاهرة سلمية بالمنامة في

١٠- المرجع نفسه
١١- المرجع نفسه.

أكتوبر عام ٢٠١٢[١٢]. وأودع ناجي فتيل، عضو مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان والمدون قيد الحبس الانفرادي داجل سجن جاو في ١٠ مارس، كما مُنع المدافع عن حقوق الإنسان من الاتصال بعائلته. وحُكم عليه أيضاً في ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالسجن لمدة ١٥ عاماً لإنشائه "جماعة بغرض تعطيل الدستور" وذلك بموجب المادة ٦ من قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل، حيث لم تتحقق في محاكمته الضمانات الواجبة للمحاكمة العادلة. وظل ناجي فتيل وقت اعتقاله في ٢ مايو ٢٠١٣ بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أيام تعرض خلالها للتعذيب، حسبما ورد[١٣].

وفي ٢ أبريل ٢٠١٥، ألقت قوات الأمن البحرينية القبض على المدافع البارز عن حقوق الإنسان ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، بتهمتين هما "إهانة هيئة نظامية" و"بث شائعات في زمن الحرب". واستندت التهمتان إلى سلسلة من تغريداته ومقال رأي نشر له في صحيفة "هافينغتون بوست"، على خلفية عمله في توثيق سوء المعاملة والتعذيب داخل سجن جاو البحريني، فضلاً عن نشره تقارير عن القتلى بين صفوف المدنيين في اليمن، مخالفاً بذلك الحظر الحكومي المفروض على أي انتقاد للنزاع على الملأ[١٤].

وقد تعرض نبيل رجب في السابق للترهيب الجسدي والاعتقال والاحتجاز والمنع من السفر بصورة متكررة وحُكم عليه بالسجن في انتهاك لحقه في التجمع وحرية التعبير[١٥].

وأيدت محكمة الاستئناف العليا في البحرين يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥ حكماً سابقاً بالسجن لمدة سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، كانت المحكمة الجنائية العليا قد أصدرته

١٢- مدافعو الخط الأمامي (فرونت لاين ديفندرز)، "الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان محمد المسقطي بالسجن لمدة ٦ أشهر"،

https://frontlinedefenders.org/node/27876

١٣- فرونت لاين ديفندرز، "اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان السيد ناجي فتيل واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي"،

https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/22575

١٤- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "أوقفوا الممارسات الانتقامية بحق المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب"، ١٣ أبريل ٢٠١٥،

http://www.gc4hr.org/news/view/985

١٥- فرونت لاين ديفندرز، "نبيل رجب"،

https://www.frontlinedefenders.org/ar/nabeelrajab

بحق رئيسة لجنة العريضة النسائية غادة جمشير. وصدر هذا الحكم ضد المدافعة عن حقوق الإنسان استناداً إلى مزاعم بأنها "اعتدت على شرطية" أثناء وجودها قيد الاحتجاز في سبتمبر من عام ٢٠١٤. ولم تُقدّم أدلة كافية لدعم تلك التهمة المزعومة. وتجدر الإشارة إلى أن غادة جمشير اعتقلت في البداية على خلفية عشرة شكاوى قُدّمت ضدها يوم ١٤ سبتمبر عام ٢٠١٤، تضمنت نشر تغريدات "مهينة" و"تشهيرية" بشأن الفساد المزعوم في إدارة مستشفى الملك حمد الذي تديره العائلة المالكة في البحرين[١٦].

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ حكمت المحكمة الجنائية الجزئية الرابعة على رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان حسين جواد بالسجن لمدة سنتين ودفع غرامة مالية قدرها 500 دينار بحريني. واستند الحكم الصادر بحقه إلى تهم تتعلق "بجمع الأموال من البحرين وخارجها دون ترخيص". وقد أُلقي القبض على حسين جواد بداية في ١٦ فبراير ٢٠١٥ واحتُجز في مديرية التحقيقات الجنائية دون إبداء أية أسباب لاعتقاله في ذلك الوقت. ثم أُطلق سراحه بكفالة يوم ١٩ مايو ٢٠١٥ انتظاراً لمحاكمته، وذلك بعد أن أمضى ثلاثة أشهر قيد الاحتجاز[١٧].

_وقد استمر المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني الذين شاركوا في فعاليات للأمم المتحدة في تلقي تهديدات بممارسات انتقامية ضدهم، حيث تعرض هؤلاء الأفراد للمضايقات والتخويف. ففي ١٥ مارس ٢٠١٥، تلقى المدافعان عن حقوق الإنسان **حسين عبد الله**، المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، **وعبدالنبي العكري**، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية وعضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان (المرصد البحريني)، تهديداً من رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب البحريني. وخلال فعالية نظمتها منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية التقطت عضوة في الوفد البرلماني البحريني صوراً للمدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيين من خلال هاتفها المحمول. ونتيجة لذلك، منع الأمن في الأمم المتحدة النائبة من حضور تلك الفعالية. وكان بعض الأشخاص

١٦- فرونت لاين ديفندرز، "البحرين- تأييد حكم بسجن غادة جشمير"، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥، https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/30183

١٧- فرونت لاين ديفندرز، "البحرين- الحكم على حسين جواد بالسجن لمدة عامين"، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥، https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/30311

التابعون لحكومة البحرين قد قاموا بالتقاط صور للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال دورات سابقة لمجلس حقوق الإنسان كوسيلة للتخويف. وحُررت بالإضافة إلى ذلك مقالات في الصحف المحلية البحرينية للتشهير بمنظمي تلك الفعالية[١٨].

التعذيب وسوء المعاملة:

استمر المحتجزون في البحرين في التعرض ا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما يتعارض مع التزامات البحرين – كدولة طرف – في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة. وواصلت مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية، وكذلك مراكز الشرطة استخدام الأساليب القسرية في استجواب المتهمين. فقد ذكر نزلاء سابقون في سجن جاو أنهم تعرضوا للتعذيب والاعتداء الجسدي، متضمناً الصعق بالصدمات الكهربائية؛ والتعليق في أوضاع مؤلمة، بما في ذلك من معاصمهم وهم مكبلو الأيدي؛ وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة؛ وتعريضهم للبرد الشديد، ولاعتداءات ذات طابع جنسي[١٩].

وقد اشتدت المخاوف بشأن اشتداد المعاملة القاسية للمعتقلين في سجن جاو بالبحرين في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في السجن أوائل شهر مارس. وقد أخمدت قوات الأمن أعمال الشغب مستخدمة الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وطلقات البنادق، ما أسفر عن العديد من الإصابات. وبعد قمع أعمال الشغب، أُجبر المعتقلون حسبما ادّعوا على البقاء لمدة ١٠ أيام في ساحة السجن المفتوحة قبل إيداعهم في نهاية المطاف داخل خيمتين كبيرتين

١٨- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان حسين عبد الله وعبد النبي العكري في مجلس حقوق الإنسان"، ١٩ مارس ٢٠١٥،
http://www.gc4hr.org/news/view/955

١٩- هيومن رايتس ووتش، "هذه دماء من لم يتعاون"، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥،
https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283951

من البلاستيك. ونُقل المتهمون بالتحريض على الاضطرابات إلى قسم آخر من سجن جاو، وأُثيرت مزاعم بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب[٢٠].

وفي السياق نفسه دخل الأكاديمي والمدون البارز الدكتور عبد الجليل السنكيس في إضراب عن الطعام يوم ٢١ مارس عام ٢٠١٥ احتجاجاً على سوء معاملة نزلاء سجن جاو والظروف السيئة وغير الصحية التي يُحتجزون فيها. وكان الدكتور السنكيس قد اعتقل في الأصل بسبب مشاركته في احتجاجات سلمية خلال انتفاضة عام ٢٠١١ [٢١]، حيث تعرّض للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك إجباره على الوقوف لفترات طويلة، وتعرضه للاعتداء اللفظي والجنسي وللضرب والحبس الانفرادي لفترات مطولة. وكان الدكتور السنكيس قد مثل أمام محكمة عسكرية في يونيو عام ٢٠١١، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة.

ورغم ما يعانيه من مرض عضال يتطلب عناية طبية عاجلة، مُنع الدكتور السنكيس من الحصول على العلاج الطبي اللازم له، كما حُرم من الحصول على روايات أو جهاز تلفاز أو مذياع أو حتى على أقلام وأوراق. ولم يُسمح له كذلك بالحصول على كتب دينية ومسبحة، ولا بزيارة أهله لتقديم واجب العزاء في وفاة نجل أخيه.

واستُهدف أيضاً أفراد عائلات المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد أُلقي القبض يوم 5 نوفمبر ٢٠١٥ علي عيسى التاجر شقيق محامي حقوق الإنسان **محمد التاجر** بعد مداهمة قوات الأمن منزل عائلته. وتعرض أثناء احتجازه للضرب والتهديد بالصعق بالصدمات الكهربائية، وأُجبر على التجرد من ملابسه وتعرض للاعتداء الجنسي. وأُجبر أيضاً على الوقوف لفترات طويلة وحُرم من النوم معظم الوقت، وأُكره على التوقيع على أوراق الاعتراف بالتهم. وتضمنت التُهم

٢٠- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "ملاحظات للإحاطة الإعلامية بشأن إعمال العدالة عن انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والبحرين"، ٥ يونيو ٢٠١٥، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16043&LangID=E#sthash.UtQdWGTc.dpuf

٢١- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: افرجوا عن الدكتور عبد الجليل السنكيس"، ٣ يوليو ٢٠١٥، http://www.gc4hr.org/news/view/1039

الموجهة إلي علي عيسى الانضمام الى منظمة إرهابية بغرض تغيير الحكومة بالقوة، وتدريب أفراد على استخدام الأسلحة لأغراض إرهابية[٢٢].

إسقاط الجنسية:

واصلت السلطات في البحرين ممارسة إسقاط الجنسية عمن يعبرون عن المعارضة السلمية وبالتالي تخويف الآخرين لحملهم على عدم ممارسة حقهم في حرية التعبير. وتتمتع وزارة الداخلية بصلاحية إسقاط الجنسية عمن تعتبر أنهم "تسببوا في الإضرار بمصالح المملكة"، وذلك وفقاً للتعديلات التي أُدخلت على قانون الجنسية البحريني في يوليو من عام ٢٠١٤.

وقد أصدرت وزارة الداخلية البحرينية في ٣١ يناير ٢٠١٥ مرسوماً بإسقاط الجنسية عن ٧٢ فرداً لارتكابهم "أفعالاً غير مشروعة". وتضمنت قائمة الأسماء التي قدمتها الوزارة خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان هم السيد أحمد الوداعي، وعلي عبد الإمام، وعباس بو صفوان، وحسين جاسم، والدكتور علي الديري. وقد صدر المرسوم الذي اعتمده مجلس الوزراء، بموجب المادة ١٠(ج) من قانون الجنسية البحريني في صيغته المعدلة (سنة ٢٠١٤)، بإسقاط الجنسية عن هؤلاء الأفراد لتورطهم المزعوم في عدد من الأفعال، منها "التجسس لصالح دول أجنبية وتجنيد أشخاص لإدارة مواقع التواصل الاجتماعي"، و"تمويل جماعات تنفّذ عمليات إرهابية"، و"تشويه صورة النظام"، و"السعي لتشكيل جماعة إرهابية"، و"التحريض والدعوة لتغيير النظام بوسائل غير مشروعة"، و"الانتماء إلى جماعات إرهابية تقاتل في الخارج" و"تشويه سمعة بلدان شقيقة"[٢٣].

٢٢- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "تحديث: البحرين – توجيه التهم إلي علي عيسى التاجر بعد تعذيبه في السجن"، ٣ ديسمبر ٢٠١٥،

http://www.gc4hr.org/news/view/1137

٢٣- فرونت لاين ديفندرز، "إسقاط الجنسية عن ٧٢ بحرينياً من بينهم خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان"، ٦ فبراير ٢٠١٥،

https://frontlinedefenders.org/node/28047

التمييز ضد الشيعة:

لم تتخذ السلطات أية خطوات جدية لوضع حد للتمييز الطائفي المنهجي ضد المواطنين الشيعة. ولكي تبدي السلطة قدراً من الامتثال لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، اعتمدت برامج تدريبية لمنع انتشار الكراهية الطائفية وأظهرت اهتماماً محدوداً بترميم دور العبادة الشيعية التي لحقت بها أضرار جسيمة أثناء الاشتباكات التي أعقبت الانتفاضة الشعبية المؤيدة للديمقراطية في فبراير عام ٢٠١١[٢٤]. بيد أن السلطات استمرت في استهداف قيادات شيعية بارزة، حيث أصدرت محكمة جنائية بحرينية في نوفمبر ٢٠١٥ حكماً على اثني عشر عضواً في المعارضة الشيعية بالسجن مدى الحياة وإسقاط الجنسية عنهم بتهمة تشكيل جماعة إرهابية واستهداف الشرطة بعبوات ناسفة[٢٥].

٢٤- مركز القاهرة، "الوفاء بالوعود الديمقراطية"، التقرير السنوي الخامس لمركز القاهرة بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي"، البحرين، ٢٠١٣
http://www.cihrs.org/?page_id=7156&lang=en

٢٥- رويترز، "البحرين تحكم على ١٢ شخصاً بالسجن مدى الحياة وإسقاط الجنسية عنهم لإدانتهم بتنفيذ تفجيرات"، ١٦ نوفمبر ٢٠١٥،
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0T50BN20151116

المغرب

رغم الحيوية التي يشهدها النقاش العام في المغرب حول الإصلاح السياسي، وحقوق الإنسان، وبشكل خاص حقوق المرأة، شهد عام ٢٠١٥ استمرار التضييق على عدد من مؤسسات المجتمع المدني، وجمعيات حقوق الإنسان، والإعلام المستقل، وقد تزامن هذا التراجع مع التدهور المتسارع لحالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل عام، والحرب الأهلية في ليبيا، والتوسع السريع لتنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا. لذلك كان الشغل الشاغل المشترك للمؤسسة الملكية، وحزب العدالة والتنمية الحاكم –ذو التوجهات الإسلامية– الحفاظ على الاستقرار الداخلي. وقد استفادت الجهات المحافظة داخل النظام الحاكم من الوضع السياسي الجديد لمواصلة التضييق على حرية التعبير تحت ذريعة الأمن ومحاربة الإرهاب.

البيئة السياسية الراهنة:

تميزت قواعد اللعبة السياسية بالمغرب بالدور المركزي الذي تضطلع به المؤسسة الملكية لتحقيق التوازنات السياسية الكبرى، وفق منطق يعتمد استراتيجيات الإدماج التدريجي، والمحاصرة، والقمع إن اقتضى الأمر ذلك. وقد أظهر حزب العدالة والتنمية مرونة كبيرة في المراوغة وتقديم التنازلات من أجل البقاء حاضراً في المشهد السياسي كرقم صعب في المعادلة

السياسية المغربية. بل وهناك من ينسب له الفضل في نجاح التجربة، التي بات ينظر إليها كنموذج يحتذى به يتعايش فيها حزب إسلامي محافظ وتقليدي مع ما تبقى من "الحزب الشيوعي" المغربي مع أحزاب تقليدية وأخرى يمينية، وأحزاب بلا هويات إيديولوجية خلقتها السلطة. البحث في آثار حكومة العدالة والتنمية على احترام حقوق الإنسان، لن يتأتى بمعزل عن دراسة مسار إدماجه السياسي، وعلاقته بباقي القوى السياسية، خاصة بعد انتقاله من دور المعارضة إلى موقع الفاعل الذي يمتلك القرار السياسي، بل لا بد من إدراك طبيعة النظام السياسي في المغرب، الذي يعتبر الحكومة جهاز تنفيذي تابع للملك يساعده في تنفيذ السياسات العمومية[1]، مع التأكيد على أن التغيير في الإطار الدستوري القانوني للمملكة لم يترتب عنه أي تبدل في موازين القوى وتغيير في الواقع السياسي. إن المآل المأساوي الذي عرفته أغلب تجارب الإسلاميين في مصر وتونس وليبيا وسوريا، أعادت من جديد الإسلاميين إلى دائرة الشك والحيطة والحذر منهم. وبالنسبة لإسلاميي المغرب، خاصة حزب "العدالة والتنمية" فقد حصد تعاطف جزء كبير من الناخبين معه في انتخابات ٢٠١١، إضافة إلى انتخابات ٤ سبتمبر ٢٠١٥ البلدية والجهوية، عندما رفع شعار "محاربة الفساد"، رغم أنه وقف ضد حراك جزء كبير من الشعب خرج يرفع شعار "الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد".

آثار الإصلاحات القانونية والدستورية والمؤسساتية:

لقد عرفت المغرب في السنوات الأخيرة انفتاحاً ملموسا للحياة السياسية وبروز الرغبة في المضي نحو اتجاه احترام أكثر لحقوق الإنسان مع الاستجابة لحركة حقوق الإنسان المغربية والدولية. وذلك بفضل نضال مرير خاضته قوى ديمقراطية مختلفة المشارب وبفضل صمود آلاف المعتقلين السياسيين وضحايا الاختطاف والاختفاء القسري والمعتقلات السرية وعائلاتهم، وعائلات المختفين وضحايا الشطط والتعذيب، وبفضل الجمعيات الحقوقية والهيئات الوطنية

١- وهذا يتناقض بالتأكيد مع مقتضيات الفصول (87-89-90) من دستور المملكة الذي يعتبر الحكومة سلطة تنفيذية وتنظيمية.

الديمقراطية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه لا يمكن الجزم بأنه هناك قطيعة فعلية وكلية مع ممارسات الماضي من انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد تبنت المملكة المغربية في يوليو ٢٠١١ دستوراً جديداً يكرس حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وينص على حماية منظومتها، مع مراعاة طابعها الكوني وعدم قابليتها للتجزيء. وفي هذا السياق نص الدستور المغربي الجديد على مجمل حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تكريس سمو الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية. وقد نفذ المغرب الإصلاحات التي أعلن عنها في عام ٢٠١٣ بخصوص سياسته بشأن المهاجرين، ومنح وضعا قانونيا مؤقتا لمئات من اللاجئين والآلاف من الأجانب الآخرين، معظمهم من جنوب الصحراء. ورغم الأحكام القوية التي تضمنها الدستور بشأن حقوق الإنسان، فإن هذه الإصلاحات الدستورية لم تؤد إلى تحسين الممارسات، وإقرار تشريعات تطبيقية، ومراجعة القوانين القمعية، فبعد أكثر من أربع سنوات على صدور الدستور الجديد، فإن الحكومة المغربية والنخبة السياسية، قد فشلت في تنزيل ديمقراطي وحقوقي لمضامينه، مع استمرار التراجعات في الحقوق والحريات في غياب ترسانة قانونية تكرس المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

استأثرت مسودة لتعديل القانون الجنائي بالمغرب نشرتها وزارة العدل والحريات، باهتمام الفاعلين الحقوقيين والسياسيين الذين اختلفوا بين من يرى أنها عززت المكتسبات الحقوقية، وبين من يعتبرها مشروعا محافظا يتضمن مقتضيات فضفاضة يمكن توظيفها للتضييق على الحريات. وقد أحدثت وزارة العدل والحريات "نافذة للتشاور على موقعها الإلكتروني "منتدى التشريع" بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٥ وذلك من أجل تلقي الملاحظات والمقترحات حول مضامين المسودة على موقعها الإلكتروني. وبحسب وثيقة رسمية، فإن المشروع الحكومي يسعى إلى مراجعة شاملة بما يحقق إصلاح سياسة التجريم والعقاب بإرساء العقوبات البديلة، وتخفيض عدد المواد التي تنص على عقوبة الإعدام من ٣١ مادة إلى ١١ مادة فقط، مع تحويل ١٣ مادة من أصل ٢٧ تعاقب بالسجن المؤبد إلى السجن المحدد، وتشديد العقاب على التعذيب، وتعزيز حماية المرأة من خلال توسيع مفهوم التحرش الجنسي، وتجريم الإكراه على الزواج، وتشديد عقوبة السب والقذف إذا استهدف المرأة بسبب جنسها.

وقد نصت المواد من ٢٣١-١ إلى ٢٣١-٨، بالعقاب على جريمة التعذيب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وغرامة من ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ درهم، دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، وترتفع العقوبة إلى ما بين ١٠ سنوات و٢٠ سنة سجنا وغرامة مالية تتراوح بين ٢٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ درهم في حالة إثبات فعل التعذيب في الظروف التالية:- من طرف مجموعة من الأشخاص بصفتهم فاعلين أ ومشاركين مع سبق الإصرار أ وباستعمال السلاح أ والتهديد به- ضد قاض أ وعون من أعوان القوة العمومية أ وموظف عمومي أثناء ممارسته لمهامه أ وبمناسبة ممارسته لها- ضد شاهد أ وضحية أ وطرف مدني بسبب إدلائه بتصريح أ وتقديمه لشكاية أ ولإقامة دعوى أ وللحيلولة دون القيام بها هذه العقوبات يمكن أن تصل إلى ٣٠ سنة سجنا وإلى ٢٠٠٠٠ درهم غرامة، وفق المادة ٢٣١-٤، إذا تعلق الأمر بتعذيب ارتكب ضد قاصر دون السنة ١٨ من عمره، أ وضد شخص يعاني من وضعية صعبة بسبب تقدمه في السن أ وبسبب إعاقة أ ومرض أ وضد امرأة حامل، شريطة أن يكون حملها ظاهرا ويعرف به الفاعل أ وإذا كان مسبوقا أ ومقرونا أ وتلاه اعتداء جنسي. هذا الأمر يمكن أن يعتبر خطوة مهمة في تطبيق الالتزامات الدولية للمغرب، في ما يتعلق بمنع جميع أشكال التعذيب وعدم الإفلات من العقاب.

عملت مسودة المشروع الجديد للقانون الجنائي على تجريم التحرش الجنسي في المادة ٥٠٣-١، وعاقبت عليه بعقوبة حبسية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات وغرامة مالية من ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ درهم، كل من استعمل ضد الغير أوامر أ وتهديد أ ووسائل للإكراه أ وأي وسيلة مستغلاً السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية. ويعاقب بنفس العقوبة إذا ارتكب التحرش من طرف الأصول أ والمحارم أ ومن له ولاية أ وسلطة على الضحية أ ومكلفا برعايته أ وكافلا له، أ وإذا كان الضحية قاصرا دون السنة ١٨ من عمره، وهذه الحالات تقع كلها ضمن ما يسمى في القانون الجنائي بظروف التشديد.

أما في الحالات الأخرى فالنص الجديد يعاقب كل متحرش بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ درهم، أ وبإحدى العقوبتين فقط كل من:

– أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية أ وغيرها، بأفعال أ وأقوال أ وإشارات ذات طبيعة جنسية أ ولأغراض جنسية

– كل من وجه رسائل مكتوبة أ وهاتفية أ وإلكترونية أ وتسجيلات أ وصور ذات طبيعة جنسية أ ولأغراض جنسية. وحسب المسودة، فإن هذه العقوبات تتضاعف في حالة إذا كان التحرش صادرا عن زميل في العمل أ ومن الأشخاص المكلفين بحفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية وغيرها. ويعد هذا التنصيص انتصارا لمطلب من مطالب المرأة التي ما فتئت تنادي بحمايتها من "المتحرشين" سواء في الإدارة أ وفي الأماكن العمومية.

ونص مشروع القانون على تجريم ما يعرف بازدراء الأديان، الأمر الذي يزيد المخاوف من توظيف هذه المادة للتضييق على حرية الرأي والتعبير والحريات الأكاديمية، وحرية الدين والمعتقد. ورغم المناداة بإلغاء عقوبة الإفطار جهراً في رمضان، فإن المسودة الجديدة نصت على عقوبة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ درهم أ وبإحدى العقوبتين لمرتكبي هذا الفعل، عكس الغرامات المنصوص عليها في القانون الساري المفعول والتي لا تتعدى ١٢٠٠ درهم.

تخوفات من قانون مكافحة الإرهاب:

صادق مجلس النواب المغربي على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب في ٢٠ مايو ٢٠١٥، رغم التخوفات التي أبدتها الجمعيات الحقوقية، حيث أضافت هذه التعديلات قيوداً تتعلق بزيارة بعض البلدان التي يسودها الصراعات والتوتر، والقيام بأي فعل من أفعال الدعاية أ والإشادة أ والترويج لفائدة الكيانات أ والتنظيمات أ والعصابات أ والجماعات الإرهابية، حيث سادت العبارات الغامضة في صياغة هذه الفصول التي من شأنها أن تترك مجال التأويل الواسع في تطبيقها من طرف القضاء على غرار ما شاهدناه من انتهاكات واكبت تطبيق قانون ٢٠٠٣ والتي تم الاعتراف بها رسمياً على أنها تجاوزات فردية، لا سيما أمام غياب أي مساءلة قانونية لمن انتهك حقوق الإنسان في تطبيق القانون المذكور. ولم تأخذ الحكومة والبرلمان بمقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ابدي مجموعة من الاقتراحات من أبرزها؛ أن يضم

مشروع القانون مقتضى يعرّف بوضوح هدف الكيانات أ والتنظيمات أ والعصابات أ والجماعات الإرهابية بـ"إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أ وإرغام حكومة أ ومنظمة دولية على القيام بعمل ما أ وعدم القيام به". وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اقترح أيضاً المجلس أن يُدرَج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أ واستعمال المتفجرات، أ والأسلحة النارية أ وأسلحة أخرى أ ومواد سامة وخطيرة، أ وتقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أ والمساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أ والتدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف". واقترح المجلس أيضاً أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرّس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد. كما دعا إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب من خلال إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج"، مقترحاً في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. واعتبر المجلس أن من المستحسن استلهام مقتضيات المادة ٥ من اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من الإرهاب والتي تعرّف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفه "نشراً لرسالة أ ووضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنيّة الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي مباشرة أ وغير مباشرة للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أ وعدة جرائم إرهابية". كما اقترح أيضاً استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل ٢١٨-٢ بمقتضى يجرّم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية. واستبدال عبارة "إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحاً من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

الجدل حول تفعيل المساواة بين الرجل والمرأة

أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية قصوى للمبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة والمناصفة وحظر كل أشكال التمييز،وفي هذا الإطار اشتغل المجلس على أولويتين أساسيتين: تقديم المقترحات المتعلقة بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المنصوص عليها في الفصلين ١٩ و١٦٤ من الدستور. والإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء والطفلات. وهكذا فقد قدم المجلس تقرير الأول من نوعه حول موضوع المساواة بين الجنسين والمناصفة، جاء فيه عدد من التوصيات الموجهة للحكومة، كان أبرزها تعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال وكذا في مجال الإرث.

وجاء في التقرير أن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء. كما أن الوقف والقواعد التي تحكم الجموع تسهم في تجريدهن من حقهن في ملكية الأرض أ والإرث". ودعم التقرير توصيته بالمساواة في الإرث بالإشارة إلى المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالفصل ١٩ من الدستور والتي تنص على أن الرجل والمرأة يتمتعان على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن الدولة تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. كما أكد التقرير في توصياته على ضرورة التطبيق الصارم لأحكام مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة. وتوسيع نطاق الدعم المقدم في إطار تدابير محددة تتوخى توعية وتكوين جميع المتدخلين في قطاع العدالة وتحميلهم المسؤولية.

وطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً في جملة توصياته للحكومة بمنح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق الشروط المنصوص عليها فيما يتعلق بالزوجات الأجنبيات. وسن قانون لمناهضة جميع أشكال العنف في حق المرأة.وكذا المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. ولم يفت المجلس أن يوصي بسحب الإعلانات التفسيرية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على تعميم هذه الاتفاقية على نطاق واسع، لا سيما أوساط القضاة ومهني العدالة

مع حثهم على أخذ معايرها ومقتضياتها بنظر الاعتبار في أدائهم لعملهم. شددت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية على أن التوصية تعتبر تجاوزاً لمؤسسة إمارة المؤمنين ومنطوق الخطاب الملكي في افتتاح السنة التشريعية ٢٠١٣ الذي اكد فيه الملك أنه "بوصفه أميراً للمؤمنين لا يمكن أن يحل ما حرم الله أ ويحرم ما أحل الله" مشيرة إلى أن توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ستفتح جدلا عقيما حول مواضيع تنظمها نصوص قرآنية قطعية الثبوت والدلالة كموضوع الإرث. من ناحية أخرى أكدد محمد الفيزازي أحد أبرز شيوخ السلفية في المغرب في إطار رفضه لتوصيات المجلس أنه لا يجوز للمجلس بأي حال من الأحوال أن يخوض فيما لا يعنيه والذين يفهمون كتاب الله هم أهل العلم ويجتهدون فيه، وأضاف أن هذه التوصية هي اعتداء على المؤسسات على اعتبار أن المملكة المغربية هي دولة إسلامية، وتعد أيضاً تجاوزاً لوظيفة العلماء، ووظيفة المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك بصفته أميراً للمؤمنين. أما الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، فقد اكتفى بالقول إن الحكومة لم تتدارس الموضوع بدعوى أنه لم تم مراسلة الحكومة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:

لقد كان لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة ٢٠٠٤ أثر قوي في المجتمع المغربي، حيث عبرت عن أمة قررت بشجاعة مواجهة ماضيها المؤلم، والعمل على إنصاف الضحايا والبحث عن كشف حقيقة ما جرى من تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تجلت في العنف المنهجي ضد المواطنين والتعسف السلطوي أدى إلى الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب بكل أشكاله. وقد قدمت السلطات المغربية هيئة الإنصاف والمصالحة بوصفها واسطة العقد في عملية تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، لكن استمرار بعض أشكال انتهاك حقوق الإنسان يلقي بظله على هذا الادعاء.

فعلى الرغم من مرور أكثر من ٩ سنوات على مصادقة الملك على التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، في ٦ يناير ٢٠٠٦، وبالرغم من دسترة توصيات الهيئة، فإن أهم

وأغلب التوصيات الصادرة عنها لم تعرف طريقها إلى التنفيذ[٢]؛ ومن ضمنها ما لا يتطلب سوى الإرادة السياسية من قبيل الاعتذار الرسمي والعلني للدولة، وعدم التكرار، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومكافحة الإفلات من العقاب، وترشيد الحوكمة الأمنية والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات،بل ظلت الحقيقة غائبة في العديد من الملفات والأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها المملكة، خاصة ما يتعلق بملفات الشهداء المهدي بن بركة وعمر بن جلون ومحمد كرينة وعبد اللطيف زروال، وملفات عدد من مجهولي المصير من أمثال الحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وعبد الحق الوسولي وملفات الأحداث التي شهدتها منطقة الريف والصحراء وغيرها. كما لم يتم تحديد المسؤوليات المؤسساتية بدقة وتم القفز على تحديد المسؤوليات الفردية فيما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولم يفتح القضاء المغربي ملفات المتابعة القضائية في حق المتورطين في هذه الانتهاكات.

حرية التنظيم والرأي والتعبير:

تعرض عدد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في المغرب للعنف والمتابعة القضائية وتشويه السمعة والسجن. واستمرت الاعتقالات السياسية واعتقالات الرأي في حق العديد من فئات المجتمع والحركات الاجتماعية وبالأخص في صفوف التنسيق الميداني للمجازين المعطلين. تصاعد الهجوم على الحركة الحقوقية وعلى الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان تمثل في منع العديد من الأشكال الاحتجاجية آخرها مسيرة الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن ورفض تسلم الملف القانوني لفرع طنجة.[٣] كما تعرضت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لمنع عشرات من أنشطتها، وتسجيل فروعها المحلية في مناطق مختلفة في المغرب. وقد قامت السلطات في نهاية عام ٢٠١٥

٢- بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠١٥ أرسلت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، رسالة إلى عبد الإله بن كيران، رئيس الحكومة، بخصوص الإهمال الذي طال مطالب آنية ومستعجلة لمجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب، و"الذين لم تشملهم تسوية الملف بصفة كلية، أ وحرموا تعسفا من الإدماج الاجتماعي".

٣- بيان برلمان الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان،القنيطرة في٢١ يناير ٢٠١٥،
http://.swadeh blogspot.com/2015/01/blog-post_5.html

بإحالة سبعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين إلى المحاكمة. حيث وجهه لخمسة منهم تهمة "تلقي تمويل أجنبي بهدف الإخلال بالأمن العام"، في حين يواجه الاثنان الآخران تهمة "عدم الإبلاغ غن تمويل أجنبي". تستند الاتهامات ألي مادة ذات عبارات فضفاضة في قانون العقوبات المغربي.

من ناحية أخرى تعرض الداعون لمقاطعة الانتخابات إلى الاعتقالات التي مست أطر وأعضاء حزب النهج الديمقراطي، ونشطاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين وحركة ٢٠ فبراير، بعدد من مناطق المغرب، مع القيام بمصادرة منشوراتهم، وحرمانهم من استعمال وسائل الإعلام العمومية لشرح موقفهم للرأي العام. واستمرت السلطات المغربية في التضييق على تأسيس بعض الجمعيات، عبر منع العديد منها من وصولات الإيداع رغم استيفائها لكل الإجراءات القانونية، منها جمعية الحقوق الرقمية، وجمعية الحرية الآن المدافعة عن حرية الصحافة، وجمعيات تدافع عن حقوق الصحراويين، والصحفيين والأمازيغ، والمهاجرين في المغرب من أفريقيا جنوب الصحراء، وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل، فضلا عن الجمعيات الخيرية والثقافية والتربوية التي تضم قيادتها أعضاء من جماعة العدل والإحسان.

ورفضت السلطات تسجيل عدداً من المنظمات التي مقرها في الصحراء الغربية، بما فيها التجمع الصحراوي للمدافعين عن حقوق الإنسان (كوديسا)، الرابطة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الثروات الطبيعية، وفرع السمارة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وفرع العيون للهيأة المغربية لحقوق الإنسان. لكن سمحت لأول مرة لمنظمة صحراوية لحقوق الإنسان تنتقد الحكومة بحدة، بالتسجيل بشكل قانوني. وتأتي هذه الخطوة بعد١٠سنوات على تقديم الجمعية الصحراوية لملفها، وتسعة أعوام على قرار المحكمة بأن السلطات عرقلت تسجيل الجمعية عن دون حق

فيما يخص حرية الصحافة والإعلام، فقد واصلت السلطات المغربية تضييق الخناق على الصحفيين والفنانين والناشطين ودعاة حقوق الإنسان منهم من حرم من حرية التنقل. وقد حد من حرية التعبير والصحفيين تلك القوانين التي تجرم الأفعال التي تعتبر مساً بالملك أ والإسلام أ وسيادة المغرب على الصحراء الغربية. وهكذا فقد أدين عدد من الصحفيين المستقلين بتهم

نشر أخبار كاذبة والقذف والإهانة، وفرضت عليهم غرامات باهظة. ففي مارس ٢٠١٥ صادرت المحكمة الابتدائية بالرباط حكما بالسجن ١٠ أشهر على الصحفي هشام المنصوري، إثر إدانته بارتكاب الزنا في محاكمة جائرة بتهم ذات دوافع سياسية، كما أدانت ابتدائية القنيطرة رسام الكاريكاتير خالد كدار بتهمة السكر العلني والتسبب في إهانة هيئة منظمة وحكمت عليه بالسجن ثلاثة أشهر[٤]. كما أدين الصحفي توفيق بوعشرين مدير تحرير جريدة أخبار اليوم في نوفمبر ٢٠١٥، بالسجن لمدة شهرين مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها ١.٦ مليون درهم مغربي بتهمة القذف بعد نشره خبرا استند إلي برقيات دبلوماسية مسربة[٥]. كما عرفت سنة ٢٠١٥ شداً وجذباً بين الحكومة المغربية وبين منظمة مراسلون بلا حدود بسب إصدار الأخيرة لتقرير في مارس ٢٠١٥ انتقد ما سماه بتراجع حرية الصحافة والإعلام في المملكة مستدلا بالعديد من الوقائع في هذا الصدد. كما اتهم الحكومة بالضغط على الصحافة حتى لا تغطي بكل حرية قضايا حساسة.

النزاع على الصحراء الغربية:

بالرغم من تجريم المملكة المغربية سنة ٢٠٠٦ لممارسة للتعذيب وحظره بموجب مقتضيات الدستور المغربي لسنة ٢٠١١، فإنها مستمرة في ضمان الحماية لمرتكبي التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الذين يظلون بعيدا عن المساءلة والمحاكمة، خاصة بأقاليم الصحراء الغربية.

وأوضح تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة [٦] حول الوضع الخاص بالصحراء الغربية الذي نشر في ١٥ أبريل٢٠١٥ أن السلطات المغربية لم ترخص تنظيم مظاهرات في الصحراء الغربية خاصة المطالبة بالحق في تقرير المصير وما زالت قوات الأمن وحفظ النظام المغربية

٤- راجع التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥ عن المغرب والصحراء الغربية.
٥- المرجع السابق.
٦- نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول التطورات في الصحراء الغربية.
-http://alifpost.com/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A3%D9%84%D9%81--%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%AA %D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/18864

تفرق هذه التجمعات باستعمال القوة المفرطة لقمعها لا سيما تجاه النساء والأطفال. وفي بعض الحالات يتعرض بعض المتظاهرين والمناضلين للتوقيف التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة ولمتابعات قضائية. وأشارت مجموعة العمل للأمم المتحدة حول التوقيف التعسفي إلى مسالة حبس ٢١ صحراويا من مجموعة "اكديم ايزيك" إثر قرار المحكمة العسكرية لسنة ٢٠١٣.

وقد دخلت مسألة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية منعطفاً جديداً إثر الاعتراف المغربي الرسمي بالجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية (ASVDH)، في التسجيل طبقا للقانون المغربي، واشتراط عقد تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان للجمع العام قبل الحصول على وصل الإيداع، والمغرب بهذا الاعتراف يقر الحق للصحراويين في تأسيس وإنشاء المنظمات المدنية والأهلية، في أفق المرافعة عن حقهم في تأسيس الإطارات والتنظيمات السياسية.

وقد شدد قرار مجلس الأمن[٧] بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٥ على أهمية تحسين وضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وحث الأطراف المعنية على العمل مع المجتمع الدولي لتطوير وتنفيذ إجراءات مستقلة وتتمتع بالصدقية في هذا الصدد. وقد صادقت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ أكتوبر ٢٠١٥، بدون تصويت، على قرار يدعم المسلسل السياسي الأممي لتسوية قضية الصحراء الغربية، ويدعو دول المنطقة إلى تعاون كامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وشددت الأمم المتحدة على ضرورة التزام الأطراف بمواصلة إبداء الإرادة السياسية للعمل في جو ملائم للحوار، للدخول بحسن نية – ودون شروط مسبقة– في مرحلة من المفاوضات المكثفة، تأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة والوقائع الجديدة منذ ٢٠٠٦، وتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ختاماً، علي الرغم من تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة فى العامين الأخيرين، فإن المبادرات الإصلاحية المطروحة علي الصعيد التشريعى والمؤسسي والاجتماعى، وخاصة من خلال الدور النشيط للمجلس الوطنى لحقوق الانسان، تشكل فرصة يجب على كل الأطراف

٧- النص الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٨ المتعلق بقضية الصحراء الغربية،
http://mapnr.blogspot.com/2015/04/2218.html

الفاعلة العمل علي تفعيلها، بحيث تنعكس علي السياسات والقرارات اليومية التي تمس جميع أوجه المجتمع المغربي، بما في ذلك حرية الصحافة ومنظمات حقوق الإنسان. الموقف الفعلى والعلنى للمؤسسة الملكية من هذه المبادرات، سيحدد وجهة وتيرة الإصلاح البطيئة فى الغرب، أو يفسح المجال أمام انتكاسة نوعية أكبر.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

واجهت المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى حل دائم للصراع شللاً وجموداً، واكبه إجراءات تتخذها إسرائيل من جانب واحد، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير الحقائق على الأرض، وبمحاولات متواضعة من القيادات الفلسطينية للرد على هذه التحولات الكبرى. وفي الواقع، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ظلت تتبع في الضفة الغربية، والقدس الشرقية بصفة خاصة، حتى والعملية السياسية جارية، سياسة ضم الأراضي وإحداث تحولات ديموغرافية، موجهة نحو نقل السكان المدنيين الإسرائيليين إلى مناطق عمرانية مخططة معينة لمواصلة الاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الفلسطينية. واقترن ضم الأرض بالتشريد القسري للمجتمعات الفلسطينية لمواصلة نفس السياسة التوسعية. ويجري تأمين الآلة الاستيطان من خلال مختلف آليات قمع السكان الفلسطينيين، بما في ذلك استخدام نظام المحاكم العسكرية لقمع أي نشاط احتجاجي منظم من خلال الاعتقالات الجماعية. وذلك بالإضافة إلى أوامر الإغلاق ونقاط التفتيش وحواجز الطرق والجدار الفاصل. وتقوض هذه السياسات الحقوق الأساسية الفلسطينية بشكل خطير.[1] ويدخل قطاع غزة عامه الثامن على التوالي وهو تحت الحصار، ومعزول تماما من كافة الاتجاهات.

١- انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية:
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/FFM/FFMSettlements.pdf .

ويتسبب الحصار في استمرار الأوضاع الإنسانية الكارثية، وشلل إمكانية الإعمار بعد الهجمات التي شهدها القطاع في عام ٢٠١٤.[٢] وتظل بعض المراكز الحضرية في الضفة الغربية تمارس نشاطاً اقتصادياً وهمياً، وبخاصة في رام الله، العاصمة الفعلية للسلطة الفلسطينية، وهو النشاط المستمر بفضل أموال المانحين الدوليين الذين يمولون جانبا مهما من قطاع الخدمات العامة وشبكة منظمات المجتمع المدني. وفي غضون ذلك، تواجه المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا في فلسطين، وبخاصة الموجودة في المنطقة جيم[٣] وداخل المدن والقرى حيث يتم بناء الجدار والمستوطنات، استفزازات يومية وسلسلة من الإهانات من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال التي تشمل القيود المفروضة على التنقل والتهديدات لحياة الناس وسلامتهم، وهو ما يقوض بشكل خطير حقوقهم الإنسانية الأساسية

وبالرغم من انه رسمياً تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الانقسام الداخلي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال له التأثير الأهم في المشهد السياسي، حيث أن الأجهزة الحكومية في الضفة والقطاع وخصوصا جهاز الأمن لا يزال يعمل بشكل منفصل في كل من المنطقتين. ويواجه النشطاء السياسيون المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان في فلسطين شتى أنواع القيود والانتهاكات، وخاصة المتعلقة بالتعبير عن الرأي والاعتقال وقمع حرية التجمهر والتظاهر وحرية تكوين الجمعيات وتقييد استقلالية القضاء[٤] وازدياد لحالات التعذيب والمعاملة القاسية داخل السجون[٥]. أشعلت الموجة الأخيرة من الغضب الشعبي في أكتوبر ٢٠١٥، مما يضفي على الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة ثلاث خصائص رئيسية: أولا؛ انقسام السلطة الفلسطينية، وثانيا؛ تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضد الفلسطينيين من جانب اسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وأخيرا، غياب الرؤى المتعلقة بحل الأزمة في المستقبل المنظور. ويسلط التقرير الضوء على كل من هذه الخصائص.

٢- انظر:
http://gaza.ochaopt.org/2015/07/the-gaza-strip-the-humanitarian-impact-of-the-blockade./

٣- وهي مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية.

٤- التقرير السنوي للهيئة المستقلة.

٥- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الاستقطاب السياسي الداخلي وتداعياته الحقوقية:

شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر موجة من الاضطرابات؛ أحد الاحتمالات وراء إشعالها هو الصدمة العامة التي أعقبت قيام مستوطنين متطرفين بإحراق منزل عائلة الدوابشة في يوليو ٢٠١٥[٦]، وأدت إلى إطلاق النار في نابلس على مستوطنين على سبيل الانتقام.[٧]وثمة احتمال آخر وهو الاحتفال بالسنة اليهودية الجديدة الذي اقترن بموجات واسعة من عمليات التوغل في مجمع المسجد الأقصى، وأدى بالتالي إلى ازدياد المخاوف من تهويد مدينة القدس.[٨]والاحتمال الثالث هو الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وألمح فيه للانسحاب من التعامل مع الجانب الإسرائيلي في إطار اتفاق أوسلو.[٩] وبغض النظر عن هذه التكهنات التي يتعذر إثباتها، فإن حقيقة الأمر هي أن الانتفاضة وموجة الغضب تعود في معظمها إلى أنشطة جيل ما بعد أوسلو. ومتوسط أعمار من سقطوا في هذه الانتفاضة منخفض للغاية. وحتى الآن، كان المراهقون أول ضحايا هذه الانتفاضة وابرز أطرافها الفاعلة؛ سواء في المظاهرات اليومية لإلقاء الحجارة أو بعمليات الطعن بالأسلحة البيضاء.[١٠] ومن الواضح أن ما دفع الشباب الفلسطيني إلى اللجوء إلى العنف هو اليأس، ولكن في الغالب فقدان الإيمان بقدرة "الكبار" على القيام بأي شيء. وقد تراكمت لدى الفلسطينيين، في الواقع، سلسلة من خيبات الأمل في القيادات والمؤسسات العاجزة عن العمل. وتشمل هذه المؤسسات الأحزاب السياسية، والنقابات،

٦- انظر،على سبيل المثال:
http://www.aljazeera.com/news/2015/07/palestinian-baby-burned-death-extremist-attack-150731035331224.html .

٧- انظر على سبيل المثال:
https://www.maannews.com/Content.aspx?id=767914 .

٨- انظر،على سبيل المثال:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/jordan-israel-relations-ties-temple-mount-violence.html .

٩-النص الكامل للخطاب متاح على الموقع:
http://www.timesofisrael.com/full-text-of-abbas-2015-address-to-the-un-general-assembly ./

١٠- انظر،على سبيل المثال:
http://www.ibtimes.com/rising-death-toll-palestinians-west-bank-call-third-intifada-against-israel-2137292.

والجمعيات، بل وكبار العائلات. وفي استعراض سريع للمنظور التاريخي، نجد أنه عندما اندلعت الانتفاضة الأولى في ٨ ديسمبر ١٩٨٧، كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس هي التي تقود الانتفاضة بدرجة كبيرة.[١١] وفي الانتفاضة الثانية، كان المجتمع الفلسطيني منقسما بشدة بين فصيلين رئيسيين، هما حركتا فتح وحماس.[١٢] أما الآن، فتظهر أخر استطلاعات الرأي أن أعلى درجة من الثقة يحصل عليها زعيم فلسطيني هي ١٦.١% للرئيس محمود عباس، ويليه إسماعيل هنية رئيس الوزراء السابق المنتمي لحركة حماس بنسبة ١٢.٥%.[١٣] وقد أصاب التعب والإنهاك الفلسطينيين في الضفة الغربية من جراء غياب الرؤية السياسية وزحف المستوطنات على بيوتهم. كما يعانون من عدم وجود اقتصاد فعال حقيقي، ومن ارتفاع البطالة، وخاصة بين الشباب المتعلمين تعليما عاليا. وهم يشعرون أن القيادة الحالية ضعيفة للغاية وعاجزة عن تحقيق أي من طموحاتهم في تحقيق حياة كريمة عادية متحررة من القيود المفروضة على التنقل، ومن مصادرة الأراضي، ومن عنف المستوطنين. وفي قطاع غزة، أُنهِك الفلسطينيون من الحصار المتواصل، ومن غياب إعادة الإعمار بعد أكثر من عام من الهجوم، ومن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة.وفي القدس الشرقية التي جرى ضمها بشكل غير قانوني، يشعر الفلسطينيون أن الجميع قد تخلوا عنهم، وتركوهم دون تمثيل سياسي، مع إغلاق مؤسساتهم الوطنية. ومنذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ والقدس تشهد تجاهلا من قبل سياسيين الفلسطينيين، وترك سكان المدينة وحدهم في مواجهة طبقات متعددة من سياسات التهجير القسري التي تخضعهم الحكومة الإسرائيلية لها.[١٤]وفي كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتصاعد مستوى السخط على الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية في تسيير الشؤون الإدارية من جانب

١١- انظر،على سبيل المثال:
http://www.arij.org/atlas40/chapter2.5.html .

١٢- انظر،على سبيل المثال:
http://www.medea.be/en/themes/arab-israeli-conflict/second-intifada ./

١٣- انظر،
http://www.qudsn.net/article/74173 .

١٤- للاطلاع على مزيد من المعلومات،انظر:
http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/05/EJ-Facts-and-Figures-2015.pdf .

مؤسسات السلطة الفلسطينية.ويظل الانقسام الداخلي بين حركتي حماس وفتح أحد المسببات الأساسية لحالة الإحباط العام وسط الفلسطينيين. وفي الواقع، فإنه رغم توصل الفلسطينيين لتشكيل حكومة وحدة برئاسة رئيس الوزراء التكنوقراطي رامي الحمد الله له في يونيو ٢٠١٤[١٥]. لكن هذا التقدم في مجال المصالحة الفلسطينية لا يزال على الورق فحسب. فالقطاع الأكثر إثارة للجدل، وهو وزارة الداخلية، لا يزال منقسما في واقع الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة المتعلقة بمجموعة الموظفين الذين استعانت بهم حماس بدلا ممن أضربوا عن العمل بعد الانقلاب في عام ٢٠٠٧ –ويبلغ عددهم اليوم حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص– لا تزال قائمة دون حل، مع عدم دفع مرتباتهم منذ شهور.

انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان:

تتفشى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن والسلطة التنفيذية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة[١٦].. تتمحور معظم هذه الانتهاكات حول بتقييد الحريات المتعلقة بالتعبير عن الرأي من خلال اعتقال النشطاء والإعلاميين والأكاديمي والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل اشمل[١٧] وكذلك من خلال قمع حرية التجمهر والتظاهر وحرية تكوين الجمعيات[١٨].

١٥- انظر،على سبيل المثال:
http://www.theguardian.com/world/2014/jun/02/palestinian-unity-government-sworn-in-fatah-hamas .

١٦- انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/2015/annual_pchr_eng_2014.pdf

١٧- انظر:
http://www.ichr.ps/ar/1/6/1359/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2014-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2014.htm

١٨- انظر مثلا:
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=773:2016-02-17-10-22-59&catid=91:2012-07-14-11-00-24&Itemid=231

يتصاحب هذا الجو القمعي المتزايد مع تقييد من قبل السلطات التنفيذية لاستقلالية القضاء[١٩] وازدياد لحالات التعذيب والمعاملة القاسية داخل السجون[٢٠].

أحد الإشكالات الرئيسية في الممارسات القانونية والإجرائية في فلسطين تتعلق بالاعتقال الاحترازي لمدة طويلة ما قبل المحاكمة والتي تعود إلى الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها النائب العام فيما يتعلق بتمديد الاعتقال على ذمة التحقيق، حيث أن العديد من معتقلي الرأي تهديدهم بالمدة الطويلة التي يستطيع النائب العام الإبقاء عليهم فيها رهن الاعتقال خلال التحقيق (٤٥ يوما) كما أنه في الممارسة قضاة الصلح الذين يقومون بالنظر في تمديد الاعتقالات قلما يرفضون طلب الادعاء بتمديد الحبس ويوافقون على المدة المطلوبة منهم كاملة (١٥ يوما).

بالإضافة إلى ما سبق فإنه خلال الاعتقال على ذمة التحقيق كثيرا ما يتم إجبار الشخص المعتقل على الاعتراف او توقيع وثائق يمكن أن تستخدم ضده فيما بعد لتمديد الاعتقال وفي بعض الأحيان يتصاحب ذلك مع تحقيقات شديدة القسوة قد ترقى إلى حد التعذيب. إن هذا النظام القانوني يمكن الأجهزة الأمنية من الإبقاء على الفرد مدة شهرين على الأقل رهن الاعتقال دون أدلة أو إمكانية فعلية للطعن على اعتقاله وفي ظروف قد كون شديدة القسوة.

وطبقاً لتقرير أصدرته منظمة هيومان رايتس واتش عام ٢٠١٤ فإن المحاكم الفلسطينية لم تحاكم من قبل أي "فرد من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في قضية متعلقة بالتعذيب أو حالات الموت لأسباب غير قانونية في السجون (...) (أو) لم يتم التحويل للتحقيق أي فرد من أفراد الأمن على خلفية ضرب المتظاهرين. مما يعني أن الأجهزة الأمنية تشعر بأنها محصنة حين تقوم بالانتهاكات على حق التجمهر والتظاهر[٢١]. أما المراصد الأورومتوسطي لحقوق

١٩- التقرير السنوي للهيئة المستقلة (ملاحظة رقم ١٥).
٢٠- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (ملاحظة ١٤).
٢١- هيومان رايتس واتش، تقرير العالم 2014: فلسطين واسرائيل (٢٠١٤).
http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/israel-and-palestine?page=3
انظر ايضا صابرين امروف وعلاء ترتير، بعد غزة: ما هو ثمن القطاع الأمني الفلسطيني، الشبكة، ٨ تشرين الأول ٢٠١٤،
http://al-shabaka.org/briefs/after-gaza-what-price-palestines-security-sector/

الإنسان فقد وثق في تقرير له عام ٢٠١٣ نحو ٧٢٣ حالة اعتقال تعسفي ١١٣٧ حالة تحقيق لأفراد من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية دون تهم حقيقية أو قرارات قضائية أو أوامر اعتقال، ٥٦ حالة منهم متعلقة باعتقالات بسبب منشورات على موقع الفيسبوك ومن بينهم ١٩ صحفيا وعدد من رسامي الكاريكاتير والكتاب، كما وثق التقرير ١١٧ حالة تعذيب شديد[٢٢].

من أثار الانقسام أيضا تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أن كل القوانين والنظم الذي يتم تبنيها منذ الانقسام تعد غير دستورية حيث أنها لا تخضع لعملية التشريع كما نص عليها القانون الأساسي[٢٣]، وقد أدي ذلك إلى تعميق الانقسام القانوني وتعطيل الجهود الرامية إلى حلق إطار قانوني موحد ومنسجم في كلا المنطقتين أن الكثير من الانتهاكات مرتبطة أيضا بغياب الدور الرقابي الذي يفترض أن يمارسه المجلس التشريعي .

ويبقى من أهم عوامل حماية حقوق الإنسان هو قضاء مستقل لضمان الحقوق، لذا لا بد من إجراء الإصلاحات اللازمة على مستوى الجهاز القضائي لضمان استقلاليته عن الاعتبارات السياسية وتدخلات السلطة التنفيذية، ففي الواقع الراهن يقع النظام القضائي سواء بالضفة أو بالقطاع تحت سلطة الأطر السياسية الحاكمة سواء كان الرئيس في الضفة أو السلطة الفعلية في قطاع غزة. ولربما يتمثل ضعف القضاء خصوصا في قانون وممارسة مجلس القضاء الأعلى وطريقة تعيين رئاسته التي لا تزال تتبع لقرارات السلطة التنفيذية. فقد عبرت الهيئة المستقلة عن قلقها مما اعتبرته: "العلاقة المبهمة بين المؤسسات والجهات القضائية وخصوصا في ضوء التفسيرات المختلفة حول نوع العلاقة بين السلطات ومحدداتها"

٢٢- المراقب الاورومتوسطي لحقوق الانسان
http://www.euromid.org/ar/article/497/%D8%B1%D8%B5%D8%AF-800-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9#sthash.qXhF9jQi.dpbs

٢٣- في الضفة الغربية يستخدم الرئيس المادة ٤٣ من القانون الاساسي والتي تسمح بإصدار قرارت بقوانين في حالة الغياب المؤقت للمجلس التشريعي في حالة الطوارئ والفترة ما بين دورتين للمجلس أما في القطاع فيجتمع المجلس التشريعي دون النصاب ويصوت على مشاريع القوانين المعدة من قبل الحكومة المقالة وتصدر القوانين دون مراسيم رئاسية تصادق عليها وتطبق هذه القوانين في القطاع فقط.

كما وعبرت عن قلقها من: "الازدياد في حجم القضايا امام المحاكم والتي تؤدي إلى استمرارية الحالة القائمة للنظام القضائي.[٢٤]"

ومن أنواع الانتهاكات الأخرى ضد النشطاء الشباب مصادرة وثائق السفر والحرمان من العمل من خلال الضغط على المشغلين من قبل السلطات التنفيذية أو الجهات الأمنية.

تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين:

تستخدم إسرائيل نظام الاعتقال العسكري لاستهداف الأطفال قاذفي الحجارة منذ فترة طويلة. في المدن التي تشهد نشاطا استيطانيا كثيفا بصفة خاصة، تبدأ إسرائيل اضطهاد السكان من سن مبكرة جدا.[٢٥]ومن بين المدن، تشهد القدس الشرقية والخليل أكثر حالات اعتقال الأطفال. وفي مواجهة هذا الجهاز للاعتقالات الواسعة النطاق، يواجه الأطفال كل أنواع الانتهاكات من لحظة اختطافهم من بيوت آبائهم إلى الأوضاع التي يواجهونها في مرافق الاحتجاز.

ولا يمكن فصل استخدام مشروع الاعتقال عن المشروع الأعم الأوسع نطاقا لضم الأراضي والاستيطان. وفي الواقع، أثبت النظام القضائي الإسرائيلي أنه أداة فعالة للغاية في سياسات التوسع والفصل العنصري المستمرة. وتستخدم إسرائيل كلا من نظام المحاكم العسكرية ونظام المحاكم المدنية، التي تشمل ولايتها القضائية سكان القدس الشرقية والفلسطينيين داخل الخط الأخضر، لاستهداف الأطفال. وتمدد إسرائيل العمل بقوانين الانتداب البريطاني القديمة، وهي نفس القوانين التي تستلهمها الأوامر العسكرية التي يتم تطبيقها على الفلسطينيين في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.[٢٦]وأدى النظام الذي يسمح بتجريم أي نشاط سياسي من جانب

٢٤- هناك حالات اخري تم فيها معاقبة قضاة لخروجهم عن المقبول سياسيا، انظر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٢٠٠٨.

٢٥- انظر، على سبيل المثال:

http://www.alhaq.org/publications/Special.Focus.on.children.pdf

وانظر أيضا،

http://www.dci-palestine.org/israel_targets_palestinian_children_in_east_jerusalem_with_harsh_policies .

٢٦- انظر ،

http://www.adalah.org/en/content/view/8652 .

الفلسطينيين إلى جعل الاعتقال السياسي جزءا من الروتين اليومي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى الاحتلال العسكري المستمر منذ ٤٨ عاما.[٢٧] وينطوي نظام الاعتقال الذي تمارسه إسرائيل على العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي كانت محل إدانة، والتي جرى تسليط الضوء عليها في مختلف المحافل الدولية وثمة نمط آخر من تصعيد الانتهاكات الملحوظة منذ أكتوبر يتمثل أولا في العقاب الجماعي للفلسطينيين من خلال فرض قيود على السفر، والتهجير القسري، وتزايد حالات القتل خارج نطاق القانون..

هدم المنازل هو أحد أكثر التدبير العقابية التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين. فالقانون الإسرائيلي يسمح بهدم المنازل كتدابير عقابية ضد من يُدعى قيامهم بـ "هجمات أمنية" منذ الانتفاضة الثانية، ورغم أن وتيرة تنفيذ هذا الإجراء قد قلت على مدى العقد الماضي، إلا أنها عادت كرد فعل على الانتفاضة الفلسطينية، حيث اصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي مرسوما يقضي بهدم منازل المتهمين بشن الهجمات فورا.[٢٨] ويتم هدم المنازل بغض النظر حتى عن قتل الجاني أو الحكم عليه، وبغض النظر عن عمره أو حالته الاجتماعية. كما يتم التنفيذ دون صدور قرار قضائي بشأن جرم الشخص الذي يُزعم ارتكابه الهجوم. ويستهدف هذا الإجراء الأسر بهدف خلق شكل من أشكال الردع داخل المجتمع. ويحظر القانون العرفي الدولي رسميا العقوبات الجماعية، التي يمكن أن ترقى إلى مصاف جرائم الحرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي.[٢٩]وردا على هذا الإجراء، يقوم المجتمع المدني الفلسطيني بجمع الأموال لإعادة بناء المنازل لأسر ضحايا عمليات الهدم، غير أنه يبدو أن إجراءات العقاب الجماعي تؤدي إلى نتائج عكسية، ويُعزى لها الجانب الأعظم من زيادة التحريض على الغضب الشعبي.[٣٠]

٢٧- انظر ،
https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc_866_weill.pdf .

٢٨- انظر:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=52567#.VpaEQvnhDIU .

٢٩- انظر:
https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule103 .

٣٠- انظر:
http://www.alternativenews.org/english/index.php/news/1213-palestinians-unite-to-rebuild-houses .

وثمة إجراء أخر يثير الانزعاج من إجراءات العقاب الجماعي يتعلق بإلغاء وضع الإقامة الدائمة لسكان القدس الشرقية. والوضع القانوني للمقدسيين هو نموذج للمتاهات الإدارية التي تضع إسرائيل الفلسطينيين فيها من أجل إخفاء سياسة التهجير القسري، وضم الأراضي التي تتبعها وسط أطر قانونية شكلية.فعندما حدث الاحتلال العسكري للقدس الشرقية، إلى جانب بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، أجرت إسرائيل تعداداً عاماً للسكان المتبقين، ووزعت بطاقات هوية على السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. منحت إسرائيل سكان القدس الشرقية بطاقات هوية زرقاء، وهي مماثلة لبطاقات المواطنين الإسرائيليين، حيث جرى ضم القدس الشرقية بشكل غير قانوني إلى إسرائيل باعتبارها "العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل". وعند توقيع اتفاقات أوسلو، اعتبرت القدس من بين ملفات المفاوضات النهائية، ونتيجة لذلك، ففي حين جرى إخضاع سكان بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة للقواعد الإدارية للسلطة الفلسطينية، ظل سكان القدس يخضعون لنفس القوانين السارية منذ عام ١٩٦٧ فصاعدا.

وحدث تحول في عام ١٩٩١، الذي كان أيضا بداية لعملية مدريد التفاوضية. وسحبت إسرائيل التصريح العام لجميع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتنقل بحرية في إسرائيل (بما في ذلك القدس الشرقية)، وهو ما كان بداية لتقييد حرية التنقل إلى المدينة. وفي عام ١٩٩٢ أكد حكم صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية انطباق "قانون الدخول إلى إسرائيل" لعام ١٩٥٢ على سكان القدس الشرقية. ومنح ذلك الحكم هؤلاء السكان وضع المهاجرين الإسرائيليين الجدد، وألزم المقدسيين بإثبات "مركز حياتهم" بالمدينة للحفاظ على إقامتهم فيها. وأدت هذه السياسة المتعلقة بثبات "مركز الحياة" إلى تشريد آلاف الفلسطينيين، وحرمانهم من الحق في العودة للعيش في القدس.[٣١]

وبالإضافة إلى ذلك، يعطي قانون عام ١٩٥٢ وزير الداخلية صلاحية تجريد أي شخص من الحق في الإقامة حسب سلطته التقديرية بشكل موسع . وتم حتى الآن تجريد ثلاثة أشخاص من حق الإقامة بموجب الصلاحيات الممنوحة لوزير الداخلية، وهم ثلاثة أعضاء في

٣١- انظر:

http://www.palestine-studies.org/jq/fulltext/78127 .

المجلس التشريعي الفلسطيني انتخبوا في عام ٢٠٠٦ .[٣٢] وفي الآونة الأخيرة، تقرر بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء في أكتوبر رداً على الانتفاضة تنفيذ هذه التدابير لإلغاء تصاريح الإقامة على أسر من يُدعَى ارتكابهم "أعمالا أمنية" ضد الدولة.[٣٣] وذلك تدبير آخر من تدابير العقاب الجماعي، الذي يؤدي إلى مزيد من حالات نزوح السكان من المدينة. وحتى الآن، لم ينظر بعد في الطعن المقدم في هذا الإجراء أمام المحكمة العليا[٣٤].

وثمة تدبير أخير من تدابير العقاب الجماعي يتمثل في امتناع سلطات الاحتلال عن تسليم جثث من يُدعى قيامهم بعمليات طعن الإسرائيليين بعد قتلهم على أيدي الجنود الإسرائيليين. وحتى الآن، هناك ٥٤ جثة محتجزة في ما يسمى "مقبرة الأرقام"، حيث ترفض السلطات تسليم العائلات جثث المتوفين لدفنها على النحو اللائق. وقد حدث العديد من المظاهرات في أنحاء الضفة الغربية للاحتجاج على هذا الإجراء غير المبرر.

وفي إطار مواجهة الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية تستمر المنظمات الحقوقية الفلسطينية نشاطها الدولي البارز من أجل تحقيق العدالة والمحاسبة، وتتركز الجهود حاليا في دعم التحقيقات الأولية التي تجريها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من تلقاء نفسها منذ يناير ٢٠١٥، مستندة إلى إعلان لفلسطين قبولها باختصاص المحكمة بأثر رجعي. ويواجه عدد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في فسلطيين حملات تشويه، وتهديات بالقتل وضغوط متزايدة نتيجة عملهم على هذا الملف، وتعاونهم مع المحكمة الجنائية الدولية[٣٥].

٣٢- انظر على سبيل المثال:

http://www.adalah.org/en/content/view/6713 .

33-http://www.timesofisrael.com/pm-to-forward-bill-allowing-state-to-revoke-residency-of-terrorists ./

٣٤- انظر:

http://www.cac.alquds.edu/images/pdf/recommended-studies/punitivereport.pdf

٣٥- انظر:

http://www.alhaq.org/advocacy/topics/human-rights-defenders/1026-al-haq-under-attack-staff-members-life-threatened

آفاق التوصل إلى حل في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

مع استمرار ترسيخ الاحتلال العسكري ووجود نصف مليون مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يواجه تنفيذ حل الدولتين صعوبات كبيرة، تزداد تعقيداً كلما طال الوقت مع سياسات الاستيطان والضم الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليسار الإسرائيلي، الذي يدعم حل الدولتين قد أصابه ضعف بالغ في مواجهة الحكومات اليمينية المتعاقبة، التي تضم في صفوفها المستوطنين والمدافعين عن المستوطنين. ويشمل ذلك وزراء الحقائب السيادية، مثل شاكيد وزير العدل ونفتالي بينيت وزير التعليم، اللذين يدعون علنا إلى ضم الضفة الغربية.[٣٦]

كما أن الحملة الحالية على اليسار الإسرائيلي ومنظمات حقوق الإنسان الاسرائيلية التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال، ومعاملتهم كخونة محتملين في وسائل الإعلام، تشير أيضا إلى المزاج العام الحالي للجمهور، وهو مزاج معادٍ تماما لحقوق الشعب الفلسطيني وللانسحاب من الأراضي المحتلة.[٣٧] وفي كلمة ألقاها في منتدى سابان في/ديسمبر، أثار وزير الخارجية الأمريكي كيري مؤخرا قدرا كبيرا من ردود الأفعال عندما شدد في كلامه على أنه "لا يمكن ببساطة استمرار الوضع الراهن. والواقع أن الاتجاهات الحالية، بما فيها العنف والنشاط الاستيطاني وهدم المنازل، تعرض للخطر حل الدولتين. ولابد من عكس مسار هذا الاتجاه للحيلولة دون ترسيخ واقع الدولة الواحدة الذي لا يمكن الدفاع عنه. ولا يمكنني التشديد على ذلك بما يكفي".[٣٨]

وهناك أيضا تحول واضح في مزاج معظم الفلسطينيين إزاء إمكانية حل الدولتين. ففي استطلاع للرأي أجري مؤخراً، ولأول مرة منذ بدء المفاوضات مع إسرائيل، لم تعد أغلبية

٣٦- انظر:
http://www.thenational.ae/world/middle-east/new-israeli-justice-minister-expected-to-crack-down-on-palestinians
وانظر أيضا:
http://www.timesofisrael.com/bennett-urges-israeli-annexation-of-west-bank ./
٣٧- انظر:
http://www.washingtontimes.com/news/2015/dec/20/dovish-israeli-groups-say-they-face-harsh-crackdow ./
38 -http://mondoweiss.net/2015/12/untenable-reality-supporters .

الفلسطينيين تؤيد حل الدولتين.[٣٩] وأصبح واضحا أن المضي دون رادع في ترسيخ الاحتلال العسكري، ببطء ولكن بصورة أكيدة، إنما هو بمثابة التوقيع على شهادة وفاة الحل التفاوضي على أساس الدولتين.ويبدو المستقبل مظلماً للغاية أمام الفلسطينيين إذا استمر الوضع القائم الحالي. ولابد من دق أجراس الإنذار من أنه، في خضم الاضطرابات التي تعم المنطقة، ستنجح الحكومة الإسرائيلية اليمينية في دفن تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية من خلال ضم الضفة الغربية بشكل دائم، والإبقاء على قطاع غزة ككيان منفصل مغلق. وإذا ما حدث ذلك، فانه يمكن أن بؤدى الى التقويض التام لامكانية تمتع الفلسطينيون بحقهم فى تقرير المصير.

39-http://www.reuters.com/article/us-palestinians-israel-survey-idUSKCN0RL1DF20150921 .

الفصل الثاني

خذلان الشعوب:
تقويض دور الأمم المتحدة
في مواجهة أزمات حقوق الإنسان

لم تكن ردود فعل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[1] على مستوى واقع أزمات وكوارث حقوق الإنسان التي تمر بها كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط تصاعد قدرة تحالف الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم مثل روسيا والسعودية والصين ومصر في الهجوم المتكرر على عالمية قيم حقوق الإنسان، وإضعاف المجلس وألياته، بل وحماية أنفسهم وحلفائهم من المساءلة السياسية داخل المجلس عبر عدد من التكتيكات السياسية والدبلوماسية. من ناحية أخرى يفتقد المجلس إلى قيادة دولية فعالة وذات مصداقية تستطيع استثمار نفوذها السياسي، وتحالفاتها الدولية والإقليمية من أجل تقوية المجلس، وتكمينه من مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في اشد المناطق صعوبة في العالم. في هذا الإطار يعرض القسم الأول والثاني من هذا الفصل تحليلاً عاماً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (المجلس) ودوره في تعزيز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ويقدم القسم الثاني لمحة عامة موجزة لأوضاع محددة تتعلق بحقوق الإنسان في المنطقة تأتي على أجندة أعمال المجلس في الوقت الراهن. يهدف هذا الفصل إلى الدعوة للعمل على إعادة تنشيط المجلس وتقوية دوره في النضال المتواصل من أجل حماية حقوق الإنسان.

أولاً: الطبيعة المتناقضة لمجلس حقوق الإنسان:

غالباً ما يجري تصوير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بثلاث طرق مختلفة: كمؤسسة تسيطر عليها مجموعة صغيرة من الدول القوية التي تستخدمها لتحمي نفسها من المساءلة الدولية، وكطرف حاسم وسط حملة مشاعل النضال العالمي من أجل الحرية والكرامة، أو ببساطة كممارسة عديمة الفائدة في المواقف السياسية المظهرية التي لا تنطوي على أهمية تذكر خارج القاعة التي تجري فيها. وفي واقع الأمر، يمكن ملاحظة هذه الجوانب المتناقضة

1- UN Human Rights Council.

الثلاثة معا في نفس الوقت في أي يوم من أيام انعقاد المجلس. ففي حين تأسس المجلس لغرض صريح، هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإنه قد يوظف أيضاً لأغراض أخرى. ففي غياب جهد استباقي قوي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ولاحترام معايير حقوق الإنسان، يمكن أن يتحول المجلس إلى أداة توفر حماية شرعية للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وتقوض معايير الحقوق العالمية.

في بعض الأوقات أثبت المجلس أنه يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز احترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عام ٢٠١١، بعد وقت قصير من بدء احتجاجات واسعة في العديد من الدول العربية، أطلقت الدول الأعضاء في المجلس عددا من المبادرات القطرية المحددة للمنطقة.[٢] ولعب اهتمام وسائل الإعلام والتعبئة السياسية التي تولدت حول هذه المبادرات دورا حاسما في العديد من الانتصارات الهامة – الإفراج عن سجناء سياسيين، ووقف العمل بقوانين قمعية، ومنع إغلاق منظمة غير حكومية، وما إلى ذلك. وبشكل أعم، ساعد عمل المجلس المتعلق بالمنطقة أيضا على ضمان إدماج قضايا حقوق الإنسان في السياسات الفردية للدول والهيئات المتعددة الأطراف تجاه الأوضاع الإقليمية، وساعد على جمع أدلة ومعلومات عن الجهود المبذولة حالياً ومستقبلاً لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

غير أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، كان رد فعل المجلس على التصعيد غير المسبوق للقمع والعنف من قبل الحكومات والميليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة قاصراً بشدة. ففي كثير من الأحيان، جنح المجلس إلى النهج "التوافقي" عندما تعلق الأمر باتخاذ إجراءات بشأن بلد محدد، وهي حجه تُستخدم لتبرير التقاعس عن اتخاذ إجراءات، وأصبح السعي وراء القرارات المتعلقة بالتناول النظري لبعض قضايا حقوق الإنسان يكتسب أسبقية على الإجراءات المطلوبة لمواجهة أزمات حقوق الإنسان في دول محددة.

٢- انظر: التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢: "الربيع العربي" في الأمم المتحدة: بين الأمل واليأس، من خلال الموقع الإلكتروني:
http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/06/the-report-e.pdf .

ونتيجة لذلك، فإن المبادرات القطرية المحددة القائمة للتعامل مع المنطقة في المجلس قد أخفقت كلها تقريبا في الاستجابة لتفاقم الوضع باتخاذ إجراءات أقوى. وبدلا من ذلك، تحول النضال اليومي إلى مجرد ضمان أن تظل الحالات الحرجة مدرجة على جدول أعمال المجلس أو أن تُضاف إليه. لكن لم يكن المجلس على مستوى مواجهة الحالات الإنسانية المزرية في سوريا وليبيا واليمن.

ولم يكن رد المجلس على المستوى غير المسبوق من القمع الذي أطلقته حكومات مثل مصر والمملكة العربية السعودية سوى الصمت الثابت والمخجل. وإذا نظرنا إلى المجلس باعتباره خريطة للاتجاهات السياسية العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، فسيكون نهجه الحالي إزاء المنطقة صفحة تصيب قارئها بجزع شديد. ويجب أن تكون أيضا بمثابة دعوة للعمل لمن يؤمنون بأنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار والازدهار الدائمين في المنطقة طالما ظل العالم يتعامى عن القمع الوحشي أو يكتفي بأنصاف التدابير ردا على ما يُرتكب من فظائع.

وفي خطاب رئيسي بشأن الاحتجاجات الواسعة في المنطقة ألقاه الرئيس باراك أوباما في مايو ٢٠١١اعترف بأن:[٣]

الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. فالمجتمعات التي يجمعها الخوف والقمع قد تعطي وهما بالاستقرار لبعض الوقت، ولكنها تقف على خطوط التصدع التي ستمزقها إربا في نهاية المطاف... ولا يمكن أن نتردد في الوقوف تماما إلى جانب أولئك الذين يحاولون الوصول لحقوقهم، ونحن نعلم أن نجاحهم سيقيم عالما أكثر سلاما، وأكثر استقرارا، وأكثر عدلا.

وقد تكرر اعتراف الرئيس أوباما بضرورة وضع حقوق الإنسان في صلب السياسة الخارجية تجاه المنطقة على لسان ابرز الساسة وصناع السياسات في جميع أنحاء العالم. غير أنه بعد أربع سنوات، يبدو أن سياسات الولايات المتحدة وغيرها من الدول في مجلس حقوق الإنسان قد نسيت هذه الرؤية الهامة. فالغالبية العظمى من الحكومات التي تقدم نفسها كقادة في النضال

٣- انظر:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-barack-obama-prepared-delivery-moment-opportunity.

العالمي لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ترفض باستمرار تولي زمام القيادة في المجلس لمعالجة الحالات القطرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكان أحد ردود الفعل المتكررة على نحو متزايد من جانب ممثلي الحكومات لشرح هذا الرفض وهذه الاستجابة الضعيفة من المجلس إزاء الانتهاكات الخطيرة في المنطقة يتمثل في الاختباء وراء سردية الجغرافيا السياسية القدرية والانهزامية التي تنفي إمكانية القيام بعمل فعال متعدد الأطراف من جانب المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان في المنطقة. وكثيرا ما كان ذلك يأخذ في المجلس شكل الإشارة إلى التصويت "غير المواتي"، والتعبير عن الخوف العام من الفشل إذا جرت محاولة اتخاذ إجراء، أو ببساطة تفضيل العمل "وراء الكواليس" على ممارسة القيادة المتعددة الأطراف.

ثانياً: أزمة القيادة: الدروس المستفادة من الخبرات السابقة للمجلس:

إذا ما تطرقنا للحالات الأخيرة التي جرى فيها محاولات لاتخاذ إجراءات في المجلس لمعالجة حالات قطرية "صعبة" في المنطقة، سنجد في كثير من الأحيان أن ما كان يُعتبر في البداية مستحيلاً بسبب السياق السياسي العام سرعان ما يصبح ممكنا عندما تبدي إحدى الحكومات أو أحد الدبلوماسيين روح القيادة الماهرة والملتزمة. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح أو فشل إجراء بعينه، إذا قيس بإسهامه في حماية حقوق الإنسان، كثيرا ما لا يتوقف على "الفوز بعدد الأصوات" أو ضمان "توافق الآراء"، بقدر ما يتوقف على الضغط والوضوح السياسي اللذين يتولدا عن الجهد المبذول.

ففي ٧ مارس ٢٠١٤، في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، انضم ثلاثة وعشرون بلدا إلى إعلان مشترك لإدانة حملة الإجراءات القمعية الشديدة التي شنتها الحكومة المصرية ضد الحقوق الأساسية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة ضد منظمات حقوق

الإنسان.[٤] وكان من بين من انضموا للإعلان دول ذات علاقات مؤثرة مع مصر. وكان ذلك الإعلان بيانا كان الكثيرون يعتقدون وقتها أن من المستحيل صدوره نظرا للجهود الحثيثة التي بذلتها مصر للحيلولة دون صدوره. وأُلقي البيان على الرغم من التكتيكات السياسية التي لجأت إليها الحكومة المصرية.[٥]

ولم يكن ذلك قرارا، ولم يكن هناك أي تصويت عليه. وكان عدد الدول التي انضمت إلى الإعلان منخفضا بمقاييس الأمم المتحدة. ومع ذلك، كان التأثير فوريا وقويا على الحكومة المصرية. فخشية اتخاذ مزيد من الإجراءات في الأمم المتحدة ردا على سلوكها القمعي، شنت الحكومة حملة دبلوماسية واسعة النطاق شملت استدعاء سفراء جميع الحكومات التي انضمت للبيان في القاهرة، وانخرطت في أنشطة دعوة رفيعة المستوى في العواصم في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك من منظور حقوق الإنسان، لعب الإعلان دورا رئيسيا في جهود الدعوة الأوسع نطاقا لحماية منظمات حقوق الإنسان المصرية من تهديدات الحكومة لها بالإغلاق الوشيك في الآونة الأخيرة. وتشبثت هذه المنظمات الحقوقية بفرصة التقاط الأنفاس التي أتاحها لها ازدياد بروز قضيتها والضغوط السياسية التي تولدت من خلال بيان المجلس لكي تعيد تجميع نفسها وتضاعف جهودها من أجل البقاء على قيد الحياة. ونتيجة لذلك، لا يزال العديد من هذه المنظمات يعمل حتى اليوم، وإن يكن في ظل التهديد اليومي بالإغلاق، ويواصل الاضطلاع بدور حاسم في النضال المتواصل من أجل الإصلاح في مجال حقوق الإنسان في البلد.

وأثناء مفاوضات الحكومات بشأن البيان المشترك، أحجمت البلدان، بلدا بعد بلد، عن تولي زمام العملية أو إظهار القيادة بصورة واضحة. فتهديدات الحكومة المصرية بالعواقب الاقتصادية والدبلوماسية السلبية على أي بلد يظهر مثل هذه القيادة قد أرهبت كثيرا من

٤- انظر: "آيسلندا (بالنيابة عن مجموعة مشتركة بين المناطق الجغرافية تضم ٢٣ بلدا)"، في الموقع:
https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/25thSession/Pages/OralStatement.aspx?MeetingNumber=13&MeetingDate=Friday,%207%20March%202014.

٥- انظر:
https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/25thSession/OralStatements/Egypt__RR_13_ENG.pdf .

الدبلوماسيين وصناع السياسات. ولكن، بينما كان البيان على وشك الموت، قرر بلد واحد صغير أن يضمن بقائه؛ فقد قررت سويسرا الإبقاء على البيان، وأبقى دبلوماسي واحد المفاوضات مستمرة في جنيف حتى أمكن العثور على بلد مستعد لإلقاء البيان. ووافق بلد صغير آخر، هو آيسلندا، على قراءة البيان في المساء السابق على اليوم المقرر إلقاؤه فيه. وردا على ذلك، حاولت مصر تقويض عدة مبادرات سويسرية في المجلس، لكنها أخفقت في ذلك في نهاية المطاف. كما أن التداعيات الاقتصادية والدبلوماسية القوية التي هددت بها مصر سويسرا وغيرها من الدول التي انضمت إلى البيان لم تحدث مطلقا.

وانكشفت الخدعة التي حاولتها مصر، وفشلت تكتيكات المستخدمة من جانبها. ولكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة. فعلى الرغم من لحظات القيادة التي أظهرها عدد قليل من الدول والدبلوماسيين، لم تكن هناك حكومة ملتزمة واحدة على استعداد لتولي زمام القيادة بشأن قضية مصر في المجلس. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك متابعة أبدا للبيان المشترك، وتضاءل إلى حد كبير الدور القوي الذي كان المجلس قد بدأ يلعبه في حماية حقوق الإنسان في مصر. وفي غضون ذلك، تشهد حالة حقوق الإنسان في البلد تدهورا حادا على مدار العامين الماضيين.

وفي سبتمبر ٢٠١٥، في الدورة الثلاثين للمجلس، دخل سيناريو "مستحيل" آخر حيز الإمكان بفضل بلد وحيد. فردا على تزايد عدد القتلى من المدنيين ممن لقوا مصرعهم في الحرب في اليمن، ونظراً للوضع الإنساني الحرج الذي تغذيه انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف الصراع، قدمت الحكومة الهولندية إلى المجلس قرارا ببدء تحقيق دولي في الانتهاكات التي تحدث في البلد. وكان الأمر الأكثر استثنائية في هذا الإجراء أن المملكة العربية السعودية، التي عادة ما تعتبر "أقوى من أن تحاسبها الأمم المتحدة"، كانت هي الحكومة الرئيسية المسؤولة عن جرائم الحرب المُدعى ارتكابها في اليمن.[٦]

وربما كان الأكثر إثارة لدهشة البعض أن القرار الذي تقدم به الهولنديون كانت أمامه فرصة حقيقية لاعتماده من قبل الدول السبع والأربعين الأعضاء في المجلس. فوفقا لخريطة

٦- انظر، على سبيل المثال،
https://www.hrw.org/news/2016/02/14/yemen-cluster-munitions-wounding-civilians.

تصويت غير رسمية أجراها عدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في المفاوضات حول القرار، كان هناك ما يقرب من تسعة عشر صوتا مؤيدا، وأحد عشر صوتا معارضا، مقابل سبعة عشر صوتا غير محسوم ويمكن أن تميل لأي من الاتجاهين تبعا لجهود الدعوة التي تبذلها الدول المعنية. وبعبارة أخرى، فإن اعتبارات "الجغرافيا السياسية" لم تكن تستبعد بصورة آلية إمكانية إخضاع قوة عظمى إقليمية مدعومة بالنفط مثل المملكة العربية السعودية لتحقيق دولي بتهمة ارتكاب جرائم حرب بموجب إجراء يتخذه المجلس. وأثناء المفاوضات حول القرار الهولندي، تكلمت بلدان متنوعة مثل البرازيل والنرويج لصالح إجراء مثل هذا التحقيق.

ومع استشعار المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت أنه لا يمكنها ضمان الفوز في التصويت على القرار الهولندي، فقد شرعت، وفقا لدبلوماسي في المجلس، في بذل جهود لممارسة ضغط "غير مسبوق" على "أعلى مستويات" الحكومات الرئيسية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في محاولة محمومة لسحب القرار. وردت هذه الحكومات بالقول سراً إنها ستصوت لصالح القرار الهولندي إذا ما طُرح للتصويت، مع امتناعها في نفس الوقت عن تقديم أي التزام بدعم الجهود الرامية إلى ضمان تلقى القرار الهولندي عدد الأصوات اللازم لتمريره. وحتى ذلك لم يكن كافيا لسحب القرار.

ولكن، لسوء الحظ، في حين أظهر الهولنديون شجاعة في طرح القرار، فإن التزامهم بضمان اعتماده قد شابه التردد. وسرعان ما أصبح واضحا أن الحكومة الهولندية لم تلتزم إلا بالإبقاء على القرار إذا ما أمكن التوصل إلى "توافق" بين جميع الأعضاء المصوتين في المجلس. وكانت هذه عتبة شبه مستحيلة بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى المتورطة بشكل مباشر في ارتكاب جرائم الحرب المُدعاة في اليمن هم من بين الأعضاء المصوتين في المجلس. وفي نهاية المطاف، أدى عدم كفاية التزام الهولنديين بالدعوة للتصويت على القرار إذا ما عارضه أي بلد، ورفض حكومات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تدعم بنشاط الجهود المبذولة لضمان اعتماد القرار، إلى دفع الهولنديين إلى سحب القرار قبل التصويت عليه. ولكن ذلك ليس نهاية القصة.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن تآكل الدعم السياسي للقرار الهولندي بين بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة استجابة للضغوط السعودية، وسحب الهولنديين له في نهاية المطاف، يمثل فشلا مأساويا للمجلس في اتخاذ الخطوات اللازمة لردع قتل المدنيين الأبرياء وتخفيف الوضع الإنساني في اليمن. ومع ذلك، فحتى القيادة المتردد التي أظهرتها الحكومة الهولندية بتقديمها للقرار كانت قادرة على خلق تدقيق دولي غير مسبوق في الطريقة التي تدير بها المملكة العربية السعودية والأطراف المقاتلة الأخرى عملياتها العسكرية في اليمن، وفي المعاناة الإنسانية الناجمة عن استهداف المدنيين خلال الصراع الدائر. وبمجرد بدء مناقشة هذه المسائل في المجلس، زادت وسائل الإعلام العالمية بصورة كبيرة تغطيتها لجرائم الحرب التي ترتكب في اليمن، وللجهود المبذولة لضمان المساءلة الدولية عن هذه الجرائم. وتستمر هذه التغطية حتى يومنا هذا. ويساعد ذلك على إعادة تنشيط المناقشات في عواصم بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في وسائل الإعلام الشعبية وفي الإجراءات الحكومية الرسمية على حد سواء، حول الطريقة التي ينبغي أن تستجيب بها هذه البلدان للاتهامات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية في اليمن، عندما يرتكب بلد حليف لها أنواع الفظائع التي تدينها في الحالات الأخرى.

وعلاوة على ذلك، ففي مواجهة إمكانية إجراء تحقيق دولي، اضطرت المملكة العربية السعودية واليمن للموافقة على تعزيز التحقيقات الوطنية في الانتهاكات الحادثة في اليمن، وعلى تمديد وجود مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في اليمن، والمكلفين بالإبلاغ عن ما يحدث من انتهاكات في البلد واطلاع المجلس عن أخر تطورات سير التحقيقات الوطنية. في حين أن هذه التطورات لا تكفي بالتأكيد للحلول محل القوة الرادعة المتمثلة في تحقيق رسمي تجريه الأمم المتحدة، فإنها توفر مع ذلك وسيلة بالغة الأهمية لتحقيق المزيد من تدابير المساءلة الدولية إذا استمر الوضع في اليمن على ما هو عليه أو ازداد سوءا.

ويفيد المثالان الواردان أعلاه في توفير نظرة ثاقبة على الطريقة التي يمكن بها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يصبح أداة فعالة لحماية حقوق الإنسان، وعلى الأسباب التي كثيرا ما تجعله يفشل في ذلك، على حد سواء. وقد اثبت المجلس في الماضي أنه يمتلك القدرة على الاضطلاع بدور حاسم في توفير الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والحجج التي تسوقها البلدان بشأن العوامل السياسية العامة التي تجعل من المستحيل ضمان أن يلعب المجلس هذا الدور تبدو حججا جوفاء عند مواجهتها بالتفاصيل المحددة للحالات التي أصبح فيها المستحيل ممكناً عند إظهار القيادة في القضايا الحاسمة. وقد عانت المبادرتان المذكورتان أعلاه من عدم وجود قيادة مستمرة وحازمة. ومع ذلك، فحتى ما أُبدي من قيادة مترددة ولحظية كان له أثره القوي على الجهود الأوسع المبذولة لحماية حقوق الإنسان. فلنتخيل عندئذ ما الذي يمكن أن يحققه في المجلس الأثر المستدام والقيادة الملتزمة، إذا كانت مدفوعة بالرغبة في حماية حقوق الإنسان للبشر الحقيقيين في الأماكن الحقيقية.

ثالثاً: الآثار العالمية المترتبة على ضعف القيادة في مجلس حقوق الإنسان:

إن غياب القيادة الطموحة لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قد يترتب عليها آثار بعيدة الأمد وواسعة النطاق بالنسبة لمصداقية النظام الدولي لحقوق الإنسان ككل. فعلى مدى العامين الماضيين، أصبحت المملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما من البلدان، أكثر جرأة فيما تبذله من جهود ترمي إلى توظيف المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة لإضعاف النظام الدولي لحقوق الإنسان. وذلك من خلال (أ) محاولة تقويض استقلال وقدرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان، (ب) تحدى عالمية معايير حقوق الإنسان بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير، (ج) فرض نموذج للنظام الدولي تُستخدم فيه مصطلحات مثل "السيادة" و "مكافحة الإرهاب"، بصورة فضفاضة وغير منضبطة، لجعل أي جهد تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لضمان التزام بلدان معينة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تقريبا يبدو كما لو كان "تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية" و "تهديدا للأمن القومي".

وباختصار، فإن الفراغ الناجم عن غياب القيادة الدولية لحماية حقوق الإنسان، أصبحت الحكومات تملأه بشكل متزايد لتسهيل إفلاتها من العقاب على الصعيد الدولي، وهي الحكومات التي يتمثل طموحها الأساسي في تقويض الإطار الحقوقي الدولي، وإضعاف استقلال خبراء

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإذا استمر هذا النمط، ستضعف قوة النظام الدولي لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ.

فرص إظهار القيادة في مجلس حقوق الإنسان

ليبيا:

عملا بالقرار ٣٠/٢٨ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا منذ عام ٢٠١٤ "بغية ضمان المساءلة التامة وتجنب الإفلات من العقاب". وستقدم هذه البعثة تقريرها النهائي إلى الدورة الحادية والثلاثين للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٦.

وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية حاليا بولاية مفتوحة للتحقيق في الجرائم الدولية التي يُدعى ارتكابها في ليبيا؛ غير أن قدرتها على القيام بالمزيد من التحقيقات محدودة، وفقا للمدعي العام للمحكمة، بسبب عدم وجود موارد كافية.[٧] وبالإضافة إلى ذلك، فقد انهار نظام العدالة الوطني في ليبيا إلى حد كبير، وخلق حالة فعلية من الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد.

وبهذا الشكل، أصبح من اللازم أن ينشئ المجلس آلية تحقيق مخصصة كأداة هامة للردع والمساءلة مستقبلا. وعلى النحو الذي أبرزته رسالة مشتركة من منظمات المجتمع المدني لوفود الدول في جنيف، فإن:

من الأهمية بمكان أن يعلم جميع أطراف الصراع أن أفعالهم محل رصد، وأن المساءلة عن الجرائم الخطيرة هي احتمال حقيقي وليست تهديدا أجوف. إن التقاعس عن القيام بذلك سيشجع

٧- التقرير العاشر المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، متاح على الموقع:
https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/otp-rep-unsc-05-11-2016-Eng.pdf.

على الأرجح من يرتكبون تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسيعزز دورة الإفلات من العقاب بلا نهاية.[٨]

إلا أن القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة رقم ٣١ أخفق في تشكيل آلية للتحقيق، لكن من المفترض أن يقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بعرض تقرير أمام المجلس في سبتمبر القادم حول تطورات حقوق الإنسان في ليبيا بما في ذلك المجهودات الساعية لتحقيق المحاسبة. لكن لتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على الحكومة الوليدة في ليبيا وغيرها من الحكومات، وبخاصة من شاركوا أو يواصلون المشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدعم التحقيقات التي تقوم بها الأمم المتحدة.

فلسطين:

ناقش المجلس في مارس ٢٠١٦ تقريراً صادراً عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها البعثات الثلاث التي أنشأها مجلس على مدى السنوات السبع الماضية للتحقيق وضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك بعثة لتقصي الحقائق في غزة في عام ٢٠٠٩، وبعثة لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات في عام ٢٠١٢، ولجنة تحقيق بشأن غزة في عام ٢٠١٥.

وقد تم اختيار مقرر خاص جديد للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية عام ٢٠١٦ بعد أن استقال المقرر السابق قبل انقضاء مدته نتيجة لإحباطه بسبب الغياب التام لتعاون إسرائيل مع ولايته.

ولا ينبغي للدول الأعضاء والمراقبة في الأمم المتحدة السكوت بعد الآن على رفض إسرائيل الدائم للتعاون مع آليات حقوق للأمم المتحدة، ورفضها العدائي لكل توصيات منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقريبا. وفي عام ٢٠١٦، ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم

٨- متاح على الموقع: www.cihrs.org.

المتحدة تنفيذ إجراءات ترمي إلى ضمان التعاون من جانب إسرائيل، وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة متابعة هذه الأهداف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

أولا، ينبغي للمجلس التحقيق في رفض إسرائيل التقيد بالمعايير القانونية الإنسانية الدولية ودمجها في قواعد الاشتباك لقواتها العسكرية.

ثانيا، ينبغي للمجلس التحقيق في فشل النظام القضائي الإسرائيلي في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب.

ثالثا، ينبغي للمجلس إجراء استعراض شامل لرفض إسرائيل التعاون مع آليات المجلس وعدم تنفيذها للتوصيات السابقة، وإيجاد وسائل لمعالجة هذا الفشل.

رابعا، ينبغي للمجلس وضع قائمة بالأعمال التجارية التي تحقق أرباحا من أنشطة الاستيطان، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الممارسات غير المشروعة.[٩]

وأخيرا، يجب على الدول أن تتخذ إجراء بشأن الطلب الذي قدمه منذ وقت بعيد اثنان من المقررين الخاصين للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأن تشرع الأمم المتحدة في إجراء تحقيق في الوضع القانوني "للاحتلال الإسرائيلي الممتد". وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تحدد الأمم المتحدة ما إذا كان ينبغي تصنيف سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها شكلا من أشكال الفصل العنصري والاستعمار.

وقد لعب وفد فلسطين في المجلس دوراً قيادياً خلال الجلسة ٣١ لمجلس حقوق الإنسان لكي يتضمن قرار المجلس فقرة حول طلب تحديد قائمة بأسماء الشركات الدولية التي تعمل

٩- للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر:
The UN Human Rights Council and the Occupied Palestinian Territory: A Toolkit to Operationalize Recommendations and Ensure Implementation
متاح على الموقع:
http://www.cihrs.org/?p=18337&lang=en .

وتجني أرباحاً في المستوطنات الإسرائيلية في الراضي المحتلة الفلسطينية بالمخالفة للقانون الدولي. وقد أبدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معارضة لمسودة القرار.

اليمن:

تم تسليط الضوء على حالة اليمن في مجلس حقوق الإنسان في موضع سابق من هذا الفصل. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الدولي في ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد يتمثل في مشاركة المملكة العربية السعودية في ارتكاب جرائم حرب مُدعاة، وفي محاولاتها لاحقا لضمان إضعاف إجراءات المجلس بشأن هذه المسألة.

ومن المقرر أن تصدر مفوضية حقوق الإنسان، في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في اليمن والتقدم المحرز في التحقيقات الوطنية. وإذا ظلت التحقيقات الوطنية حتى ذلك الوقت عاجزة، نتيجة لانعدام القدرة أو الإرادة السياسية، عن إنجاز مهمتها بشأن المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في البلد في ذلك الوقت، فكما ورد في رسالة مشتركة من المجتمع المدني إلى المجلس في بداية عام ٢٠١٦ :[١٠]

يجب على مجلس حقوق الإنسان العمل على تنفيذ ولايته بتعزيز المساءلة وإنشاء آلية دولية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يُدعى ارتكاب جميع أطراف الصراع في اليمن لها. ويجب أن يقوم التحقيق بإثبات الوقائع وجمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات والحفاظ عليها بهدف ضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة.

١٠- رسالة مشتركة من منظمات المجتمع المدني:
Human Rights Council: Create an international investigating mechanism for Yemen
متاحة على الموقع:
http://www.cihrs.org/?p=18161&lang=en .

سوريا:

يواصل مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بدور هام في توثيق وجمع الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا، من خلال لجنة التحقيق المنشأة في عام ٢٠١١، بما في ذلك جمع الأسماء المحددة للأفراد وتحديد التسلسل القيادي لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الانتهاكات. ولا تزال روسيا والصين تعرقلان، في مجلس الأمن، تفعيل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الشأن. وعلى هذا النحو، تظل لجنة التحقيق هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تضطلع بهذا الدور.

ومع ذلك، فإن المفاوضات السياسية حول سوريا في المجلس أصبحت تفتقر إلى الإلحاح بشكل متزايد. وهناك حاجة ماسة لدبلوماسية أكثر شجاعة وإبداعا لمعالجة هذه المسألة.

ويمكن للبلدان، ويجب عليها، بذل المزيد من الجهد في المجلس:

١- لمتابعة توصيات لجنة التحقيق للسعي وراء ضمان المساءلة من خلال استخدام الولاية القضائية العالمية، أو إنشاء محكمة دولية خاصة من خلال قرارات محددة تحث على اتخاذ إجراءات واقتراح الخطوات التي يجب على الأطراف المعنية اتخاذها لتحقيق المساءلة من خلال هذه الوسائل؛

٢ - إطلاق مبادرات في المجلس تسعى إلى التركيز على وضع الضحايا، وتسليط الضوء على المعاناة الإنسانية التي تسببها انتهاكات القانون الدولي. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات إنشاء فريق رفيع المستوى في المجلس لإبراز الضحايا السوريين أو شهود العيان على الجرائم المرتكبة في سوريا، بما في ذلك جريمة الاختفاء القسري، والهجمات العشوائية على المدنيين و/أو التعذيب.

حالات بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلزم أن يلتفت إليها المجلس بصورة ملحة:

خلال العام الماضي، ورغم حملات القمع غير المسبوقة التي شنتها مصر والمملكة العربية السعودية على الحقوق الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية، اخفق المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في معالجة هذه الحالات بطريقة معقولة. ولم يكن لهذا التردد من نتيجة سوى تشجيع هذين البلدين على مواصلة السياسات القمعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تشعل العنف، وتسهم في زعزعة الاستقرار، وتغذي التطرف العنيف والإرهاب.

ولا يمكن علاج هذا الإخفاق إلا إذا قرر بلد أو مجموعة من البلدان إظهار قيادة حازمة، وملتزمة بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان داخل المجلس، وفي حين أن هناك حاجة لصدور قرار رسمي في المجلس بشأن حالتي هذين البلدين، فإن هناك مجموعة أخرى من الإجراءات التي يمكن وينبغي اتخاذها على وجه السرعة، فإلقاء إعلانات مشتركة من قبل الدول أمام المجلس، أو إدراج حالتي هذين البلدين باستمرار في مداخلات الدول في المجلس، أو إجراء مناقشات عاجلة بشأن هاتين الحالتين هي مجرد أمثلة قليلة للإجراءات الممكنة التي يمكن للدول اتخاذها، والتي لا تستلزم اتخاذ قرار رسمي من المجلس. وينبغي متابعة هذه الخيارات وغيرها.

أخيرا، هناك مشكلة هيكلية مزمنة فى مجلس حقوق الانسان، لم ولن تفلح الاصلاحات المؤسسية المحدودة فى تجاوزها. فالمجلس هو انعكاس لعلاقات دولية، والقرار فى المجلس هو للحكومات، ومهمة الحكومات فى النهاية هى تعزيز مصالح دول، يتفاوت لديها بشكل هائل وزن اعتبارات حقوق الانسان فى سياستها الخارجية. قد يصل الى الصفر مثلما هو حال بعض الدول العربية، ويصل الى ذروته لدى بعض الدول الاسكندنافية. ولكن هذه الدول لاتمثل وزنا كبيرا للأسف فى العلاقات الدولية، كما أنه ليس لديها الطموح للعب دورا قياديا فى مجلس حقوق الانسان. بينما الدول الديموقيراطية الصاعدة حديثا فى "الجنوب" تهيمن عليها سياسات استقطابية "جنوب/شمال"، لايستفيد منها سوى الدول التسلطية فى الجنوب. أما دول "الشمال" التى لديها طموحا نسبيا، فإنها تمارس الدور القيادى بشكل انتقائى وفقا لمصالح متغيرة، قد

تتعارض أو تتسق مع قيم واعتبارات حقوق الانسان العالمية، أو قد تؤدى بها الى الاستنكاف عن لعب دورا قياديا فى قضية بعينها.

الفصل الثالث

فهم أسباب اتساع نطاق التمرد والإرهاب في المنطقة العربية

فتَّح الربيع العربي أعين المواطنين العرب على واقع جديد، فقد أتيحت لهم الفرصة أخيراً لتغيير حاضرهم –وبالتالي– مستقبلهم. وفي الوقت نفسه قامت الحكومات وقوى الثورة المضادة بتوجيه مسار الأحداث منذ يناير ٢٠١١ بحيث يسمح للأيديولوجيات المتطرفة بالانتشار وبسط نفوذها. فبينما كان المتوقّع أن تنتصر المعتقدات الديمقراطية القوية الحقة والتمثيل السياسي والانسجام الاجتماعي، انتهى المآل بالعالم العربي –حتى الآن– إلى هيمنة عدم الاستقرار، والتعصب والتطرف والعنف على أراضيه. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الصورة بأكملها قاتمة. فبينما يبدو العالم العربي عالقاً في نفق مظلم يوجد أيضاً مجال لبعض التوقعات الإيجابية، مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تونس، وعدم امتداد الاضطرابات والقلاقل بالضرورة لتعم المنطقة بأكملها. ومع ذلك، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن موجات من العنف، واتساع الفجوة بين أيديولوجيات أو معتقدات متعارضة ومتضادة فضلاً عن عودة الاتجاهات الهدّامة القديمة مثل "الخلاف بين السنة والشيعة"، و"التنافس السعودي/الإيراني"، والآثار السلبية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون المنطقة وهيمنة أشكال ودرجات مختلفة من الإرهاب.

خرجت بعض التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية بوضوح عن سيطرة الساسة والمواطنين. ومع ذلك، قد يساعدنا سبر الملامح الاجتماعية للمنطقة في فهم بعض الحقائق. على سبيل المثال، لماذا نمت الطائفية في نهاية المطاف بهذا النمط الضخم في بلد مثل سوريا؟ مع العلم أن سكانه كانوا سيحصدون فوائد أكثر إذا طرحوا احتجاجاتهم الدينية جانباً. ويجوز أن النظام السوري يستفيد كذلك من اللعب على الورقة الطائفية، إلا أن هذا الوضع له مسببات تتعلق بطبيعة المجتمع السوري. وليس العنف جزءاً لا يتجزأ من البصمة الوراثية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فالفوضى التي سادت أرجاءها منذ عام ٢٠١١ يمكن تفسيرها بأساليب مختلفة، بعضها هيكلي

والبعض الآخر ذي صلة بتكرار دورة التاريخ أو تعاقبها. ولكي نتمكن من فهم وإدراك أهمية كل عنصر من هذه العناصر في شرح الأوجاع الكثيرة التي تعاني منها المنطقة، سوف نستعرض بادئ ذي بدء أنماط التحديات المختلفة التي خلّفت هذا الكم من الاضطراب والارتياب وعدم التيقن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية. ثم سنقوم بتحليل الأسباب الكامنة وراء تلك العوامل الحيوية والآثار المترتبة عليها، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية أو الدينية أو غيرها. وأخيراً، سوف نسرد الشروط الأساسية التي نعتقد أنها ستسمح للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاستفادة من بداية أفضل والتوجه في الوقت نفسه نحو آفاق من الاستقرار والأمن والكرامة الإنسانية في المقابل.

أولاً: منطقة تعج بالتحديات

أثبت الربيع العربي أن الاستقرار الظاهر والنسبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ضرباً من الوهم الخادع. فقد أُثيرت فجأة الشكوك في عقود من الحكم السلطوي والسياسات القمعية بعد انتشار مد الانتفاضة التونسية (التي اندلعت في ٢٠١١) ليعم باقي دول المنطقة. وأدى فقدان بعض القادة أو الأنظمة الإقليمية الشرعية –كنتيجة مباشرة لعقود من الانتهاكات– إلى أحداث الربيع العربي. ولكن الربيع العربي جلب معه في نهاية المطاف حالة من انعدام الأمن أو عدم الاستقرار في المنطقة. وحل محل السيناريو الذي كان متوقعاً في البداية – إمكانية توفر فرصة للمواطنين للاستفادة بسهولة من القواعد الديمقراطية– سلسلة من التهديدات والتحديات قوّضت بشكل كبير الآفاق المستقبلية للمنطقة. وتضمن ذلك أمثلة من التشرذم السياسي و/أو الإقليمي، وبروز ميليشيات وفصائل متناحرة، وإحياء الصدع بين السنة والشيعة، وتطرف بعض الجماعات والحركات، فضلاً عن توطيد الطائفية والإرهاب.

١) التشرذم السياسي والتفتيت الجغرافي

ليست فكرة الانتماء الوطني بجديدة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي حين حققت العديد من البلدان العربية استقلالها الوطني خلال النصف الأول من القرن العشرين،

استطاعت أقاليم كثيرة كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أن تؤكد بالفعل خصائص تاريخية ومحلية ساهمت في تشكيل هوياتها القومية المعاصرة[1]. واليوم، لا يزال الشعور الشعبي بالانتماء الوطني قوياً في العديد من البلدان العربية إن لم يكن فيها جميعاً. ولكن حالات الاستقطاب السياسي مقترنة باستمرار بعض الخصوصيات المحلية التاريخية أفضت أيضاً إلى شق الصدع وخلق بعض الفجوات. ومن هذا المنظور، عاصرت أربع دول تغييرات واضحة وتطورات عميقة أثارت الشكوك في مصير ترابطها الوطني ووحدتها الإقليمية وهي العراق وليبيا وسوريا واليمن.

بالرغم من السياسات التهميشية الممنهجة، اكتسبت سوريا على مدار عقود عدة سمعة مبالغ فيها بأنها بلد يتمتع سكانه بانتماء قومي وبحس وطني كبير –إذا طرحنا جانباً الحالة الكردية– يمحوان أي خصوصيات محلية. ولكن يبدو أن السنوات التي مرت منذ عام ٢٠١١ دون أن تُسوى فيها الصراعات أثارت القوى المحركة للتفكك الإقليمي[2]. أما اليمن، فهو بلد كان يعاني بالفعل من الانقسام حتى الماضي القريب بين جزئيه الشمالي والجنوبي، وسقط حالياً في تنافر داخلي عميق، فظاهرة الحوثيين وتصاعد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتوطيد الجزئي للقوى القبلية مرة أخرى وكذلك حالة الحرب الواضحة التي تقف فيها مجموعات من الأطراف الفاعلة وحلفاؤها في المواجهة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، وربما إيران ...) كلها تثير شكوكاً متزايدة حول تلاحم أراضي اليمن في المستقبل[3]. وفي ليبيا، وهو بلد كان يتألف في البدء من ثلاث مناطق مختلفة، لم يفلح لا الملك إدريس ولا

١- انظر: يوجين روغان، سقوط العثمانيين: الحرب الكبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صـ ٢٤٣-٢٧٤.
The Great War in the Middle East :The Fall of the Ottomans, Eugene Rogan, Basic Books, 2015.

٢- للاطلاع بانتظام على أحدث مستجدات الوضع الراهن في سوريا، انظر:
http://www.understandingwar.org/project/syria-project

٣- انظر على سبيل المثال:
Peter SalisburyFederalism, Conflict and fragmentation in Yemen, Saferworld, October 2015,
http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=194318.
هذا التقرير، على غرار العديد من التقارير الأخرى التي تناولت القضايا اليمنية، يبحث على استحياء إمكانية التفتيت الجغرافي لليمن، ولكن مازال يُنظر إليه باعتباره احتمالاً قائماً.

معمر القذافي في تجاوز الخلافات بينها وتعزيز الشعور القوي بالانتماء الوطني[٤]. وقد اتسعت الهوة –التي خلقها و تلاعب بها القذافي (من منطلق سياسة فَرِق تسد) – بين الجهات والقبائل الفاعلة في ليبيا، والتي تسببت في الفوضى التي تفشت في البلاد عقب سقوطه، ما عرّض تماسك أراضيها للخطر[٥].

وقد سبقت مسائل الانقسامات والفرقة أحداث الربيع العربي إلى حد بعيد في العراق. وفي الواقع، فإن حرب الخليج (سنة ١٩٩١)، والحقائق المهمة التي تلتها (فرض مناطق الحظر الجوي الممتدة على التوالي بموازاة الخط السادس والثلاثين شمالاً والخط الثاني والثلاثين جنوباً) منحت أكراد العراق أولاً فرصة للحصول على الاستقلال السياسي بامتياز. أثارت سلسلة من الأحداث والقرارات التي اتُخذت في أعقاب غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، إحباطاً شعبياً متزايداً – حيث اقترنت سياسة "اجتثاث البعث"[٦] بانتشار أعمال العنف وتزايد الطائفية فضلاً عن استمرار المحسوبية والفساد و"الإدارة السيئة". وكلما ازداد شعور العراقيين بعدم تمثيل قادتهم الوطنيين للإرادة الشعبية، كلما ازدادوا قرباً من قادتهم المحليين. ونظراً لأن معظم هؤلاء القادة من الشخصيات الدينية أو القبلية التي تتطلع إلى القيام بدور سياسي، انتهى بها الحال إلى تزايد أهميتها وتوسّع الفجوة بين السكان والقادة الوطنيين. وتنامت الطائفية بالتوازي، وتزايدت معها مخاطر الانقسامات الإقليمية التي شقت بين الأكراد والسنة والشيعة[٧].

٤- انظر:

Dirk VandewalleA History of Modern Libya, Cambridge University Press, 2006, pp. 43-76

٥- مجموعة الأزمات الدولية، ليبيا: البناء السليم على مفاوضات جنيف، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشمال أفريقيا، التقرير رقم ١٥٧ ، ٢٦ فبراير ٢٠١٥،

http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-%20north%20africa/north%20africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx

٦- هي سياسة قررت سلطة التحالف المؤقتة -الحكومة العراقية المؤقتة التي أعقبت سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين- اتباعها لإقالة موظفي القطاع العام الموالين لحزب البعث من مناصبهم ومن ثم التخلص منهم.

٧- انظر فنار حداد، الطائفية في العراق: رؤىٍ معادية للوحدة،

Fanar HaddadSectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity, Oxford University Press, 2014, pp. 143-204

٢) صعود الميليشيات المسلحة

تُعتبر الأساليب القمعية التي كانت تنتهجها المؤسسات العسكرية، والأجهزة الأمنية ضد الشعوب، والحصانة التي منحتها إياها القيادات السلطوية من بين العوامل التي أدت إلى الانتفاضات العربية. ولكن المفارقة هي أننا تعلّمنا أيضاً من التحولات في أمريكا اللاتينية أن الاستفادة من مرحلة انتقالية لا تتسم بالفوضى قد تستدعي النظر في منح الجيش دوراً مهماً [٨]. وفي تونس كما في مصر، جاء خلع الرئيسين السابقين بن علي ومبارك نتيجة مطالب شعبية اقترنت بمظاهرات حاشدة، ولكن هذه النتيجة تحققت بالأحرى بفضل تدخل الجيش؛ وأوحت العملية الانتقالية التي أعقبت ذلك أيضاً بأن الجيش سيقوم بدور محوري أو سيكون له وجود قوي، كما أكده أيضاً أسلوب إقصاء الرئيس السابق محمد مرسي في عام ٢٠١٣[٩]. وساهم عدم وجود جيش قوي في ليبيا، كما في العراق من قبل (مع إختلاف العوامل و الأهداف السياسية التي دفعت قيادات البلدين، وبالتالي درجة مسئوليتها، عن إضعاف جيوشها)، في إضعاف الآفاق المستقبلية للبلدين. وبالتالي، وفي كلتا الحالتين، أدت سيادة الدولة المحدودة أو الضعيفة فضلاً عن الصعوبات التي اعترضت سبيل ضمان الأمن من خلال وجود هيئة عسكرية فعالة في المقابل إلى تكاثر الميليشيات وانتشارها كالنار في الهشيم. وبرزت الميليشيات أيضاً في سوريا، وتولى بعضها الدفاع عن النظام في حين شكل البعض الآخر جماعات معارضة. ولكن رغم فقدان النظام السوري سيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت تحت قبضته من قبل، فإن أحد الأسباب التي جعلته قادراً على البقاء في السلطة هو سيطرته على الجيش. ومنحت الصعوبات التي واجهها الجيش اليمني أيضاً في الاحتفاظ بسيادة الدولة على كامل أراضيها حيزاً للعديد من الأطراف الفاعلة القوية الجديدة أن تظهر على الساحة، بما فيها الميليشيات المسلحة.

٨- انظر:

ïlBarah Mika ،Rut DiamintMilitaries, Civilians and Democracy in the Arab World, FRIDE, Policy Brief 112, January 2012, http://fride.org/download/PB_112_Militaries_civilians_democracy.pdf

9- http://www.bbc.com/news/world-middle-east-23173794

وتؤكد تلك الأمثلة بصفة عامة إلى أي مدى تحدّد قوة الجيش إمكانية ظهور وتوطد جهات مسلحة فاعلة من غير الدول تُعرف بالميليشيات إلى حد كبير. وتكمن المفارقة في أن تطلع شعوب العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن يعم الأمن أرجاءها سمح للجيش بالمطالبة بدور مهم؛ ولكن في الوقت نفسه، يلقي الوجود القوي للجيش في مجال الأعمال والسياسة، في التجربة المصرية على سبيل المثال، ظلالاً من الشك على مدى استمرارية الاستقرار على المدى الطويل. وقد يكون الجيش في واقع الأمر قادراً على اقتناص فرصة المخاوف الشعبية التي تولدها الاضطرابات الإقليمية الحالية من أجل الحفاظ على دوره المهيمن. لكن الانتفاضات التي اندلعت منذ عام ٢٠١١ فصاعداً خلقت هي أيضاً واقعاً جديداً يجعل من الصعب على الشعوب قبول حكم عسكري أبدي.

٣) الاستقطاب السني الشيعي

الحديث عن وجود "شقاق بين السنة والشيعة" ليس جديداً في المنطقة، فإذا طرحنا جانباً الخلافات التاريخية الطويلة بين الفئتينً[١٠]، فقد تزامن إحياء تلك المسألة بين الدول الإسلامية مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران (عام ١٩٧٩). ويُعزى كل من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) التي أعقبت تلك الثورة، فضلاً عن إخفاق محاولة الولايات المتحدة أن تجد بديلاً مكان صدام حسين بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١)، بشكل كبير إلى مخاوف العديد من الدول العربية والغربية من محاولات إيران تصدير "الثورة الشيعية" إلى باقي دول المنطقة[١١]. وقد عزز غزو العراق (٢٠٠٣) تلك المخاوف نفسها. فقد انتقدت ثلاث دول معروفة بكونها أقرب الحلفاء العرب للولايات المتحدة –وهي الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية– إدارة بوش

١٠- للاطلاع على شرح جيد ومتوازن للجذور التاريخية "للنزاع بين السنة والشيعة"، يُوصى بقراءة
ïtHichem DjaLa Grande Discorde : Religion et Politique dans l'Islam des Origines, Folio Histoire, 2008

١١- انظر دراستنا المعنونة: "مسألة المرجأة الشيعية"
" La question de la Marja'iya chiite », IRIS, 2006, http://www.iris-france.org/docs/consulting/2006_chiite.pdf

عام ٢٠٠٤ لوضعها استراتيجية إقليمية من شأنها التشجيع على صعود "الهلال الشيعي"[١٢] في عام ٢٠٠٧، وهي استراتيجية "الصحوة"[١٣]. و بات من الواضح في عام ٢٠١١ أن إيران اكتسبت نفوذاً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتفتقد اتهامات دول الخليج بشأن تورط إيران في أحداث البحرين واليمن إلى أدلة قوية في أغلب الأحيان، ولكن في المقابل تقوم طهران بدور حاسم ومؤثر للغاية بل ولها وجود فعلي في كل من العراق وسوريا[١٤].

وتسود القراءة الجيوسياسية لهذه القضايا. فإيران والعديد من الدول العربية (بدءاً من المملكة العربية السعودية) تشارك في سباق على القيادة السياسية للمنطقة، ولكن أولوياتها تنصرف إلى بناء تحالفات من شأنها الحفاظ على نفوذها ومصالحها الوطنية والاستراتيجية في المقابل. ويمكن لهذه اللعبة أن تفرز وضعاً ضاراً للغاية. وقد أكدت أحداث الربيع العربي اتجاهاً لاحظناه بالفعل من قبل في تجربة غزو العراق، ألا وهو الضعف المتزايد لمؤسسات بعض دول المنطقة، كما تؤكده في الوقت الحالي أمثلة في ليبيا واليمن وفي السابق في لبنان والأراضي الفلسطينية[١٥]. وقد يثير فقدان الدولة سيادتها ردود فعل طائفية في المقابل: فالناس يبحثون في الواقع عن مرجعية قوية تضمن لهم وجوداً سياسياً وأمنياً. وينطوي هذا التحول من المشاعر القوية بالانتماء الوطني إلى حالات بديلة أيضاً على مخاطر تتمثل في تشجيع الطائفية بصفة عامة والتوترات بين السنة والشيعة على وجه الخصوص. وقد سبقت الثقافة والمعتقدات الدينية في الواقع عملية رسم الحدود السياسية المعاصرة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٢- كيفن مازور، "الهلال الشيعي وشرعية الدول العربية"
Kevin Mazur, "The "Shia Crescent" and Arab State Legitimacy", SAIS Review of International Affairs, Volume 29, Number 2, Summer-Fall 2009،
https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/sais_review/v029/29.2.mazur.pdf

١٣- كانت "الصحوة" استراتيجية وضعتها الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وتعتمد على فكرة تسليح القبائل السنية العراقية للتأكد من أنها لن تنضم إلى صفوف تنظيم القاعدة. وعززت تلك الاستراتيجية مواقف التحدي المتبادل بين السنة والشيعة. ويسود الوضع نفسه في الوقت الراهن حيث أن إدارة أوباما حبذت فكرة وضع استراتيجية مماثلة "تعتمد على القوى السنية" لمكافحة داعش، ومن ثم أثارت في المقابل انتقادات الحكومة العراقية (أو ما يسمى "الأغلبية الشيعية").

١٤- Casa Árabe, "Iraq en la encrucijada"، مؤتمر نُظّم في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥
http://www.casaarabe.es/eventos-arabes/show/iraq-en-la-encrucijada

١٥- بينما يمكن أيضاً إضافة حالة سوريا إلى تلك القائمة، قد تُثار حجج مفادها أن النظام السوري على الرغم من فقده مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تحت سيطرته في السابق فإن مؤسساته مازالت قوية.

وسعت المجموعات السكانية التي كانت تخشى على أمنها عموماً إلى ضمان الحماية من خلال الانخراط أكثر مع أفراد المجتمعات الدينية الخاصة بها. وتشكل تلك المساعي التلقائية مقترنة بمستوى التوتر والتنافس الإقليمي السائدين بين ما يُطلق عليه "المملكة العربية السعودية السنّية" (موطن الحرمين الشريفين الإسلاميين) و"إيران الشيعية" جزءاً من الأسباب التي أدت إلى تولد انطباع بتصاعد المد الطائفي.

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع فكرة وجود معركة عالمية حامية الوطيس بين السنة والشيعة من خلال وضع العديد من الفروق الدقيقة في الاعتبار. والادعاء بادئ ذي بدء بأن التوترات الطائفية لا تشكل جزءاً من القوى المحركة في المنطقة هو ضرب من ضروب الإنكار الواضح للحقائق: فهناك العديد من الأمثلة على معارك تعارضت فيها السنة مع الشيعة – وكذلك طوائف دينية أخرى مع بعضها البعض – ويبدو أن هذا الاتجاه نما أكثر بكثير خلال العقد الماضي. ويتضح هذا الاتجاه جلياً في الوقت الراهن لا سيما في سوريا، حيث أن القوى المحركة المحلية (المعارك بين جماعات متنافسة تتبنى مسميات تشير إلى انتماءات طائفية) مقترنة بالأسلوب الذي تعكس به تلك الجماعات نفسها الاختلافات الإقليمية (حيث تدعم دول الخليج "السنية" بعضاً من هذه الجماعات في حين تعتمد جماعات أخرى على مساندة إيران والعراق "الشيعيتين") تعطي انطباعاً في نهاية المطاف بأن آفاق الطائفية هي التي ستشكل مسار الصراع. ولكن لا يزال هناك مجال للاعتقاد بأن سوريا لن ينتهي بها المآل بالضرورة إلى التقسيم على أسس طائفية، ولن تمتد الطائفية بالضرورة لتعم أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير: فالمعارك الطائفية مازالت هي الاستثناء إلى حد بعيد وليست القاعدة، ومعظم هذه المعارك تدور في مناطق يسود فيها التنافس السعودي الإيراني. ومن هذا المنظور، فإن فكرة عودة "الشقاق الشيعي السني" على نطاق واسع إلى المنطقة هو من قبيل المبالغة أساساً، في الوقت الراهن على الأقل.

٤) الأيديولوجيات المتطرفة

توجد عدة درجات وأنواع من التطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد برزت الاتجاهات التي شهدناها منذ عام ٢٠١١ بشكل رئيسي من خلال أمثلة الحركات الوطنية القائمة على أساس ديني والجماعات الدينية. وتشير الحركات الوطنية القائمة على أساس ديني إلى مؤسسات إسلامية مثل الإخوان المسلمين أكثر مما تعني أي مؤسسة "غير مسلمة" مماثلة. وقد منح الربيع العربي التنظيمات السياسية الإسلامية فرصة للمطالبة بالوصول إلى سدة السلطة. وإذا طرحنا جانباً الحالات التي يُطبّق فيها حكم إسلامي، فقد تحققت هذه النتيجة بالفعل في الأراضي الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير من عام ٢٠٠٦. ولكن الربيع العربي خلق سياقاً جديداً. فقد تمكنت الحركات والتنظيمات الإسلامية في تونس (النهضة)، وكذلك في مصر (الإخوان المسلمين) من الوصول إلى السلطة بعد أن ظلت محظورة لعقود من الزمان.

واستفادت بالمثل الأحزاب والحركات السلفية من سياق ما بعد عام ٢٠١١. فقد تمكنت تلك الأحزاب والحركات في مصر وتونس من الظهور في الشوارع وحشد أتباعها والمشاركة في الانتخابات[١٦]. وكان ذلك بمثابة مفاجأة في تونس أكثر مما كان في مصر. فقد اتسم حكم زين العابدين بن علي، من الناحية الرسمية على الأقل، بغياب المنظمات السلفية عن الساحة – أو بعدم وجودها فيها. واكتسب هذا الواقع أهمية أخرى بالإضافة إلى أهميته الاجتماعية عندما حدث وأصبح السلفيون – على النقيض من الإسلاميين الذين تمثلهم جماعة الإخوان المسلمين والذين يختلفون مع السلفيين فكرياً و/أو سياسياً– "صانعي الملوك" المحتملين، أو القوة الحرجة المؤثرة في صعود الإسلاميين إلى الحكم، كما كان الحال في مصر[١٧]. ولكن السلفيين لم

١٦- التأكيدات الواردة في هذه الفقرة لا تعني أن السلفيين في تونس ومصر يمكن تصنيفهم على نفس المستوى. فهناك فروق دقيقة واضحة وقوية (من الناحية التاريخية وفي التوجهات الفكرية والمعتقدات والأهداف الفعلية ...) تجعل السلفيين المصريين مختلفين عن نظرائهم التونسيين.

١٧- لمزيد من المعلومات عن السلفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواقفهم من القضايا الراهنة بما فيها صعود الدولة الإسلامية، انظر:

Joas Wagemakers، "Salafism in the IS Age: Between Co-existence and Confrontation with the Islamic State", POMEPS Studies 12, 17th March 2015, http://pomeps.org/wp-content/uploads/2015/03/POMEPS_Studies_12_ISAge_Web.pdf

يكونوا الفاعلين الوحيدين الذين انتصروا في المشهد بعد عام ٢٠١١. فقد شهدت جمعيات دينية لم يكن لها في الواقع أي طموحات سياسية رسمية صعوداً مستمراً خلال السنوات الماضية. ويرتبط هذا الاتجاه أيضا – ولو جزئياً على الأقل – باستراتيجيات التمويل التي تعتمدها بعض الدول و/أو المؤسسات الدينية الإقليمية الرسمية تجاه هذه الأيديولوجيات والحركات، مثل تلك التي تعتمدها بعض الجهات الفاعلة في دول خليجية (قطر في ما يخص سوريا أو ليبيا) و/ أو الجهات المانحة الخاصة (الكويت والصلات المزعومة بين بعض رجال الأعمال الكويتيين وتنظيم داعش).

ومع ذلك، لم يكن أي من الأمثلة الإقليمية المطروحة التي تمكنت فيها الأحزاب والحركات الإسلامية من الوصول إلى السلطة واعداً على الإطلاق. ففي مصر، أثارت الاضطرابات التي أعقبت وصول الرئيس محمد مرسي إلى السلطة انقسامات إضافية في المجتمع المصري؛ وسادت حالة مماثلة في تونس قبل عقد الانتخابات البرلمانية الجديدة في نهاية عام ٢٠١٤. ويضيف كل مثال من تلك الأمثلة تفسيراً خاصاً عندما يتعلق الأمر بأسباب وقوع أحداث عنف لاحقة، حيث يُعزى العنف في مصر إلى عدم خبرة مرسي وسعيه إلى تركيز جميع السلطات في يديه، ما أفضى إلى اندلاع اضطرابات شعبية سهّلت على الجيش قيادة انقلاب ضده؛ وفي تونس، أعطى اغتيال عدد من الشخصيات المهمة "المناهضة للإسلاميين" في عام ٢٠١٣ (شكري بلعيد، ومحمد براهمي) ثقلاً أكبر للمتظاهرين المناهضين لحزب النهضة ولمطالبهم بتنظيم انتخابات جديدة. وحتى في المغرب، حيث وصل حزب إسلامي (هو حزب العدالة والتنمية) إلى السلطة عام ٢٠١١ في أعقاب انتخابات عادية، أجبرت الأزمة السياسية التي وقعت في عام ٢٠١٣ الحزب الحاكم على النظر في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع خصومه في شهر أكتوبر من العام نفسه. والمفارقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أن الحركات الإسلامية قد ينتهي بها الأمر إلى أن تُنتخب من خلال عملية ديمقراطية، ولكنها تخلق في الوقت نفسه كثيراً من الجدل بحيث تصبح بالكاد قادرة على البقاء في السلطة. وتبلغ واحدة من نوبات هذا العرض ذروتها في الوضع السائد حالياً في ليبيا، حيث تقوض الانقسامات بين الجهات الفاعلة التي تنتمي إما إلى "الإسلاميين" أو "غير الإسلاميين" بوضوح آفاق التقارب بين الفصائل المتحاربة والسكان الواقعين تحت سيطرة كل منها.

٥) التوحد الديني / الطائفي والإرهاب

لم يخلق الربيع العربي في حد ذاته واقعاً من الإرهاب. ففي حين أثبتت أحداث ١١ سبتمبر قدرة جماعات مثل تنظيم القاعدة على تنفيذ هجمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما، كانت الأصول التي تنتمي إليها تلك التنظيمات معروفة من قبل. فقد غرست التطورات التي طرأت على أفغانستان خلال ثمانينات القرن العشرين والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة وبعض حلفائها (المملكة العربية السعودية وباكستان) بصفة أساسية للمجاهدين المناهضين للاتحاد السوفيتي بذور ما نما فيما بعد ليصبح تنظيم القاعدة[١٨]. وعلاوة على ذلك، فإن وجود تنظيم داعش (المعروف باسم الدولة الإسلامية) والاحتمالات المتصلة به لا يمكن التعامل معها بمعزل عن سياق عالمي قررت فيه بعض الجهات الفاعلة أن تتعامل بطريقتها الخاصة مع القضايا الإقليمية. ومن الواضح أن موقف بعض الأنظمة أعطى مساحة أكبر لانتشار العقيدة الجهادية. ففي المراحل المبكرة من الربيع العربي، أطلق كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) في مصر[١٩] والنظام الحاكم في سوريا سراح[٢٠] سجناء كان من ضمنهم جهاديون، ومن ثم أُتيحت لهاتين السلطتين الفرصة في المقابل لاستغلال قضية التطرف الديني في خطوة كانت تهدف على الأرجح إلى انتزاع الصفة الشرعية من المظاهرات الشعبية وإعاقة نجاحها. ولكن بعد ما قيل، مهما كانت التحركات الحكومية التي ساعدته التنظيمات الجهادية في نهاية المطاف، يمكن أيضاً دراسة تلك التنظيمات وتحليلها باعتبارها بُنىً قائمة بذاتها لديها أيضاً تاريخ خاص بها.

١٨- انظر على سبيل المثال:
Felix Kuehn ،Alex Strick Van LinschotenAn Enemy We Created: The Myth of the Taliban/Al-Qaeda Merger in Afghanistan, 1970-2010, C. Hurst & Co. Publishers Ltd., 2012

١٩- حسام بهجت، "من فك أسر الجهاديين؟"، مدى مصر، ١٦ فبراير ٢٠١٤،
http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F

٢٠- "كيف ساهم نظام الأسد السوري في تشكيل داعش"، نيوزويك، ٢١ يونيه ٢٠١٤،
" How Syria's Assad Helped Forge ISIS", Newsweek, 21st June 2014, http://www.newsweek.com/how-syrias-assad-helped-forge-isis-255631

ويدّعي تنظيم داعش في الواقع الاستقلال السياسي، ولكن نشأته وصعوده تحققا بفضل وجود تنظيم مماثل سبق وجود داعش وهو تنظيم القاعدة في بلاد ما بين النهرين (العراق). وخلق غزو العراق عام ٢٠٠٣ بالفعل فراغاً سياسياً سمح بنمو تنظيم القاعدة في البلاد؛ وكانت ضمانة وجوده هي تركيز التحالف بقيادة الولايات المتحدة على ضرورة تتبع تنظيم القاعدة والإرهاب بشكل عام، والهجمات العنيفة التي شنها التحالف وتسببت في قتل عدد كبير من الأبرياء. وبينما نجحت استراتيجية الصحوة التي وضعتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ فصاعداً في إضعاف تنظيم القاعدة إلى حد كبير، إلا أنها لم تضع حداً "لروح تنظيم القاعدة" ولا "لأيديولوجيته". وبعبارة أخرى، بينما عكست العديد من التحليلات في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر اعتقاداً مفاده أن الانضمام لتنظيم القاعدة ينبع أولاً وقبل كل شيء من التزام ديني يمكن تفسيره على أكمل وجه وفقاً لقواعد الدين الإسلامي ومبادئه، أثبت الربيع العربي أن الأمور أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالعديد من أعضاء تنظيم القاعدة وداعش و/ أو تنظيمات مماثلة قد يتخذون قراراتهم بدافع من المعتقدات الدينية ومن تفسير مغلوط للقرآن ولمبادئ الدين الإسلامي. ومع ذلك، فإن السعي المحتمل لأعضاء تلك التنظيمات المتطرفة إلى إيجاد بديل للنظم السياسية والاجتماعية التي يعيشون داخلها قد يشكل أيضاً دافعاً قوياً كثيراً ما ينتهي بنا الحال إلى الاستخفاف به أو عدم إعطائه حق قدره من التحليل.

وقد كشف الربيع العربي بالفعل عن حالات الفراغ السياسي، الموروثة عن عقود من القمع المنهجي، أو عن حالات صادفت فيها الأنظمة حديثة النشأة صعوبة في بسط سيادتها على أقاليمها الوطنية. ومنح هذا السياق فرصة سانحة لتوطد أقدام المنظمات المتطرفة كما شهدنا في ليبيا وسوريا والعراق وكذلك شبه جزيرة سيناء في مصر. وفي حين استغلت هذه الجماعات فرصة الفراغ السياسي و / أو العسكري، فإن استفادتها من التغطية الإعلامية الجيدة لأفعالها يفسر أيضاً جزئياً سبب نجاح استراتيجياتها في الاستقطاب. وسواء جاءت تلك الجماعات من تلك الدول نفسها أو من بلدان غربية، يبدو أن الأفراد الذين ينضمون لهذه التنظيمات يبحثون أولاً وقبل كل شيء عن بدائل للأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها. ويصب هذا السعي الوجودي في مصلحة الجماعات المتطرفة التي تدعي أنها تمثل المطالب الشعبية. بيد أن القول بأن تنظيمات من قبيل داعش والقاعدة وما شابههما تمثل واقعاً عنيفاً في جوهره لمنطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو جدل يجانب الصواب. وحتى إن اكتسبت التنظيمات المتطرفة أهمية بفضل الأعضاء المنتسبين إليها، فإنها لا تزال تمثل نسبة لا يُعتدّ بها من شعوب العالم العربي. وعلاوة على ذلك، فإن مطالبها وأفعالها تثير بوضوح انتقادات قوية في العالم العربي والإسلامي ورفضاً شعبياً في المقابل.

ثانياً–هل تتسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعنف في جوهرها؟

لن تستمر موجة العنف التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الأبد. ولكن من المرجح أن يظل عدم الاستقرار والتهديدات – وبالتالي العنف المتزايد المحتمل – في المنطقة بعض الوقت. ومع ذلك، ينبغي قراءة معظم تلك العناصر إن لم يكن كلها من منظور عقلاني: فالعنف المعاصر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُعزى في جزء كبير منه إلى إحباطات شعبية متراكمة ترتبط أيضاً بسياسات خاطئة وضعتها عدة حكومات محلية ودولية.

١) الشرعية السياسية للدول والحكومات

تحدد درجات الشرعية السياسية التي تتمتع بها أنظمة وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير النمط الذي يبرز به الاحتقان الشعبي واستمراره وتطوره في بعض الأحيان إلى سلوكيات عنيفة. وقد صادفت أي محاولة قبل الربيع العربي لانتقاد معظم الأنظمة العربية أو قادتها الذين ظلوا يحكمون البلاد لفترات طويلة، أو للطعن في شرعيتهم قمعاً شديداً من جانب الحكومات. وفضلاً عن ذلك، حتى البلدان التي تغيرت فيها الأنظمة أو الحكومات (مثل لبنان، أو العراق ...) لم ينتهِ بها الحال إلى الاستفادة من هذا التحول من خلال إنشاء بُنى سياسية قوية أو قاعدة قوية لحكم القانون على نحو يرضي مطالب الشعوب وتطلعاتها. ولكن مع الربيع العربي، لم تنعم بالضرورة بلدان نُظمت فيها انتخابات مثل مصر وتونس بالاستقرار المنشود مباشرة: فقد طُعن على نتائج الانتخابات في كثير من الأحيان وقد ثارت شكوك قوية

حول الدور الذي لعبته أجهزة الدولة في هندسة النتائج[٢١]، أو في أسلوب إدارة البلاد من جانب القوى الفائزة في هذه الانتخابات، ما أدى إما إلى تنظيم انتخابات جديدة، أو حدوث انقلاب، أو كليهما[٢٢]. أما في باقي دول المنطقة، تلت المطالبات الشعبية بالتغيير إلى توطيد الأنظمة الحاكمة كما في (عُمان، والمغرب ...)، أو إلى هيمنة حالة من عدم الاستقرار أو التشرذم الجغرافي (كما في ليبيا وسوريا واليمن ...).

وجاء العنف في جميع تلك البلدان نتيجة للمواجهات التي حدثت بين السلطات العامة وأفراد الشعب. ومع ذلك، فإن الاحتجاجات وما ينتج عنها من عنف محتمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت نفس النمط والمنعطف كما في بقية دول العالم. فالاشتباكات بين أفراد المجتمع الذين يرغبون في تغيير فعلي والأنظمة التي تريد أن تحتفظ بمقاليد السلطة هي مصدر العنف التي نشهده في الشوارع. وحتى حينئذ، فإن طبيعة رد الفعل الحكومي تجاه تلك الاحتجاجات هي التي تثير نتائج عنيفة وليس العكس. وإلى جانب ذلك، فإن بعض الحكومات (مثل سوريا ومصر) تميل إلى تفسير ذلك بأن وجودها مهم لحماية مجتمعاتها من الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، ولكن عدم وجود تلك الجماعات – أو عدم القضاء عليها تماماً، في الوقت الراهن على الأقل – يمنح معظم الأنظمة العربية مسوغات أخرى للتمسك باستراتيجية البقاء السياسي التي من المقصود أن تصل بطبيعة الحال إلى آخر مداها.

ويرتبط كل من التطرف والإرهاب واستراتيجيات الاستقطاب الناجحة التي تصب في مصلحة الجماعات العنيفة أو المتطرفة في جانب كبير منه في الواقع إلى غياب وجهات النظر القابلة للتطبيق والاستمرار والرؤى التي تحفظ كرامة الشعوب، وترتبط أيضاً بالسياسات الحكومية القمعية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التطرف الاجتماعي أو الشعبي الشديد. وحتى في مصر، فإن استبعاد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من العمل السياسي والاستراتيجيات القمعية الصارمة والشديدة الوطأة المتبعة ضد أعضائها لا يمكن أن تؤدي سوى إلى تطرف بالغ في صفوف القاعدة الشعبية للحركة، في حين أن ما هو مطلوب هو وضع سياسات واتخاذ قرارات تشجع على تليين مواقفهم . وهنا أيضا، ومما يثير السخرية، قد يكون

21- http://www.madamasr.com/sections/politics/anatomy-election

٢٢- انظر القسم أولاً، الفقرة د.

العديد من أنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استعداد لإثارة هذا التطرف كي تتمتع بشرعية في المقابل وتحتفظ بها.

٢) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للتطرف

تحدد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أيضاً أسلوب التحول إلى سيناريوهات العنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما كان واضحاً حتى من قبل أحداث الربيع العربي. ففي مصر عام ٢٠٠٦ ، كان الدافع وراء إضرابات عمال مصنع غزل المحلة للنسيج التي استمرت لمدة شهور طويلة هو المطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية. وظهرت حركة مماثلة عام ٢٠٠٨ في تونس، في منطقة التعدين بقفصة، حيث دفعت حالة من اليأس الاجتماعي والاقتصادي بعض المحتجين إلى التظاهر[٢٣]. وكان إقدام محمد البوعزيزي على إحراق نفسه أيضا نتيجة للإحباط وفقدان الأمل اللذين لهما جذور اجتماعية واقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن المظاهرات التي ميزت الربيع العربي اندلعت في بلدان ومناطق عانى فيها السكان مشكلات اقتصادية عميقة وليس في دول بلغت إيرادات الفرد فيها مستويات مرتفعة نسبياً[٢٤].

وبالتالي قد يشكل الإحباط الاجتماعي والاقتصادي عاملاً محركاً نحو التطرف الاجتماعي والسياسي وليس التطرف الديني. وقد تستخدم بعض الحركات الاحتجاجية الدين كعامل محفز قوي، ولكن يبدو من الإنصاف أن نُعزي حالة الإحباط المبدئية التي يشعر بها المتظاهرون وانضمامهم في نهاية المطاف إلى حركات وتنظيمات دينية في الأغلب الأعم إلى عوامل اجتماعية و/ أو اقتصادية في المراحل الأولى على الأقل. وإلى جانب ذلك، تستفيد التنظيمات

٢٣- للاطلاع على تحليل لتلك الحركات انظر:
édéric VairelFr ،Joel BeininSocial Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa, Stanford University Press, 2011.

٢٤- للحصول على لمحة عامة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في عام ٢٠١١، انظر تقرير البنك الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاستثمار من أجل النمو وخلق فرص للعمل، سبتمبر ٢٠١١،
Investing for Growth and Jobs, September 2011,
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/World_Bank_MENA_Economic_Developments_Prospects_Sept2011.pdf

الدينية دائماً من مجموعة أساسية من المؤيدين؛ ومع ذلك، أثبتت الأمثلة الحديثة في مصر وتونس أيضاً أن هذه الأحزاب والحركات يمكن أن تعتمد في نجاحها إلى حد كبير على الأصوات المتأرجحة والناخبين المترددين. ويكون الدافع لدى شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل تحديد خياراتها السياسية بشكل رئيسي، هو السعي لإيجاد بدائل للأنظمة والقواعد السائدة التي تعيش في ظلها. وسواء اتفقنا على تسمية هذه العمليات "ثورية" أو لم نتفق، فإن واقع الأمر هو أن بحث القواعد الشعبية عن التغيير نادراً ما يحدث دون عنف على الإطلاق. ويكون الحال كذلك على وجه الخصوص عندما تُواجه مطالب من يبحثون عن آفاق جديدة بقمع في المقابل.

ثالثاً: التفكير في المرحلة المقبلة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجديدة

تذرعت الحكومات العربية مرات عديدة على مدار التاريخ بالعنف واستغلته كي تبدو وكأنها المنقذ والملاذ. وكلما خرج الناس إلى الشوارع للمطالبة بآفاق مستقبلية أفضل، كانت الحكومات تضرب بيد من حديد، وفي معظم الأحيان، تكيل الاتهامات للجماعات المحتجة بأن قوى خارجية هي التي تحركها وتدعمها. وبرعت أنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً في اتهام "الجهاديين" بالوقوف وراء هذه الحركات، ولا سيما عندما تخشى على مستقبلها. وهذا هو الأسلوب الذي اتّبعه معمر القذافي في إلقاء كل اللوم على "تنظيم القاعدة"[٢٥] عن الانتفاضات التي شهدتها ليبيا في عام ٢٠١١ ، بينما أشار بشار الأسد عدة مرات إلى المؤامرات الخارجية[٢٦] عندما كان يتحدث عن أحداث العنف في سوريا.

واليوم، تقف المنطقة عند مفترق طرق: فالحركات الشعبية التي بدت واعدة للغاية في عام ٢٠١١ لم ينتج عنها تجديد النخب السياسية؛ ومازالت حركات المجتمع المدني موجودة وتتحرك

٢٥- بي بي سي، مقابلة شخصية مع معمر القذافي، أول مارس ٢٠١١،
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12607478

٢٦- انظر على سبيل المثال، بي بي سي، "الرئيس السوري بشار الأسد يلقى باللوم على "المؤامرات الخارجية"، ١٠ يناير ٢٠١٢،
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-16483548

وتحتشد، لكنها بحاجة إلى البرهنة على قدرتها على إحداث تأثير قوي في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية. ومن ناحية أخرى، أصبح العنف جزءاً من المشهد الإقليمي، حيث لا ريب أن الجماعات المدفوعة بأغراض دينية (داعش وأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة وتشعباتها الإقليمية ...) مستمرة في الصعود وفي تكثيف أعمال العنف والهجمات التي تشنها. ولابد إذاً من التوصل إلى سبل ممكنة للتغلب على العنف بشكل فعال دون إتاحة الفرصة للسلطات السياسية في المقابل للملاحقة التعسفية لأي شخص تعتبره عن عمد عدوا للدولة.

إن إيجاد حلول للمعضلات الكثيرة التي تواجه المنطة هو أبعد ما يكون عن المهمة السهلة، لا سيما في لحظة تزيد فيها أعمال العنف التي نشهدها في الدول الأوروبية بدورها من تعقيد الأمور في المنطقة. فقد اتخذت الحكومة الفرنسية في أعقاب هجمات ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ في باريس سلسلة من القرارات غير المتناسبة لا مع فكرة صالح المواطنين ولا مع حركات المجتمع المدني والديمقراطية. وأقدمت الحكومة الفرنسية في خطوة كان المقصود منها إثبات قدرتها على الرد بفعالية على تلك الهجمات، على اتخاذ تدابير أمنية صارمة ومشددة. وتشن فرنسا في الوقت الحالي ضربات موجعة على مواقع داعش في سوريا، في حين أعلنت حالة الطوارئ في فرنسا لمدة ثلاثة أشهر. ويصعب تصديق فعالية تدابير من هذا القبيل بينما يبدو أن معظم الأشخاص المسؤولين عن هجمات باريس نشأوا وتطرفوا داخل فرنسا. ولكن إلى جانب ذلك، من السهل أيضاً أن نفهم تعارض التدابير العسكرية والأمنية التي اتخذتها فرنسا كرد فعل على هجمات ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ مع إمكانية ضغط باريس من أجل الديمقراطية والشفافية السياسية ومزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والمواطنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ينطبق الشيء نفسه على أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: فهي أيضاً تمر بلحظة تشعر فيها أن أي إجراء من شأنه أن يساعد في مكافحة "الإرهاب" له ما يبرره. وتكمن المشكلة في أن التعريف القانوني للإرهاب لا يزال فضفاضاً، وفي الوقت نفسه يبدو أن معظم تلك الدول لا تعي أن محاربة التطرف تحتاج أيضاً إلى وضع سياسات اجتماعية تساعد على الحد من حالة الإحباط وتداعياتها العنيفة.

وتشير الأمور كلها في الواقع إلى أنه مهما كانت النوايا المؤيدة للديمقراطية لدى الدول الغربية، فإنها لا تزال غير قادر على مقاومة فكرة الحاجة إلى قيادات قوية وصارمة لمواجهة

التطرف والعنف. والمفارقة التي ينطوي عليها هذا النهج هو أنه يعزز مزيداً من العنف المضاد. وتبرهن لنا عدة أمثلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقعياً تأثير الصلات القائمة بين الجهات الفاعلة المحلية والقوى الخارجية الداعمة لها وما تثيره من معارك وصراعات متزايدة في المقابل. وبالمثل، فإن الأسلوب الذي تنتهجه الدول في مسعاها لمحاربة المنظمات الإرهابية يحبذ استخدام القوة المفرطة والإكراه على حساب قوة الإقناع؛ والنتيجة هي مزيد من الإحباط على أرض الواقع، ما يصب في مصلحة تنظيمات مثل داعش حيث يمكنها من استقطاب عدد متزايد من التابعين.

لا يمكن فهم وتفسير العنف في المنطقة بمعزل عن سبب من الأسباب التي ولدته، وهو السياسات الفاشلة التي آثرت الجهات المالية الداعمة وأهم الممولين والشركاء التجاريين لدول المنطقة اتباعها. فقد استمرت الدول الغربية خلال عقود من الزمن في الدعوة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات السياسية وإعمال الشفافية، ولكنها لم تجعل منها حجر الزاوية في علاقاتها مع المنطقة. وادعى العالم الغربي بشدة مع الربيع العربي أنه كان يرغب في مساندة المجتمعات المدنية وفي دعم مطالبها من أجل التغيير، ولكن ينبغي التدليل على هذا الالتزام والبرهنة عليه من خلال نتائج ملموسة. ومن الواضح أن هذا لا يعني عدم تحمُّل شعوب المنطقة وحكوماتها هي أيضاً الجزء الأكبر من المسؤولية؛ فالتغيير ينبغي أن يبدأ دائماً وأبداً بالنفس، وهناك هامش أكبر للتحسن في هذا الصدد أيضاً.

لذلك، بينما لا يمكن تبرير ممارسة العنف بأي حال من الأحوال، لابد من النظر إليه على حقيقته فهو نتيجة لفشل جماعي يشمل معظم الأنظمة الحاكمة في المنطقة. من الصعب القبول بتلك النظريات التي تتحدث عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها منطقة سيستمر العنف في السيطرة عليها جوهريا و"بشكل متوارث"؛ ويروج عموماً هذا الفكرة أشخاص يميلون إلى قراءة ما يجري في المنطقة من خلال تفسير خاطئ ومغلوط للإسلام ليس بالضرورة أفضل من التأويلات التي تخرج بها التنظيمات الجهادية. والأخبار السيئة هي أنه سيظل من الصعب تغيير هذا الوضع طالما أن تركيز الحكومات والبُنى السياسية المعاصرة ينصرف إلى أولوياتها الحالية – الأمن – وإلى اتباع أنماط "الحلول" التي تتصورها لتحقيقه – وهي حلول تستند بشكل عام إلى سياسات تقصي حقوق المواطنة وتولد مزيداً من انعدام الأمن والعنف في المقابل.